رحمة
للنشر والتوزيع
من أجل مجتمع أرقى

قراءات
في الاقتصاد الإماراتي

في ضوء رؤية 2021

قراءات
في الاقتصاد الإماراتي
في ضوء رؤية 2021

تأليف

الدكتور نوزاد عبد الرحمن الهيتي

أستاذ زائر بجامعة الأنبار

عمان- 2019

المملكة الأردنية الهاشمية

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

(2019/4/50011)

يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبّر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى

كل الحقوق محفوظة

جميع الحقوق الملكية والفكرية محفوظة لدار آمنة – عمان – الأردن، ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنفيذ الكتاب كاملا أو مجزءاً أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على كمبيوتر أو برمجته على إسطوانات ضوئية إلا بموافقة الناشر خطياً

آمنة للنشر والتوزيع

من أجل مجتمع أرقى

دار آمنة للنشر والتوزيع

الأردن – عمان – شارع الجامعة الأردنية – مقابل كلية الزراعة (لجامعة الأردنية) مجمع سمارة التجاري (233) الطابق الأرضي

تلفون: 0799670131 962+

amnah2m@yahoo.com

amnahjamil@gmail.com

find us:

tumbler google+ linkedin facebook twitter

المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة.....	9
الفصل الأول **الاقتصاد المعرفي بدولة الإمارات العربية المتحدة**	11
المقدمة.....	13
المبحث الأول: منطلقات الاقتصاد المعرفي بدولة الإمارات.....	15
المبحث الثاني: مؤشرات الاقتصاد المعرفي بدولة الإمارات.....	29
المبحث الثالث: تطبيقات الاقتصاد المرتكز على المعرفة بدولة الإمارات.....	35
المبحث الرابع: المبادرات المعنية بالاقتصاد المرتكز على المعرفة.....	43
المبحث الخامس: التحديات التي تواجه بناء الاقتصاد المعرفي بدولة الإمارات.....	51
الخاتمة.....	55
الهوامش والمصادر.....	57
الفصل الثاني **بيئة الأعمال ومتطلبات التنمية في دولة الإمارات العربية المتحدة**	61
المقدمة.....	63
المبحث الأول: الأطر التشريعية والمؤسسية المعنية ببيئة الأعمال في دولة الإمارات.....	64

الموضوع	الصفحة
المبحث الثاني: أهم المبادرات المعنية ببيئة الأعمال في الإمارات.....	79
المبحث الثالث: تشخيص الوضع الراهن لبيئة الأعمال في الإمارات من واقع المؤشرات الدولية.....	85
المبحث الرابع : آثار التحسن في مؤشرات بيئة الأعمال على التنمية الاقتصادية.....	93
الخاتمة.....	105
الهوامش والمصادر.....	109
الفصل الثالث **تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة في مشاريع الإسكان**	111
المقدمة.....	113
المبحث الأول: الأطر التشريعية والمؤسسية المتعلقة بقطاع الإسكان.....	115
المبحث الثاني: برامج منظومة الإسكان في دولة الإمارات العربية المتحدة.....	121
المبحث الثالث: مؤشرات التنمية المستدامة المتعلقة بقطاع الإسكان	127
المبحث الرابع: مشاريع المجمعات البيئية نموذج للتنمية الإسكانية المستدامة.....	133
الخاتمة.....	141
الهوامش والمصادر.....	145

الموضوع	الصفحة

الفصل الرابع

البيئة الاستثمارية ودورها في جذب الاستثمار بدولة الإمارات العربية المتحدة 149

المقدمة..... 151

المبحث الأول : الإطار العام التشريعي والمؤسسي..... 155

المبحث الثاني: تقييم البيئة الاستثمارية بدولة الإمارات من واقع المؤشرات الدولية..... 163

المبحث الثالث: تقييم عملية الجذب الاستثماري في دولة الإمارات العربية..... 179

المبحث الرابع: انعكاسات تحسن بيئة الاستثمار في دولة الإمارات العربية..... 183

الخاتمة..... 189

الهوامش والمصادر..... 193

الفصل الخامس 195

دور دولة الإمارات العربية المتحدة في تحقيق الشراكة العالمية في التنمية

المقدمة..... 197

المبحث الأول: مفهوم الشراكة العالمية في التنمية..... 199

المبحث الثاني: الترتيبات الثنائية والمتعددة الأطراف للتعاون الدولي..... 203

المبحث الثالث: قياس الدور الإماراتي في تحقيق الشراكة في التنمية العالمية..... 207

الموضوع	الصفحة
المبحث الرابع: المبادرات الإماراتية لتعزيز الشراكة في التنمية العالمية.....	227
الخاتمة.....	233
الهوامش والمصادر.....	237
الفصل السادس **الديبلوماسية الاقتصادية في دولة الإمارات العربية المتحدة**	239
المقدمة.....	241
المبحث الأول : الأطر المؤسسية والتشريعية للدبلوماسية الاقتصادية الإماراتية.....	243
المبحث الثاني: أدوات الدبلوماسية الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة.....	251
المبحث الثالث: المبادرات الإماراتية في مجال الدبلوماسية الاقتصادية.....	209
الخاتمة.....	277
الهوامش والمصادر.....	281
قائمة المصادر والمراجع	285
أولاً- المصادر باللغة العربية.....	287
ثانياً- المصادر باللغة الانجليزية.....	292
ثالثاً- المصادر الإلكترونية.....	294

مُقَدِّمَة

أعلنت دولة الإمارات العربية المتحدة في عام 2011 رؤيتها 2021 والتي ترسم صورة لبناء اقتصاد تنافسي منيع في مجتمع متلاحم متمسك بهويته، ينعم بأفضل مستويات العيش في بيئة معطاءة مستدامة، ويعزز من مكانة الدولة على الصعد الإقليمية والعربية والدولية، بما يسهم في جعلها من أفضل دول العالم بحلول عام 2021.

ولتحقيق ما جاء بالرؤية بعناصرها الأربعة، تم وضع استراتيجيات وخطط قطاعية ترتبط بجوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية والبيئية، ومن خلال هذه الخطط تم تنفيذ برامج ومشروعات مختلفة ساهمت في الارتقاء بالأداء التنموي للدولة والتي تجسد في تصنيف دولة الإمارات العربية المتحدة ضمن مجموعة الدول التي تتمتع بتنمية بشرية مرتفعة جداً في دليل التنمية البشرية للعام 2018، حيث احتلت المرتبة (34) عالمياً من بين (188) دولة شملها تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كما صنفت دولة الإمارات ضمن أفضل (25) بلداً في المؤشر العالمي لريادة الأعمال للعام 2018، وجاء الاقتصاد الإماراتي من حيث التنافسية بالمرتبة (17) عالمياً لعام 2018 من بين (138) دولة شملها تقرير التنافسية العالمية للعام (2017-2018) الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي.

ويأتي هذا الكتاب ليستعرض أهم الإنجازات التي حققتها دولة الإمارات في جوانب التنمية المختلفة والتحديات التي تواجه تحقيق غايات رؤية الإمارات 2021، وقسم الكتاب إلى ستة فصول، تناول الفصل الأول دراسة تحليلية للاقتصاد المعرفي بدولة

الإمارات، بينما خصص الفصل الثاني لتحليل بيئة الأعمال بدولة الإمارات من خلال بعض المؤشرات الدولية المعنية، وجاء الفصل الثالث ليوضح تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة في مجال الإسكان، وبيان أهم البرامج والمشاريع التي اعتمدتها الدولة لتوفير السكن اللائق للمواطن.

أما الفصل الرابع، ركز على استعراض بيئة الاستثمار ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لدولة الإمارات العربية المتحدة، وناقش الفصل الخامس دور دولة الإمارات في تحقيق الشراكة العالمية للتنمية التي شكلت الهدف الثامن من أهداف الألفية والهدف السابع عشر ضمن أهداف التنمية المستدامة 2030، التي أقرتها الأمم المتحدة في سبتمبر 2015، بينما أختتم الكتاب بالفصل السادس الذي تناول الدبلوماسية الاقتصادية الإماراتية.

ويأمل الباحث أن يكون الكتاب قد أعطى صورة شاملة عن ما تحقيقه من إنجازات في إطار تطبيق رؤية الإمارات 2021، وكذلك بيان التحديات التي تواجه الدولة في سبيل ترجمة بيان الرؤية إلى واقع إيجابي ملموس يعيشه الإنسان بدولة الإمارات مواطناً كان أم مقيماً، وقد تم وضع مقترحات وتوصيات عملية في نهاية كل فصل بهدف الارتقاء بالأداء الاقتصادي والإنمائي للدولة في مختلف الجوانب، وتعزيز مكانة الإمارات على الساحة الدولية.

الفصل الأول

الاقتصاد المعرفي
بدولة الإمارات العربية المتحدة

مُقدّمة

تعاظمت أهمية المعرفة في الاقتصاد مع مطلع القرن الحالي حتى باتت سمة الاقتصاد في الألفية الجديدة هي الاقتصاد المرتكز على المعرفة ***Knowledge-Based Economic*** ، والذي هو نظام قائم على أنشطة تستخدم المعارف الجديدة كرأسمال أو محركات لإنتاج سلع جديدة، وتحقق من ثم الرخاء الاقتصادي والتنمية.

وباتت المعرفة والمهارات الرفيعة تشكل القوة المحركة والدافعة لأي اقتصاد وطني في ظل عالم يشهد تسارعاً في التغييرات والاختراع، إذ يعتمد نجاح الدول اليوم على كمية ونوعية رأسمالها البشري من العناصر عالية التخصص ومتميزة الكفاءة.

وأمام هذه التطورات أخذت العديد من الدول تضع الاستراتيجيات والسياسات الهادفة لبناء أسس ومتطلبات الاقتصاد المعرفي الذي أصبح يستحوذ على قرابة (10٪) من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. كما وأن (50٪) من النمو في الإنتاجية في اقتصادات دول الاتحاد الأوروبي هي نتاج مباشر لاستخدام وإنتاج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي تشكل أحد أهم مرتكزات الاقتصاد المعرفي.

لقد حظيت عملية تحول الاقتصاد الإماراتي من الاقتصاد التقليدي إلى اقتصاد قائم على المعرفة بأولوية رئيسية لدى القيادة الرشيدة في البلاد، وهو ما أشارت إليه رؤية الإمارات **2021** التي أكدت على أهمية المعرفة وبناء اقتصاد معرفي مستدام. كما بدأت دولة الإمارات العربية المتحدة تولي اهتماماً متزايداً للولوج في الاقتصاد المبني

على المعرفة، فقامت بوضع الأطر والتشريعات الهادفة لبناء متطلبات هذا الاقتصاد وكذلك وضع السياسات والاستراتيجيات ذات الصلة ببناء مقومات الاقتصاد المستند على المعرفة. وقد وصلت مساهمة المعرفة والابتكار في الناتج المحلي الإجمالي إلى (3٪) من الناتج المحلي الإجمالي لدولة الامارات لعام 2015.

ويأتي هذا البحث الذي استخدم فيه المنهج الوصفي لبيان اهتمام دولة الإمارات العربية بالاقتصاد المعرفي والمنطلقات التي تم الاعتماد عليها في تهيئة متطلبات التحول نحو هذا الاقتصاد، كما سيتم بيان واقع اقتصاد المعرفة بالإمارات من خلال استخدام مؤشر الاقتصاد المعرفي للبنك الدولي ومؤشر الابتكار العالمي. وكذلك توضيح تطبيقات هذا الاقتصاد المتمثلة بالتجارة الإلكترونية والحكومة الإلكترونية والتعليم الإلكتروني، علاوة على بيان أهم التحديات التي تواجه تطبيق هذا الاقتصاد الذي بات يشكل المدخل الرئيسي في تعزيز تنافسية الاقتصاد الإماراتي، وتحقيق التنويع الاقتصادي الذي ترنو له الدولة للتقليل من الاعتماد على قطاع الهيدروكربون في الاقتصاد الوطني.

المبحث الأول
منطلقات الاقتصاد المعرفي بدولة الإمارات

ارتكزت عملية بناء اقتصاد إماراتي تنافسي مرتكز على المعرفة خلال العشرية الأولى والثانية للقرن الحادي والعشرين على جملة من المنطلقات تمثلت بالرؤى والاستراتيجيات ذات الصلة بتأطير الاقتصاد المرتكز على المعرفة، وفيما يلي بيان ذلك.

أولاً- الرؤى والاستراتيجيات:

1) رؤية الإمارات 2021:

في إطار بناء اقتصاد معرفي عالي الإنتاجية وفق مع جاء في رؤية الإمارات **2021**، تواصل حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة جهودها المستمرة في الانتقال إلى الاقتصاد المرتكز على المعرفة من خلال تشجيع عمليات الابتكار والبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وتعزيز الأطر التنظيمية للقطاعات، والتركيز على المؤشرات الدولية ذات الصلة المباشرة باقتصاد المعرفة وما يرتبط بها من مؤشرات الابتكار والتنافسية في المجال المعرفي.

يمثل التوجه نحو اقتصاد المعرفة أولوية رئيسية لدولة الإمارات العربية المتحدة، فرؤية الإمارات **2021** تعطي أهمية خاصة للمعرفة والإبداع بشكل عام، وللاقتصاد المبني على المعرفة بشكل خاص، حيث تضع ضمن أهدافها الرئيسية ما يلي:

- ضرورة مساهمة كل مواطن إماراتي بشكل فاعل في إنماء وطنه، عن طريق بناء معارفه واستثمار مواهبه في الابتكار والريادة.

- تحويل الاقتصاد الوطني إلى نموذج تعتمد التنمية فيه على المعرفة والابتكار من خلال الاستثمار في العلوم والتكنولوجيا والأبحاث على مختلف مستويات الاقتصاد الإماراتي، من أجل الارتقاء بوتيرة الإنتاجية والتنافسية لتضاهي أفضل الاقتصادات العالمية.
- تشكل الابتكارات والأبحاث والعلوم والتكنولوجيا الركائز الأساسية لاقتصاد معرفي تنافسي عالي الإنتاجية، يدفع عجلته رواد الأعمال.
- خلق بيئة أعمال محفزة، تشجع الشراكات الفاعلة بين القطاعين العام والخاص[1].

2) الاستراتيجية الوطنية للابتكار:

أطلق صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، في أكتوبر 2014 "الاستراتيجية الوطنية للابتكار" والتي تهدف لجعل الإمارات ضمن الدول الأكثر ابتكاراً على مستوى العالم خلال السنوات السبع القادمة.

وتتضمن الاستراتيجية التي تعمل ضمن أربعة مسارات متوازية (30) مبادرة وطنية للتنفيذ خلال الفترة (2015-2017 كمرحلة أولى تشمل مجموعة من التشريعات الجديدة ودعم حاضنات الابتكار وبناء القدرات الوطنية المتخصصة ومجموعة محفزات للقطاع الخاص وبناء الشراكات العالمية البحثية وتغيير منظومة العمل الحكومي نحو مزيد من الابتكار وتحفيز الابتكار. وركزت الاستراتيجية على أربعة مسارات هي:

- إرساء بيئة محفزة للابتكار من خلال توفير أطر مؤسسية وتشريعات محفزة وداعمة للابتكار والتوسع في دعم حاضنات الابتكار والتركيز على البحث والتطوير في مجالات الابتكار وتوفير بنية تحتية تكنولوجية تدعم وتحفز الابتكار في كافة القطاعات.
- تطوير الابتكار الحكومي من خلال تحويله لعمل مؤسسي وتطوير منظومة متكاملة من الأدوات الحديثة لمساعدة الجهات الحكومية على الابتكار وتوجيه جميع الجهات الحكومية بخفض نفقاتها بنسبة (1٪) ليتم تخصيصها لدعم مشاريع الابتكار وإطلاق برامج تدريبية وتعليمية في مجال الابتكار على مستوى الدولة.
- دفع القطاع الخاص نحو مزيد من الابتكار عبر تحفيز الشركات على إنشاء مراكز الابتكار والبحث العلمي وتبني التكنولوجيات الجديدة وتشجيع ودعم الشركات الوطنية لتنمية منتجات وخدمات مبتكرة واستقطاب الشركات العالمية الرائدة في مجال الابتكار في كافة القطاعات ذات الأولوية الوطنية بالإضافة لتعزيز مكانة الدولة كمركز عالمي لاختبار الابتكارات الجديدة وإنشاء مجتمعات ومناطق مخصصة للابتكار في بعض القطاعات وتشجيع المؤسسات البحثية للتركيز على البحوث التطبيقية في القطاعات ذات الأولوية الوطنية.
- بناء أفراد يمتلكون مهارات عالية في الابتكار من خلال بناء المواهب والقدرات الوطنية في مجال الابتكار مع التركيز على العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات واستحداث مواد تعليمية في المدارس والجامعات

خاصة بالابتكار وترسيخ ثقافة وطنية تشجع على الابتكار وريادة الأعمال وتحترم وتكافئ الإقدام على المخاطرة من خلال التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص والمؤسسات الإعلامية.

وتركز الاستراتيجية الوطنية للابتكار على سبعة قطاعات وطنية لتحفيز الابتكار هي:

- الطاقة المتجددة: تشجيع الابتكار في الصناعات المرتبطة بالطاقة المتجددة والنظيفة إضافة لتعزيز الابحاث التطبيقية في مجال التكنولوجيا النظيفة وترسيخ منظومة جديدة تعتمد على اللامركزية في توليد الطاقة.
- النقل: تحفيز الابتكار في مجال النقل الجوي والبحري والخدمات والمدن اللوجستية بهدف تقديم منتجات وخدمات جديدة ومبتكرة في هذا المجال وزيادة فاعلية الإجراءات واختصار الأوقات في الربط بين شرق العالم وغربه وشماله بجنوبه كما تركز الاستراتيجية ايضا على الابتكار في مجال المركبات والطائرات من دون طيار.
- التعليم: تشجيع الابتكار في التعليم من خلال تزويد الطلبة بمهارات القرن الحادي والعشرين كالتفكير النقدي وحل المشكلات والإبداع والابتكار والمثابرة والقدرة على التكيف وغيرها بالإضافة لإنشاء مختبرات ابتكار في المدارس والجامعات لتشجيع الاختراعات.
- الصحة: تشجيع الابتكار في مجالات تقديم خدمات صحية وعلاجية باستخدام التكنولوجيا المتقدمة وتشجيع تطوير الصناعات الدوائية والتقنية الحيوية، بالإضافة إلى العمل مع الشركاء الاستراتيجيين على تنمية قطاع الأبحاث الطبية لعلاج الأمراض السائدة.

- المياه: تشجيع الابتكار في مجال معالجة تحدي ندرة المياه.
- التكنولوجيا: الابتكار في الأبحاث والتكنولوجيا.
- الفضاء: استكشاف الفضاء وتطوير التكنولوجيا في مجال الاتصالات والأقمار الصناعية بالإضافة للأبحاث الخاصة بنقل تكنولوجيا الفضاء للاستخدامات الأرضية وذلك من خلال المؤسسات المتخصصة في الدولة بهدف تطوير قطاع الفضاء كأحد القطاعات الجديدة في الاقتصاد الوطني[2].

3) السياسة العليا لدولة الإمارات في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار:

أعتمد الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات السياسة العليا لدولة الإمارات في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار عام 2015، والتي تتضمن(100) مبادرة باستثمار إجمالي يصل (300) مليار درهم والهدف الاستعداد لعالم ما بعد النفط.

وتشمل السياسة العليا إنشاء صناديق تمويل للعلوم والأبحاث والابتكار وإعادة النظر في كافة التشريعات الاستثمارية للتشجيع على نقل التكنولوجيا ودعم الابتكار وإنشاء شراكات تعاقدية تصنيعية عالمية عمل عليها(10) وزراء ورؤساء هيئات لمدة عام كامل كما تتضمن مضاعفة الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج القومي الإماراتي لثلاثة أضعاف بحلول 2021، وتهدف لإحداث تحول حقيقي في الاقتصاد الوطني وزيادة نسبة عاملي المعرفة إلى 40٪، كما تهدف لمضاعفة التركيز على مواد العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات في كافة المراحل التعليمية. وتم تحديد مجالات التركيز للسياسة العليا للعلوم والتكنولوجيا والابتكار استناداً إلى المعايير التالية:

- ❖ تلبية الاحتياجات الوطنية الحالية والمستقبلية، بحيث تساهم هذه المجالات في معالجة التحديات التي تواجه الدولة والمنطقة.
- ❖ التوافق مع الاحتياجات العالمية الحالية والمستقبلية، بحيث تساهم هذه المجالات في الاستفادة من الفرص والتطورات التي تنشأ على مستوى العالم.
- ❖ التوافق مع قدرات الدولة ومزاياها الفريدة بحيث يمكن للدولة الريادة على مستوى العالم، والحصول في نفس الوقت على عوائد مرتفعة.

وتم تحديد أربعة وعشرون مجالاً للابتكار القائم على العلوم والتكنولوجيا لدولة الإمارات. وتمثل هذه المجالات مزيجاً من الفرص(على سبيل المثال : أشباه الموصلات) والتحديات (على سبيل المثال : إدارة المياه) الوطنية والعالمية.

وتتمثل المجالات التي تم اختيارها بالآتي:

- الابتكار والتكنولوجيا في قطاع التعليم.
- التكنولوجيا ونظم المعلومات الحيوية في قطاع الصحة.
- الصحة العامة والأمراض غير السارية.
- التكنولوجيا الحيوية والجينوم.
- إدارة المياه.
- أنظمة الطاقة الشمسية وتكنولوجيا الطاقة البديلة.
- علوم الفضاء
- الأقمار الصناعية الصغيرة.
- الأمن الإلكتروني .

- أشباه الموصلات.
- الروبوت والذكاء الاصطناعي.
- حلول وتطبيقات المدن الذكية.
- الهندسة المعمارية والتصميم الحضري.
- التكنولوجيا الرقيمة العربية.
- تكنولوجيا الخدمات المالية
- علوم الأرض البترولية.
- أنترنت الأشياء والبيانات الضخمة.
- التصنيع بالإضافة باستخدام الطباعة ثلاثية الأبعاد.
- المباني المتقدمة ومواد البناء.
- الأمن الغذائي.
- الأنظمة اللوجستية والتحليلية والأمنية في قطاع النقل.
- الصناعة والصيانة واختبار المواد المتقدمة في قطاع الطيران.
- الطائرات بدون طيار.
- المركبات ذاتية القيادة[3].

ويبلغ إجمالي الإنفاق في القطاعات المرتبطة بالعلوم والأبحاث والتقنيات التصنيعية المتقدمة في الإمارات (300) مليار درهم، وتشمل إنشاء مراكز أبحاث في جامعات الدولة وإنشاء مكاتب نقل التكنولوجيا في كافة جامعات الدولة لتسهيل نقل المعرفة المتقدمة ودعم أبحاث الفضاء وصناعات الطيران المتخصصة ومجموعة حوافز استثمارية وتشريعية لاستقطاب الصناعات الدوائية العالمية،

وإنشاء مراكز لحلول تخزين الطاقة والتوسع في برامج أبحاث الطاقة الشمسية وإطلاق برنامج وطني لتحلية المياه باستخدام تقنيات ذات كفاءة علمية متقدمة وتعزيز استخدام الطاقة النووية السلمية وبرامج بحثية وتطويرية وطنية في مجال الروبوتات والذكاء الاصطناعي والجينوم وأطر تشريعية جديدة لحماية الملكية الفكرية وتشجيع تدفق العلماء والباحثين وتسهيل دخول ونقل معدات البحث والتطوير المتقدمة وبرامج للدراسات العليا والأبحاث الأساسية والتطبيقية وتحفيز التعاون بين الجامعات والقطاع الخاص في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار[4].

ثانياً- التشريعات والقوانين:

أصدرت دولة الإمارات العربية المتحدة جملة من القوانين والتشريعات التي تشكل إطار قانونياً لجميع البرامج والأنشطة التي يجب أن يعمل بها لبناء الاقتصاد المرتكز على المعرفة، ومن أهم هذه القوانين والتشريعات ما يلي:

1) القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 2006 بشأن المعاملات والتجارة الإلكترونية :

صدر هذا القانون في يناير 2006 وينطبق القانون على السجلّات والمستندات والتوقيعات الإلكترونية ذات العلاقة بالمعاملات والتجارة الإلكترونيّة. وتشمل أهداف هذا القانون حماية حقوق المتعاملين إلكترونياً وتحديد التزاماتهم، وتشجيع وتسهيل المعاملات والمراسلات الإلكترونية من خلال السجلّات الإلكترونية

الموثوق بها، والحد من حالات تزوير المراسلات الإلكترونية وإرساء مبادئ موحّدة للّوائح والمعايير المتعلقة بسلامة المراسلات الإلكترونية[5].

وينطبق هذا القانون واللائحة المرفقة به على مزودي خدمات التصديق الإلكتروني في الدولة، وكل من يقوم بتقديم خدمات التصديق الإلكتروني بشكل مباشر أو غير مباشر للجمهور بشكل تجاري، والمتعلقة بالسجلات والمستندات والتوقيعات الإلكترونية ذات العلاقة بالمعاملات والتجارة الإلكترونية[6].

2) قانون براءات الاختراع والنماذج الصناعية:

صدر القانون الاتحادي رقم (31) لسنة 2006 ليحل محل القانون رقم (16) لسنة 2002 بشأن تنظيم وحماية الملكية الصناعية لبراءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية، ويشتمل القانون على ستة أبواب، الباب الاول يتضمن تعريفات وإحكام عامة، بينما يتناول الباب الثاني الاختراع، وخصص الباب الثالث للرسوم والنماذج الصناعية، والباب الرابع التراخيص التعاقدية، وجاء الفصل الخامس ليبين الإجراءات التحفظية والجرائم والجزاءات، وأخيراً الباب السادس خصص لإدارة الملكية الصناعية والأحكام الختامية[7].

3) قانون تنظيم هيئة الاتصالات:

صدر القانون رقم (3) لسنة 2003 بشان تنظم قطاع الاتصالات بدولة الإمارات العربية المتحدة واشتمل القانون على عشرة أبواب، تناول الباب الأول: التعاريف وخصص الباب الثاني للجنة العليا للإشراف على قطاع الاتصالات، أما الباب الثالث فيتناول الهيئة العامة لتنظيم قطاع الاتصالات والباب الرابع إعادة هيكلة قطاع الاتصالات، بينما الباب الخامس يركز على الشبكات والأجهزة والترقيم والباب

السادس تنظيم وتوزيع الترددات، فحين يتناول الباب السابع تشغيل وحماية شبكات وخطوط الاتصالات، والباب الثامن: أحكام انتقالية، وجاء الباب التاسع ليبين العقوبات واختص الباب العاشر بإحكام ختامية[8].

وعلاوة على القوانين أعلاه أصدرت الدولة قوانين اتحادية ذات صلة بموضوع الاقتصاد المعرفي تمثلت بالآتي:

- قانون حماية الملكية الفكرية (حقوق المؤلف والمصنفات الفنية).
- قانون الهوية الإلكترونية (المعني بالمعاملات والتجارة الإلكترونية).
- قانون خصوصية وسرية المعلومات.
- قانون حرية المعلومات والمشاركة في المعلومات عبر الحكومة.
- قانون الجرائم الإلكترونية (مكافحة جرائم تقنية المعلومات).

ثالثاً- الإطار المؤسسي:

1) هيئة الاتصالات: تهدف الهيئة التي أنشئت عام 2003 إلى تحقيق ما يأتي:

- تأمنين توصيل خدمات الاتصالات لجميع أنحاء الدولة بما يكفل تلبية احتياجات الراغبين في الاستفادة من هذه الخدمات.
- الارتقاء بمستوى الخدمة التي يقدمها قطاع الاتصالات بما يحقق صالح المشتركين.
- تقيد المرخص لهم معايري الجودة في الأداء، والالتزام بالشروط المحددة في التراخيص الممنوحة لهم .
- تشجيع وتطوير وتنمية صناعة الاتصالات ونظم المعلومات في الدولة .

- العمل على تطوير وتحديث نظام الاتصالات في الدولة، عن طريق التدريب والتأهيل وإنشاء مؤسسات التعليم ذات العلاقة، والحصول على أحدث الأجهزة والمعدات والتسهيلات التي توصلت إليها تقنية الاتصالات[9].

2) إدارة التجارة الإلكترونية:

تقوم إدارة التجارة الإلكترونية بحكومة الإمارات الإلكترونية بقيادة هذا الجهد وذلك انسجاماً مع القرار الوزاري رقم (1) لسنة 2008 في شأن إصدار لائحة مزودي خدمات التصديق الإلكتروني، وقرار مجلس الوزراء 8 / 291 لسنة 2006 المؤرخ في 15 أكتوبر 2006 بشأن تعيين الهيئة العامة لتنظيم قطاع الاتصالات كجهة مسؤولة عن مراقبة خدمات التصديق في دولة الإمارات، بهدف ترخيص وتصديق ومراقبة أنشطة مزودي خدمات التصديق الإلكتروني والإشراف عليها. وتسعى الإدارة لتطوير قطاع المعاملات والتجارة الإلكترونية عبر تنفيذ مبادرات ومشاريع ترتكز على المحاور الآتية:

- المحور الأول: تطوير واستحداث أطر تنظيمية للمعاملات والتجارة الإلكترونية بما يكفل شفافية التبادلات وحماية المستهلك إلكترونياً.
- المحور الثاني: العمل على تقوية المصداقية بالمعاملات والتجارة الإلكترونية لتعزيز الثقة في سلامة وصحة المعاملات والمراسلات والسجلات الإلكترونية.
- المحور الثالث: العمل على المساهمة في تطوير الاقتصاد الرقمي للإمارات[10].

3) قسم التجارة الإلكترونية بالهيئة لتنظيم الاتصالات:

يهدف قسم التجارة الإلكترونية في الهيئة العامة لتنظيم قطاع الاتصالات إلى "تشجيع التنمية الاقتصادية والتجديد التقني من خلال معايير ومقاييس واضحة وعادلة في ظل التشريعات العالمية السارية حول التجارة الإلكترونية". ومن الأهداف الرئيسية لهذا القسم ترخيص وتصديق ومراقبة أنشطة مزودي خدمات التصديق الإلكترونية وإسداء المشورة الاستراتيجية للجهات المعنية الحالية والجديدة التي اختارت أن تكون من المهتمين بالتجارة الإلكترونية. ويسعى القسم لتطوير قطاع المعاملات والتجارة الإلكترونية عبر تنفيذ مبادرات ومشاريع ترتكز على المحاور الآتية:

- المحور الأول: تطوير واستحداث أطر تنظيمية للمعاملات والتجارة الإلكترونية بما يكفل شفافية التبادلات وحماية المستهلك إلكترونياً.
- المحور الثاني: العمل على تقوية المصداقية بالمعاملات والتجارة الإلكترونية لتعزيز الثقة في سلامة وصحة المعاملات والمراسلات والسجلات الإلكترونية.
- المحور الثالث: العمل على المساهمة في تطوير الاقتصاد الرقمي للإمارات[11].

4) مدينة محمد بن راشد للمعرفة:

اطلقت مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم بمبادرة شخصية من صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي "رعاه

الله" في مـايو 2007م، ومنـذ إعـادة هيكلـة إدارتهـا في الـذكرى السادسـة لتأسيسـها، وتحديداً في مايو 2013 أطلقت المؤسسة العديد من المبادرات الريادية التي تهدف إلى تعزيز مكانة دبي ودولة الإمارات العربية المتحدة على الخارطة المعرفية.

وتهدف المؤسسة إلى تقوية الأجيال المستقبلية وتمكينها من ابتكار حلول مستدامة؛ لتيسير عملية المعرفة والبحث في العالم العربي، كما تتعهد بتأسيس مجتمعات قائمة على المعرفة، من خلال تمويل المشروعات البحثية والأنشطة والمبادرات. فهي تدعم الأفكار والابتكار، وفي نفس الوقت تهتم بركائزها الأساسية التي تتمثل في التعليم وريادة الأعمال والبحث والتطوير[12].

ومن أهم البرامج التي تنظمها المؤسسة هو مؤتمر المعرفة الأول في ديسمبر 2014. والذي تحول إلى قمة سنوية للمعرفة تستقطب أهم الشخصيات الفاعلة والمؤثرة في عالم المعرفة من داخل وخارج الدولة.

وتعدُّ قمة المعرفة الحدثَ الأولَّ من نوعه الذي يركّز بشكل كامل على توطين المعرفة، حيث نُظِّم ليجمع جهات المعرفة العالمية والإقليمية المؤثرة، والخبراء وقادة الفكر على منصة واحدة لإطلاق المبادرات والمشاريع المتعلقة بتحويل مجتمعاتنا العربية إلى مجتمع المعرفة، وهو حدث سنوي يتخذه المعنيون والمتخصصون وصُنَّاع القرار مرجعاً لوضع الخطط ورسم السياسات المستقبلية.كما تهدف القمة إلى تسليط الضوء على أهمية المعرفة وتعزيز البرامج والأفكار التي تساعد على نشر الوعي بالمعرفة في جميع أنحاء العالم[13].

5) اللجنة الوطنية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار:

تم إنشاء اللجنة في نوفمبر 2014، وتتكون اللجنة الوطنية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار لتجمع تحت مظلتها عدد من الوزراء ورؤساء الهيئات المعنيين بقطاعات الابتكار. وتتمثل مهام اللجنة بالآتي:

- الإشراف على تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للابتكار والسياسات والمبادرات المنبثقة عنها.
- تعزيز التعاون وتنسيق وتبادل الخبرات بين الجهات الاتحادية والمحلية.
- متابعة التقدم في مجال الابتكار ومؤشراته على مستوى الدولة .
- تفعيل دور القطاع الخاص في مجال المساهمة الاجتماعية والاقتصادية في دعم الابتكار.

وتعمل اللجنة الوطنية للعلوم والتكنلوجيا والابتكار، ومختلف فرق العمل المنبثقة عنها على تطوير السياسة العليا للعلوم والتكنلوجيا والابتكار التي سيتم تحديثها بشكل سنوي[14].

المبحث الثاني
مؤشرات الاقتصاد المعرفي بدولة الإمارات

أولاً- مؤشر الاقتصاد المعرفي:

يعتمد مؤشر اقتصاد المعرفة الذي يُعده البنك الدولي أحد أهم المؤشرات الدولية لتشخيص وضع اقتصاد المعرفة في مختلف دول العالم، ويشتمل هذا المؤشر على أربعة مؤشرات فرعية متكاملة ومتفاعلة فيما بينها هي:

- النظام الاقتصادي والمؤسسي.
- التعليم.
- البنية التحتية للمعلومات والاتصالات.
- نظم الابداع والابتكار.

وغني عن البيان، فإن مؤشر اقتصاد المعرفة يعكس ما إذا كان المناخ في بلد معين صالحاً لاستخدام المعرفة من أجل التنمية الاقتصادية. ويلاحظ بأن ترتيب الإمارات ارتفع (6) مراتب ما بين عامي 2000 و2012 على الصعيد العالمي من المرتبة (48) بقيمة (6.05) إلى المرتبة (42) بقيمة (6.94) محققة زيادة بـــ(0.89)، وشهدت كافة المؤشرات الفرعية تغييراً إيجابياً باستثناء مؤشر الحوافز الاقتصادية والنظم المؤسسية.

جدول (1)

قيمة مؤشرات اقتصاد المعرفة في دولة الإمارات العربية المتحدة 2000-2012

المؤشر	2000	2012	التغيير بالمؤشر
مؤشر اقتصاد المعرفة	6.05	6.94	0.89
مؤشر المعرفة	5.56	7.09	1.53
مؤشر الحوافز الاقتصادية والنظم المؤسسية	7.51	6.5	1.01-
مؤشر الابداع والابتكار	4.32	6.6	2.28
مؤشر التعليم والموارد البشرية	4.44	5.8	1.36
مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	7.92	8.88	0.96

Source; World Bank, Knowledge Assessment Methodology(KAM),2012

وعلى صعيد المؤشرات الفرعية شهد مؤشر التعليم والموارد البشرية تقدماً ملحوظاً من (4.4) عام 2000 إلى (5.8) عام 2012، حيث جاءت الإمارات بالمرتبة الثانية عربياً بعد مملكة البحرين والمرتبة (55) على الصعيد العالمي.

ومن الملفت للنظر أن مؤشر التعليم والموارد البشرية في دولة الإمارات لا يزال الأقل ضمن المؤشرات المكونة للمؤشر العام لاقتصاد المعرفة في الدولة، الأمر الذي يستلزم مجهودات أكبر في دعم هذا المجال المهم في بناء مجتمع المعرفة بشكل خاص وفي رفع أداء التنمية البشرية بصفة عامة.

وتقدمت دولة الإمارات العربية المتحدة (20) مرتبة في مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحتل المرتبة (12) عالمياً بمعدل (8.88). وجاءت الإمارات بالمرتبة الأولى عربياً والمرتبة (46) عالمياً في مؤشر الابداع والابتكار،

متقدمة (35) مرتبةً مقارنة بما كان عليه الحال عام 2000. وفيما يتعلق بمؤشر الحوافز الاقتصادية والنظم المؤسسية جاءت الإمارات بالمرتبة الرابعة على الصعيد العربي والمرتبة (50) على الصعيد العالمي محرزة معدلاً يبلغ (6.5).

وغني عن البيان، فإن ترتيب دولة الإمارات العربية تخطى دول كماليزيا (48) كتركيا (69) وجمهورية الصين الشعبية (91)[15].

ثانياً- مؤشر الابتكار العالمي:

يصدر هذا المؤشر عن كلية الأعمال الدولية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، ويساعد هذا المؤشر على خلق بيئة تسمح بالتقييم المستمر لعناصر الابتكار، وتوفر أداء أساسية وقاعدة بيانات غنية لقياسات مفصلة لصقل سياسات الابتكار الشامل في العالم، كما ويعد المؤشر بمثابة وسيلة مناسبة للتذكير بأن السياسات الهادفة إلى تشجيع الابتكار تلعب دوراً حيوياً في تحفيز النمو الاقتصادي المستدام.

ويهدف المؤشر بالأساس إلى ترتيب القدرات الابتكارية لاقتصادات العالم ونتائجها، ويُبرز الجوانب المختلفة للابتكار، والأدوات التي يمكن أن تساهم في تعزيز النمو الاقتصادي، وتحسين الإنتاجية، وتوفير فرص العمل.

ويشير تقرير الابتكار العالمي إلى تراجع الإمارات العربية المتحدة من المرتبة (26) عالمياً عام 2008 إلى المرتبة (41) في عام 2016.

شكل (1)

ترتيب دولة الإمارات العربية المتحدة في مؤشر الابتكار العالمي 2008-2016

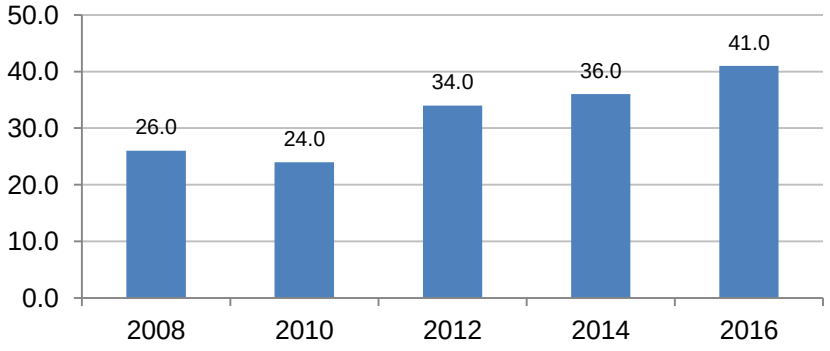

Source: Cornell University, INSEAD& Wipo,Global Innovation Index,VairousYears

بينت المؤشرات الفرعية للمدخلات في تقرير مؤشر الابتكار العالمي 2016 أن دولة الإمارات حلت في المركز الأول عالمياً في مؤشرات كلفة فصل العمالة الزائدة من العمل، وسهولة دفع الضرائب، وحركية الطلاب الجامعيين من خارج الدولة، وتطوير التجمعات الاقتصادية.كما اشتمل التقدم الحاصل في مدخلات الابتكار على تحسن كبير في مؤشر تطور الأسواق بفضل النمو في وضع الاستثمار والائتمان، حيث ارتفع ترتيب الدولة في مؤشرات الاستثمار من المركز (105) عالمياً في عام 2015 إلى المركز (55) في مؤشر عام 2016، وارتفع الترتيب الخاص برسملة السوق من المركز (73) إلى المركز (32)، كما ارتفع الترتيب الخاص بمشاريع رأس المال المغامر من المركز(48) إلى (34). وارتفع مؤشر مجموعة براءات الاختراع من المركز

(93) في عـام 2015 إلـى المركـز (68) عـام 2016 ومؤشـر الإنفـاق علـى البحث والتطوير من المركز 63 إلى (48)، وعاملي المعرفة من المركز (57) إلـى المركـز (25)، لترتفـع بـذلك المسـاهمة الإجماليـة لمـدخلات الابتكـار في الدولة.

وفي تفاصيل القيم المحققة على المؤشر، ارتفعت نسبة الأسهم المتداولة مـن النـاتج المحلـي الإجمـالي مـن 4.74 % عـام 2015 إلـى 35.9 % في مؤشـر عـام 2016. فيمـا ارتفعـت رسـملة السـوق مـن 18.25 % مـن النـاتج المحلـي الإجمـالي إلـى 50.5 % كمـا ارتفعـت حصـة القطـاع الخـاص مـن الائتمـان المحلـي مـن 59.07 % مـن النـاتج المحلـي الإجمـالي إلـى 65.4 % وفي مؤشـرات تطـور الأعمـال التجاريـة، وارتفعـت مسـاهمة مجتمـع الأعمـال في إنجـاز أعمـال البحـث والتطـوير مـن 0.14 % مـن النـاتج المحلـي الإجمـالي إلـى 0.5 %، ومسـاهمة مجتمـع الأعمـال في تمويـل أعمـال البحـث والتطـوير سـجلت المرتبة الرابعة عالمياً [16].

وأشـار القريـر أن أحـد الأسـباب الرئيسـية التـي أسـهمت في التقـدم الإجمـالي الـذي أحرزتـه الإمـارات علـى مؤشـر الابتكـار العـالمي لهـذا العـام هـو التحسـن الكبيـر في المؤشـرات الفرعيـة لمخرجـات الابتكـار عـبر عـدد مـن القطاعـات المهمـة. ففي مؤشـر مخرجـات المعرفـة والتكنولوجيـا ارتفـع الترتيـب مـن المركـز 134 إلى 86، وذلـك يشـمل مؤشـر انتشـار المعرفـة الـذي ارتفـع مـن المركـز 137 إلى المركز 53 بفضل عدد من القطاعات، ومن أهمها الاستثمارات الصادرة.

وجـدير بالـذكر، فـإن المركـز الـذي احتلتـه الإمـارات في مؤشـر الابتكـار العـالمي للعـام 2016 والـذي عـزز ريـادة الإمـارات إقليميـاً ينسـجم تمامـاً مـع التوجهـات والجهـود التـي بـذلتها الدولـة في هـذا الصـدد لاسـيما في الأعـوام القليلـة المنصـرمة، حيـث أصـبح الابتكـار جـزءا لا يتجـزأ مـن عوامـل الأداء النـاجح وتمكـين التنافسـية في الإمـارات سـواء في العمـل الحكـومي أو علـى صـعيد قطـاع الأعمـال، وأن تلـك الجهـود تكللـت بـإطلاق الاسـتراتيجية الوطنيـة للابتكـار عـام 2014 ،ويشـكل الابتكـار يمثـل ركيـزة أساسـية في الارتقـاء بـالأداء الاقتصـادي في الدولـة ويقـع في قلـب السياسـات الحكوميـة الرشـيدة التـي تهـدف إلـى جعـل دولـة الإمـارات ضـمن الـدول العشـرة الأولـى عالميـاً في مؤشـر الابتكـار العـالمي بحلول اليوبيل الذهبي لقيام دولة الاتحاد تماشياً مع رؤية الإمارات 2021.

المبحث الثالث
تطبيقات الاقتصاد المرتكز على المعرفة بدولة الإمارات

تتمثل أهم تطبيقات الاقتصاد المرتكز على المعرفة بدولة الإمارات العربية المتحدة في كل من الحكومة الإلكترونية، والتجارة الإلكترونية، والتعليم الإلكتروني، وفيما يلي توضيحاً لذلك:

أولاً- الحكومة الإلكترونية:

أطلقت دولة الإمارات في عام 2002 مشروع الحكومة الإلكترونية الاتحادية، وتم نشر تطبيقاتها في إمارات الدولة كافة.

ويلاحظ بأن دولة الإمارات قد حققت تقدماً فيما يتعلق بمؤشر جاهزية الحكومة الإلكترونية الذي يصدر عن إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية وُيعد مرجعاً عالمياً في مجال الحكومة الإلكترونية ويتم احتسابه وفق المتوسط الحسابي لثلاثة مؤشرات فرعية، هي مؤشر الخدمات الإلكترونية الذكية، والبنية التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية، ورأس المال البشري.

خلال السنوات التسع المنصرمة وارتفع ترتيبها من المرتبة (32) عالمياً عام 2008 إلى المرتبة (29) عام 2016 والشكل التالي يبين ذلك.

شكل (2)

ترتيب دولة الإمارات في مؤشر جاهزية الحكومة الإلكترونية 2008-2016

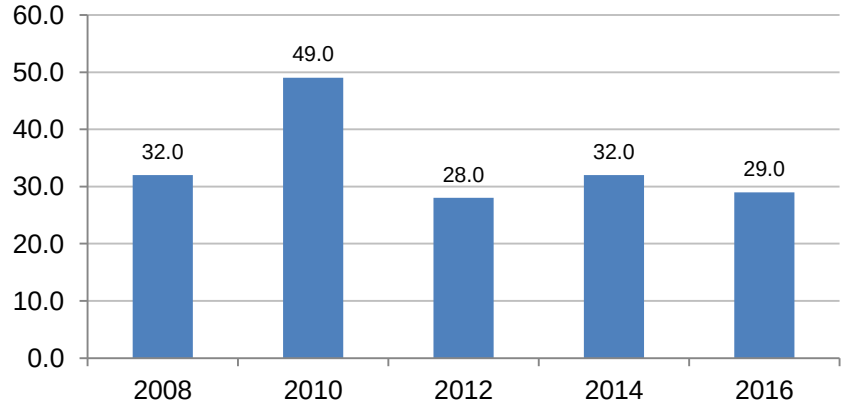

Source: United Nation-Economic & Social Affairs Department ,E-Government Survey, Various Issues

وتُصنف دولة الإمارات اليوم ضمن الدول المتقدمة جداً في العالم في مجال جاهزية الحكومة الإلكترونية وهو تصنيف تحصل عليه الدول التي تحصل على نسبة أعلى من (75٪) من إجمالي مؤشرات التقرير التي تتجاوز 400 معيار، حيث حصلت على هذه النسبة (29) دولة فقط من إجمالي (193) دولة يغطيها التقرير.

وبحسب تقرير عام 2016، وكانت الإمارات الدولة العربية الوحيدة ضمن المراكز العشر الأولى في مؤشر الخدمات الإلكترونية الذكية لتحتل المركز الثامن عالمياً مع إستونيا، لتتقدم أربعة مراكز من حيث تحصيلها في هذا المؤشر.

وحققت الإمارات المركز الأول في مؤشر الخدمات الإلكترونية الذكية على المستوى العربي حيث أحرزت معدل بلغ (0.8913) وهو أعلى من المتوسط العالمي البالغ (0.4623) [17] مما يدل على اهتمام الحكومة الإماراتية بتقديم خدماتها بصورة إلكترونية ذكية.

وتستهدف دولة الإمارات العربية المتحدة الوصول للمركز الأول عالمياً في مؤشر الأمم المتحدة للجاهزية الإلكترونية بحلول عام 2021. ولذلك اطلقت حكومة الإمارات الذكية أجندتها التي تحدد خريطة الطريق للوصول للمركز الأول عالمياً بمؤشر الجاهزية الإلكترونية، تماشياً مع رؤية الإمارات 2021.

ثانياً- التجارة الإلكترونية:

ارتفع حجم التجارة الإلكترونية بدولة الإمارات العربية المتحدة على مدى السنوات العشر المنصرمة، بفعل تزايد عدد الخدمات المقدمة على مواقع الأعمال الإلكترونية والمنصات الجوالة ما جعل تجربة المستخدم أسهل وأفضل". وقاد ذلك إلى ارتفاع قيمة التجارة الإلكترونية لدولة الإمارات بأكثر من الضعفين، حيث ارتفعت من حوالي (1.8) مليار دولار عام 2005 إلى (5.1) مليار دولار عام 2015.

شكل (3) الحجم الكلي للتجارة الإلكترونية في الإمارات 2005-2018

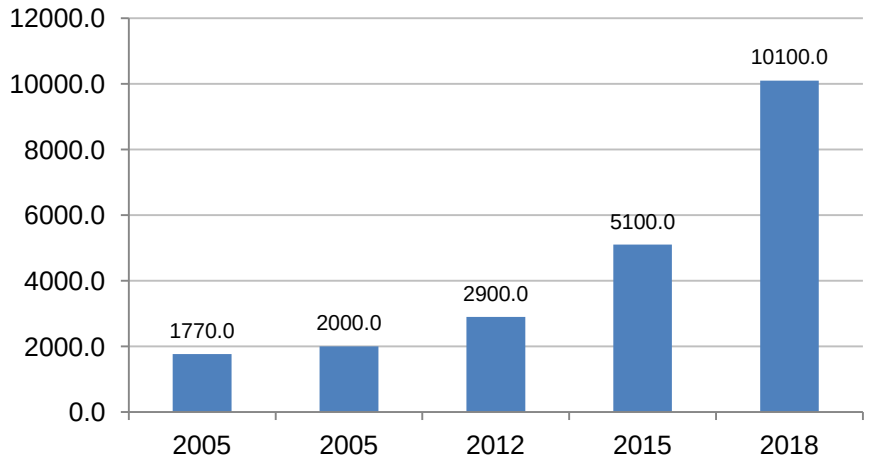

المصدر: تم إعداد الجدول من الباحث بالاعتماد على مصادر متنوعة

وتوقع تقرير لغرفة تجارة وصناعة دبي أن يصل إجمالي سوق التجارة الإلكترونية في الإمارات بحلول عام 2018، إلى مبلغ 10 مليارات دولار (نحو 36.7 مليار درهم)، بمعدل نمو سنوي تراكمي قدره 32٪، مقارنة بتقديرات حجم السوق خلال عام 2013، البالغة 2.5 مليار دولار (نحو 9.18 مليارات درهم). أن نمو سوق التجارة الإلكترونية في الإمارات يأتي مدعوماً بارتفاع الطلب وانتشار استخدام الإنترنت بنحو 93.2٪ في الدولة خلال عام 2014، الذي يُعد من بين أعلى المعدلات في العالم العربي[18].

وجدير بالذكر بأن أكثر من نصف المشتريات عبر الإنترنت في دولة الإمارات العربية المتحدة تركزت على تذاكر الطيران، وحجوزات الفنادق، والأجهزة الإلكترونية، علاوة على الأزياء والكتب والترفيه شكلت نحو ربع تلك القيمة[19].

وتواصل الإمارات قيادتها للتجارة الإلكترونية على مستوى المنطقة، حيث تبلغ نسبة المتسوقين إلكترونيا بها 71٪ من عدد السكان، فيما تأتي الأردن في نهاية القائمة، حيث لا يتجاوز نسبة انتشار الإنترنت بها نسبة الـــ(50٪) [20].

ويمكن القول أن للتجارة الإلكترونية مستقبلاً باهراً في دولة الإمارات العربية المتحدة. إذ تتمتع الدولة بوصول ممتاز للإنترنت على امتداد الدولة وأعلى نسبة انتشار للهواتف الذكية في العالم، علاوة على تزايد ثقة الناس بمفهوم استخدام بطاقاتهم الائتمانية على الإنترنت، كما أن حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة أطلقت عدداً من المبادرات لجعل بوابة التجارة الإلكترونية لتسديد رسوم الخدمات الحكومية أسهل، فقد ساهمت هذه الأمور في جعل التعاملات على الإنترنت أسهل بكثير مقارنة بالماضي القريب[21].

ثالثاً- التعليم الالكتروني:

تم إطلاق برنامج محمد بن راشد للتعلم الذكي برعاية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء لدولة الإمارات وحاكم دبي، في شهر ابريل من العام 2012، وذلك تماشياً مع رؤية الإمارات 2021، الرامية إلى تعزيز مفهوم الاقتصاد القائم على المعرفة عبر دمج التقنيات المتطورة بالعملية التعليمية.

وجاء هذا البرنامج بهدف الارتقاء بالنظام التعليمي في دولة الإمارات العربية المتحدة، والانطلاق نحو المرحلة المقبلة من التنمية التعليمية والثقافية، عبر تطبيق أفضل وسائل وأساليب التعليم المتبعة عالمياً، بالإضافة إلى الاستعانة بالتقنيات الحديثة والمتطورة. فنحن نؤمن بالأثر الكبير الذي تعكسه العملية التعليمية والتربوية على تمكين الطلاب من إظهار إمكاناتهم وقدراتهم الكاملة كي يصبحوا قادة المستقبل[22].

وتقوم دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال هذا البرنامج بتكثيف جهودها واستثماراتها من أجل توفير أحدث التقنيات للمدارس، والتشجيع على تنمية الإبداع، والتفكير التحليلي، والابتكار. ويهدف «برنامج محمد بن راشد للتعلم الذكي» إلى إيجاد بيئة تعليمية وثقافة جديدة في المدارس الحكومية، وذلك من خلال إطلاق مبادرة "الفصول الدراسية الذكية"، التي ستوفر لكل طالب وطالبة كمبيوتر لوحي مع إمكانية الوصول إلى شبكات الاتصال اللاسلكية من الجيل الرابع G4عالية السرعة، وذلك بحلول العام 2019.

ويتم تمويل هذه المبادرة بواسطة صندوق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابع لهيئة تنظيم الاتصالات، وتحت إشراف وزارة التربية والتعليم ومكتب رئيس الوزراء. وهو دليل على مدى أهمية البرنامج، ومدى تفاني جهود حكومة الإمارات العربية المتحدة في قطاع التعليم وتقنية المعلومات والاتصالات.

تشتمل المبادرة على العديد من العناصر الأساسية، منها تطوير المناهج والمقررات الدراسية الإثرائية، وتنويع مصادر المعرفة، وتطوير المحتوى الإلكتروني، وتطوير أدوات الاختبارات والتقويم، وتعميم الفصول الذكية بمكوناتها التقنية الحديثة، وتطوير أساليب التدريس القائمة على تكنولوجيا التعليم، وتزويد المدارس والطلبة ومعلميهم بأجهزة حاسوب محمولة ولوحية، وإمداد المدارس بشبكات إلكترونية فائقة السرعة.

ومر المشروع بثلاث مراحل خلال خمس سنوات، بدأت منه المرحلة الأولى التمهيدية للعام الدراسي 2013-2014، وتم تطبيقه في ثماني مدارس، وسيتضاعف العدد خلال الفصل الدراسي الثاني، فيما ستشهد المرحلة الثانية تطبيقه خلال العام الدراسي 2014-2015على 400 مدرسة حكومية خلال ثلاث سنوات، والمرحلة الأخيرة خاصة بتعميمه، حيث سيحصل 144 ألف طالب على تجربة التعليم الذكي[23].

مـــع مـــرور كـــل عـــام دراســـي ســـيتقدم البرنـــامج وفقـــا لخطـــة منهجـــه ليســـتوعب طـــلاب ومـــدارس أكثـــر حتـــى يـــتم نشـــر البرنـــامج علـــى جميع المدارس في مختلف أنحاء الإمارات بحلول عام **2019**.

وســـتتابع عمليـــات التنميـــة وتحصـــيل النتـــائج بالتتـــالي. ومـــع تقـــدم البرنـــامج، ستتواصـــل عمليـــات دعـــم وتحـــديث جميـــع أدواتـــه وعناصـــره، بما فيها الأجهزة والأنظمة والبرامج والمواد التفاعلية[24].

المبحث الرابع
المبادرات المعنية بالاقتصاد المرتكز على المعرفة

قامت دولة الإمارات العربية المتحدة بالعديد من المبادرات خلال الفترة 2000-2016 التي سوف تسهم في بناء مرتكزات الاقتصاد المعرفي بالدولة ومن أهم هذه المبادرات ما يلي:

أولاً- إنشاء مدينة دبي للإنترنت:

تم إنشاء مدينة دبي للإنترنت عام 2000 بمبادرة أطلقها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، في إطار رؤيته بتحويل دبي إلى مركز عالمي للتكنلوجيا والاتصالات، وهي منطقة حرة لتكنولوجيا المعلومات أنشأتها حكومة دبي بوصفها منطقة اقتصادية حرة وقاعدة استراتيجية للشركات التي تستهدف الأسواق الناشئة، وهي بمثابة ساحة لاستضافة أنشطة الاقتصاد المبني على المعرفة. وزار المدينة أكثر من مليوني زائر وفيها أكثر من ألف شركة تضم أكثر من 10,000 موظف. ولقد وضعت أهداف واضحة ومحددة لمدينة دبي للإنترنت تمثلت بالآتي [25]:

- خلق بنية تحتية وملائمة وأسلوب تعامل يساعد مشاريع الاقتصاد الجديد على القيام بعملياتها محلياً وإقليمياً وعالمياً انطلاقاً من دبي التي تمتاز بقدرات تنافسية عالية.

- بناء البنية التحتية يكون بمقاييس عالمية، ونظم اتصالات قادرة على استيعاب كم هائل من المعلومات بسرعة عالية، كما يجب أن تكون هذه البنى التحتية آمنة تعتمد على أخر ما توصلت التكنولوجيا الحديثة وبتكلفة منخفضة.
- أن تكون المدينة متطورة وبمقاييس تنافسية وتوفر المكاتب المجهزة بأحدث التسهيلات والوحدات السكنية ذات المستويات العالمية والمزودة بالمرافق الطبية والتعليمية.
- استقطاب الكفاءات العالية، والعمالة العالية المهارة.
- وضع قوانين وإجراءات مبسطة وميسرة وسريعة لتسجيل الشركات وغيرها من المعاملات الحكومية.
- خلق أجواء مشجعة، ومبادرات حكومية لدعم الأعمال الإلكترونية، ورعاية الأفكار الإبداعية والمشاريع الجديدة وإنشاء صناديق لدعم المشاريع وبرامج التعليم الإلكترونية.

وقد تحولت مدينة دبي للإنترنت بالفعل إلى قاعدة صلبة للانطلاق نحو العالمية، عبر تهيئتها لظروف عمل مثالية في مجتمع تكنولوجي فريد من نوعه، تتوافر فيه كل العوامل والأسس اللازمة للنجاح، محققة بذلك استراتيجيتها وطموحاتها في مدة زمنية خيالية، وهو ما دفعها إلى إطلاق المزيد من المبادرات الجديدة التي تصب في مصلحة العاملين في المدينة، وتحولت بذلك إلى نموذج عالمي ناجح تسعى الكثير من الدول إلى اقتباسه وتطبيقه على أرضها، ومن هنا نشأت فكرة إقامة مدن المعرفة الذكية في عدة دول حول العالم وتعميم مفهوم المدينة الذكية[26].

وغني عن البيان، فقد نجحت مدينة دبي للإنترنت، في تطوير نظام بيئي مميّز للشركات التقنية لتنفيذ رؤية دبي في التحول إلى اقتصادٍ قائم على المعرفة. وتُعدّ مدينة دبي للإنترنت موطناً للشركات المصنّفة ضمن قائمة مجلة "فورتشن" لأفضل(500) شركة عالمية، بما فيها "فيسبوك "،و"غوغل"، و"مايكروسوفت"، و"لينكد إن"،بالإضافة إلى استضافتها لشركات التكنولوجيا الصغيرة والمتوسّطة والناشئة الأكثر ديناميكية ونجاحًا في المنطقة.

توفّر هذه المدينة أيضاً إمكانية الوصول إلى مجموعة كبيرة من المواهب المتعدّدة اللغات والمهارات والخبرات في القطاع، مع خلق بيئة تساعد شركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على التطوّر والابتكار والنموّ. كما توفّر المدينة كذلك مكاتب من أحدث طراز، وبنية تحتية قويّة لتكنولوجيا المعلومات، وأمناً على مدار (24) ساعة، وخدماتِ التجزئة، وإمكانية الحصول على التمويل، بالإضافة إلى بيئة عمل ديناميكية وجذابة لروّاد الأعمال. وتستفيد الشركات العاملة بمدينة دبي للإنترنت من الملكية المعفاة من الضرائب 100 بالمئة، والإعادة الكاملة 100 بالمئة لرأس المال والأرباح، وعدم وجود قيود على الأموال، وسهولة التسجيل والترخيص، والحماية القوية للملكية الفكرية[27].

ثانياً- مركز ماجد بن محمد للإبداع:

يهدف مركز ماجد بن محمد للإبداع(in5) الذي أنشئ في سبتمبر 2011، إلى دعم ريادة الأعمال والابتكار في مجال تقنية المعلومات بدولة الإمارات العربية المتحدة. بالتركيز على ال الأهداف الخمسة الرئيسة لتسريع تطوير الشركات الناشئة الجديدة، وتعزيز تنظيم المشاريع التجارية، والقيادة والابتكار والتكنولوجيا، والمساهمة في

تشكيل نظام بيئي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والأهم من ذلك، الترويج لدبي كموقع مثالي لتكنولوجيا الشركات الجديدة الصاعدة في مجال تكنولوجيا المعلومات[28].

ثالثاً- واحة دبي للسليكون:

تأسست واحة دبي للسيليكون عام **2004** وهي منطقة تكنولوجية واعدة مملوكة بالكامل من قبل حكومة دبي وتمتد على مساحة (7.2) كيلومتر مربع وتعتبر المنطقة التكنولوجية الوحيدة في المنطقة التي توفر بيئة للسكن والمعيشة في آن واحد. إلى أنها منطقة حرة وتقدم مجموعة متكاملة من الحوافز والمزايا للشركات التي تمارس نشاطها داخل المنطقة الحرة.

صممت واحة دبي لتكون نظام تكنولوجي متكامل، حيث تقدم للشركات مجموعة كبيرة من المزايا القيمة التي تشمل أحدث أساليب البنية التحتية، وخدمات لقطاع الأعمال، ودعم للأعمال التجارية مثل منح حوافز للشركات الرائدة للاستثمار في قطاع التكنولوجيا، ودعم المشاريع، ومركز للحاضنات وتمويل استثماري[29]. تلبّي واحة دبي للسيليكون، المملوكة بالكامل لحكومة دبي، حاجة صناعات التكنولوجيا في المنطقة الحرّة، والتي تتراوح بين صناعات الاتصالات المتقدّمة، والتكنولوجيا الحيوية، والهندسة، والفضاء، والطاقة البديلة، والنفط والغاز.

يمكن للشركات العاملة في واحة دبي للسيليكون الاستفادة من فوائد المنطقة الحرّة بينما تؤسّس مقرّها ومكاتبها ودورات تدريبية وقنوات الاستيراد والتصدير ومراكز التوزيع، وخطوط التجميع وما إلى ذلك. ساب و فوجيتسو وإيه إم دي ويوروموتور

إنترناشونال وويسترن ديجيتال و سينوبسيسوكورنينغ و شنايدر إلكتريك وفالوسترات هي بعض الشركات العاملة في الواحة[30].

رابعاً- مدينة محمد بن راشد للتقنية:

تأسست مدينة محمد بن راشد للمعرفة بموجب القانون رقم (4) لسنة 2003 كمشروع تقني طموح للقرن الحادي والعشرين يهدف الى انتاج وتوطين التكنولوجيا الصناعية في قطاعات حيوية، وهامة بمنطقة الخليج مثل تحلية المياه والغاز والكهرباء والنفط والتقنية الزراعية وتقنية المواد والمحافظة على البيئة وذلك بدلاً من استقدامها من الخارج.

وأقيم المشروع في مرحلته الأولى على مساحة ثلاثة كيلومترات مربعة في المنطقة الحرة لجبل وتنطبق عليه نفس قوانين وقواعد المنطقة الحرة من حيث التملك وطبيعة الاستثمار لتدخل بذلك دبي عهداً جديداً للتقدم الصناعي التقني يقوم على الاستفادة المثلى من الموارد المحلية كافة ومواصلة التنمية المستدامة من خلال تنشيط وسائل الانتاج المعتمدة على المعرفة التقنية والمهارة العالية وكثافة رأس المال وكذلك تعزيز دورها الاقليمي كمنصة لانطلاقة مشاريع التقنية لدول الشرق الأوسط وأفريقيا وآسيا الوسطى[31].

وقد تم تصميم مدينة محمد بن راشد للتقنية لتطوير مجمعات تقنية في قطاعات حيوية تساهم في دفع التنمية الاقتصادية ورفع مكانة دبي التنافسية. ويضم كل مجمع شركات البحث والتطوير، والمختبرات، والحاضنات، ومعاهد التدريب والشركات

العاملة في مجال نقل التقنية والمشاريع الصناعية التقنية المتربطة بنشاط المجمع.

تضمن الأعمال والأنشطة التي تمارس في المدينة ما يلي:

- مراكز أبحاث وتطوير.
- مختبرات.
- معاهد تعليمية وتدريبية.
- حاضنات.
- نقل و تسريع وتكييف وتطوير التقنية.
- خدمات التصميم والاستشارات وخدمات التقنية الأخرى.
- إنتاج النماذج الأولية من الابتكارات.
- صناعات المنتجات عالية التقنية.
- التمويل التقني[32].

خامساً- سفراء الابتكار:

أطلقت وزارة التربية والتعليم مبادرة سفراء الابتكار الذي التحق بها (160) طالباً وطالبة في إطار خطتها لدعم ورعاية المبتكرين وتطوير قدراتهم وإكسابهم مهارات القرن الحادي والعشرين، وذلك للاطلاع على أفضل الممارسات في مجال الابتكار ببرنامج عمل منوع تضمن ورش عمل تدريبية في مجال الإلكترونيات والروبوت والقيادة والريادة في الإبداع والابتكار، علاوة عن إجراء تجارب عملية حية لإثراء مخزونهم العلمي.

حرصت الوزارة من خلال المبادرة على استثمار وقت الطلبة خلال الإجازة الصيفية، باعتماد جدول أعمال تضمن زيارات علمية وتدريبية في مجال الابتكار والريادة خارج الدولة، وتأتي مبادرة سفراء الابتكار التي شملت أربعة دول، هي: بريطانيا، وسويسرا، وهولندا، وكوريا الجنوبية، داعمة لتوجهات الدولة في تعزيز مفهوم الابتكار لدى الطلاب لتطوير مهاراتهم وقدراتهم[33].

تضمنت رحلة سويسرا تدريباً للطلاب في كلية ***BHMS*** في مدينة لوسيرن، وهي عضو في مجموعة بنديكت التعليمية، كما وتضمن برنامج الزيارة مجموعة من ورش العمل التدريبية في مجال الروبوت والإلكترونيات، ومجال القيادة والريادة في الإبداع والابتكار ومهارات القرن 21؛ بالإضافة إلى عدد من جلسات العصف الذهني في أماكن طبيعية مختلفة. واشتمل البرنامج أيضاً على زيارات ميدانية إلى عدد من الأماكن والمؤسسات البحثية الرائدة في مجال الابتكار، كالمركز العلمي السويسري للتكنورما، حيث شارك الطلبة بالعديد من الورش التدريبية، واجروا التجارب العلمية في مجالات مختلفة تنمي مهارات التفكير.

واشتمل برنامج سفراء الابتكار في هولندا على عدة زيارات علمية، كزيارة متحف ***Nemo***العلمي ومركز العلوم التابع للجامعة التكنولوجية في أمستردام، وعلاوة على زيارة الطواحين القديمة والحديثة، للتعرف إلى أهم استخدامات الطاقة البديلة، وكذلك زيارة جامعة «تيلبيرغ» لمدة أسبوعين تخللها ورش مختلفة عن الإبداع والابتكار، ومهارات القرن 21، والعلوم التطبيقية، والرياضات الذهنية.

أما رحلة كوريا الجنوبية فقد تضمنت جملة من الأنشطة، حيث خضع الطلبة إلى ورش مختلفة لتعزيز الابتكار والقيادة وطرق الاتصال والقدرة على التأثير، وتعزيز

الإبداع، فضلاً عن العديد من الزيارات الميدانية، مثل متحف العلوم الوطني بغية التعرف إلى الصناعة الكورية في مجال الروبوتات وكيف تتفاعل مع الجسم البشري[34].

وفقاً لمقررات الأجندة الوطنية سجلت وصول نسبة مساهمة المعرفة والابتكار في الناتج المحلي الإجمالي للدولة إلى نحو (3٪) وأن هذا الرقم يصنف بين المعدلات العالية عالمياً وأن وزارة الاقتصاد تعمل بالتعاون مع جميع شركائها في المؤشر ومن أبرزهم وزارة التربية والتعليم ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي والهيئة الاتحادية للإحصاء والتنافسية على الارتقاء بهذه النسبة حتى (5٪) بحلول عام 2021 تحقيقا لأهداف رؤية الإمارات في هذا الصدد ما يضع الدولة في ذات المستوى الذي تتمتع به بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وسائر الدول المتقدمة والرائدة في مجال الابتكار والتي تراوح النسبة في معظمها بين 2 و8 في المئة.

وأطلقت وزارة الاقتصاد في هذا الإطار(12) مبادرة و(39) مشروعاً مصممة لتمكين التوجه نحو اقتصاد المعرفة ودعم التصنيع والابتكار في دولة الإمارات. وتغطي هذه المبادرات والمشاريع طيفاً واسعاً من الأنشطة الإبداعية التنموية مثل مبادرة "الشركات الحديثة النشأة القائمة على الصناعة والابتكار" ومبادرة التمويل المتخصص للمشاريع المتناهية الصغر والمبادرات المتعلقة بمفهوم رأس المال المغامر ومشاريع الجيل الجديد في مجال التصنيع والبحث والتطوير والخدمات اللوجستية والتي تعمل وزارة الاقتصاد على دعمها وتطويرها بصورة مستمرة[35].

المبحث الخامس
التحديات التي تواجه بناء الاقتصاد المعرفي بدولة الإمارات

بالرغم من تحقيق دولة الإمارات لإنجازات بارزة في مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات ومجال الحوافز الاقتصادية والنظم المؤسسية، مما آهلها لاحتلال مركزاً متقدماً في مؤشر اقتصاد المعرفة حيث جاءت بالمرتبة (42) من بين (146) بلداً، بيد أن المسألة تحتاج إلى المزيد من

حشد الجهود لكي يصل المجتمع في نهاية المطاف إلى استثمار هذه النتائج للدخول إلى مرحلة خلق اقتصاد المعرفة. ويمكن إيجاز أهم التحديات التي تواجه بناء اقتصاد المعرفة بدولة الإمارات العربية المتحدة بالآتي:

أولا-التحدي التعليمي :

حددت وزارة التربية والتعليم بدولة الإمارات العربية المتحدة ستة عشر تحدياً يواجه التعليم من بينها تحديات ترتبط بشكل مباشر بنقل وتطوين المعرفة، وإقامة مجتمع المعرفة، وتضم التحديات الأخيرة: مصادر التعلم، كالمكتبات التي كثيراً ما تكون غير كافية، وأساليب التدريس التقليدية المعتمدة على التلقين، وانشطة الطلاب المعتمدة على الاستماع إلى المعلم وكتابة الدرس من دون مشاركة فاعلة، والافتقار إلى ثقافة النقد الفكري، والمناهج التقليدية المأخوذة من الدول الأجنبية، والتوجيه الضعيف للطلاب الذين كثيراً ما يختارون اختصاصات دراسية لا تتوافق واحتياجات سوق العمل ،علاوة على ضعف نظام التعليم الثانوي وعدم توافقه ومتطلبات التعليم العالي، مما يقود الطلاب إلى قضاء سنة تأسيسية[36].

ومن التحديات العامة التي تواجه التعليم الجامعي والعالي هو أن جل الطلاب يلتحقون بتخصصات العلوم الإنسانية، حيث أن (14٪) فقط من الشهادات الجامعية التي منحت عام 2015 هي في مجالات العلوم والتكنلوجيا والهندسة والرياضيات[37]. وذلك يتبين بصورة جلية في النقص الكبير في أعداد الاطباء والمهندسين والعاملين في العلوم وفي تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، مما تضطر الدولة للاستعانة بالخبرات الأجنبية. ومن جانب أخر، فإن توجه الطلاب نحو التعليم الجامعي أو رؤيتهم لأهميته قد يخلقان عائقاً وخطراً كبيراً لنقل وتوطين مجتمع المعرفة، حينما ينظر بعض طلاب الجامعة للدرجة الجامعية فقط كمسوغ للعمل في القطاع العام والحكومي الذي يقدم رواتب مجزية، والخطر الأخر في هذه النظرة أن معظم الطلاب يرون أن التعليم منتج نهائي وليس عملية مستمرة، فكثير من خريجي الجامعات لا يعدون أنفسهم متعلمين مدى الحياة، بل يعدون التخرج نهاية التزامهم بعملية التعلم[38].

ومن أبرز التحديات التي تواجه عملية التوسع أو دخول اقتصاد المعرفة بدولة الإمارات تغيير أو تطوير مناهج التعليم وتحويله من التعليم النظري التلقيني إلى التعليم الابداعي القائم على الابتكار والإبداع. كما أن خلق جيل يتفهم لغة المعرفة في المدارس وقادر على إنجاز الأبحاث العلمية تعد من مظاهر تطوير التعليم. مع وجود القيادة السياسية التي تؤمن بالابتكار والتطوير والقادرة على وضع التشريعات والأنظمة الخاصة بمؤسسات الدولة وتحويلها إلى مؤسسات اقتصادية وليس إدارية فقط لتسهيل الأعمال.

ثانياً- ضعف أنشطة البحوث والتطوير:

بالرغم من ارتفاع نسبة الإنفاق على البحث العلمي والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات العربية المتحدة من (0.02٪) خلال الفترة (1996-2003) إلى (0.49٪) خلال الفترة (2005-2012)، غير أن هذه النسبة مازالت منخفضة قياساً بالمتوسط العالمي البالغ (2.3٪) وفي الدول المرتفعة الدخل (2.32٪) وفي منطقة اليورو(2.14٪).

وبلغ عدد المقالات العلمية المنشورة في الدوريات العلمية والتقنية العالمية (324) مقال علمي ويعد هذا العدد منخفضاً مقارنة مع سنغافورة (4543) وماليزيا (2092) مقال علمي للعام 2011.كما وأن صادرات الإمارات من التكنولوجيا المرتفعة لازالت متدنية وتشكل نسبة هامشية من الصادرات التحويلية، حيث بلغت (67) مليون دولار للعام 2013 [39].

وانطلاقاً من المعطيات أعلاه، فإننا نستنتج بأن إنتاج المعرفة لازال ضعيفاً ويتطلب المزيد من الجهد ووضع السياسات الهادفة لتطوير بنية نظم التعليم والتطوير.

وبالرغم من قلة الإنفاق على البحث العلمي والابتكار وتمثيل أكثر تجاه نمط الاستهلاك إلا أن دولة الإمارات تمتلك الامكانات لتطوير قدراتها والتحول إلى اقتصاد المعرفة من خلال جذب المؤسسات والخبرات الأجنبية وتوجيهها نحو تطوير الكوادر المواطنة والمؤسسات المحلية وتحويل المؤسسات الادارية إلى اقتصادية.

ومن تلك التحديات التي تواجه عملية الانتقال نحو اقتصاد المعرفة هو غياب مرجعية البحث العلمي وضعف الإنفاق عليه، والتداعيات السلبية لذلك على مستوى الإبداع والابتكار، وهو ما يتطلب تحسين الإنتاجية والقدرة التنافسية بالتعاون والتنسيق

بين القطاعين الحكومي والخاص، وتقليص الفجوة المعرفية، بالإضافة إلى تطوير برامج تدريب القوى العاملة الوطنية وتأهيلها بما يواكب أحدث المعارف والتكنولوجيات على الصعيد العالمي، ومتابعة وتقييم برامج إصلاح النظام التعليمي ليصبح قادراً على تكوين الموارد البشرية الملائمة للاقتصاد المعرفي وبالتالي زيادة انتاجيته وخلق مزيد من الوظائف وكذلك تعزيز استدامة النمو الاقتصادي وزيادة تنافسيته الإقليمية والعالمية[40].

الخاتـمة

أدركـت دولـة الإمـارات العربيـة المتحـدة منـذ وقـت بـاكر أهميـة تحويـل اقتصادها من اقتصاد ريعي ***Renter Economy*** إلي اقتصاد قائم على المعرفة ***Knowledge-based Economy*** لما لذلك من أهمية بالغة في زيادة قدرتها التنافسية وتعزيز مكانتها كمركز إقليمي وعالمي رائد لبيئة الأعمال وبالتالي جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية إليها، حيث قامت الدولة بتشريع القوانين المختلفة المرتبطة ببناء اقتصاد المعرفة، وانشئت الأطر المؤسسية المعنية بالابتكار وتحفيز الابداع واستطاعت الدولة من الانتقال في مؤشر البنك الدولي للاقتصاد المعرفي من المرتبة (48) عام 2000 إلى المرتبة (42) عالمياً عام 2012.

وفي إطار تعزيز التوجه نحو اقتصاد المعرفة، وضعت دولة الإمارات العربية المتحدة ملامح اقتصاد المعرفة الذي تطمح لتحقيقه في خطتها الاستراتيجية "رؤية الإمارات 2021" والتي ركزت فيها على أهمية الاستمرار في تحسين رأس المال البشري والاستثمار في التعليم النوعي وتطوير بيئة الأعمال لديها من خلال تحسين البيئة التنظيمية وتشجيع ريادة الأعمال وتشجيع بيئة الابتكار من خلال التركيز على دعم مؤسسات البحث العلمي والتطوير، علاوة على الاستمرار في تطوير البنية التحتية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

إن عملية التحول من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد المرتكز على المعرفة بدولة الإمارات العربية المتحدة يتطلب اتخاذ الإجراءات التالية:

1- العمل على الاستثمار في العلوم والتكنولوجيا والأبحاث على مختلف مستويات الاقتصاد الإماراتي، بهدف الارتقاء بوتيرة الإنتاجية والتنافسية لتضاهي أفضل الاقتصادات العالمية.

2- الاطلاع على التجارب الدولية الرائدة في مجال تطبيقات الاقتصاد المرتكز على المعرفة والاستفادة من الآليات الموضوعة، وتطويعها ما يتلاءم ومتطلبات الاقتصاد الإماراتي.

3- توسيع رقعة التعليم الإلكتروني ليشمل كافة المدارس والجامعات والمعاهد العليا في كافة مناطق الإمارات العربية المتحدة، وتغيير بنية المناهج لتواكب الثورة المعرفية المعاصرة، وتحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة 2030 المتمثل بضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع.

4- تشجيع الإماراتيين للانخراط في التخصصات العلمية والتقنية والهندسية والزراعية المهمة في نقل وتوطين المعرفة وتحويل المجتمع إلى مجتمع المعرفة الذي يشكل دعامة أساسية في عملية التحول نحو الاقتصاد المرتكز على المعرفة،الذي يشكل أحد الركائز الرئيسة للتنويع الاقتصادي.

5- رفع نسبة الإنفاق على البحث العلمي والتطوير لتصل إلى (1٪) من الناتج المحلي الإجمالي للدولة بحلول عام 2018، وحث مؤسسات قطاع الأعمال على زيادة حجم التخصيصات المالية الموجهة لتمويل أنشطة البحوث والتطوير.

6- العمل على بناء أسس ومرتكزات الصناعات المعرفية التي تُعد أحد المداخل الرئيسة لبناء اقتصاد معرفي، وبما يعزز من رفع مساهمة الصناعات المعرفية في هيكل الصناعات التحويلية الإماراتية.

الهوامش والمصـــادر

1- https://www.vision2021.ae/sites/default/files/uae_vision arabic.pdf1-

2-https://www.uaecabinet.ae/ar/the-national-strategy-for-innovation

3- حكومة دولة الإمارات، السياسة العليا للعلوم والتكنلوجيا والابتكار، نوفمبر،2015،ص 19-24.

4- رياض رافع، الاقتصاد الإماراتي عزز الدولة قبل الاتحاد وبعده، جريدة الرياض، العدد(17327)، ديسمبر، 2015.

5- الأمانة العامة للمجلس التنفيذي، الجريدة الرسمية لدولة الإمارات العربية المتحدة، العدد (442)، السنة السادسة والثلاثون، يناير 2006 .

6-https://www.tra.gov.ae/ar/services-and-activities/ecommerce/details.aspx

7- وزارة الاقتصاد، قطاع الملكية الفكرية، القانون الاتحادي رقم (31) لسنة 2006.

8- هيئة تنظيم الاتصالات، القانون الاتحادي رقم (3) لعام 2003 بشأن تنظيم الاتصالات.

9- http://www.wipo.int/wipolex/ar/text.jsp?file_id=316770

10- https://www.tra.gov.ae/ar/services-and-activities/ecommerce/details.aspx

11- https://www.tra.gov.ae/ar/services-and-activities/ecommerce/details.aspx

12- http://www.mbrf.ae/newsPage.aspx?ID=758

13- http://www.mbrf.ae/NewsPage.aspx?id=774

14- حكومة دولة الإمارات، السياسة العليا للعلوم والتكنولوجيا والابتكار، مصدر سابق، ص7

15- *World Bank, Knowledge Assessment Methodology(KAM),2012*

16- *Cornell University, INSEAD& Wipo,Global Innovation Index 2016:Winning with Global Innovation,Geneva,2016,P295*

17- United Nation-Economic & Social Affairs Department,E-Government Survey2016,NewYork,2016.

18- http://www.emaratalyoum.com/business/local/2015-01-10-1.745114

19- http://www.emaratalyoum.com/business/local/2015-07-03-1.799330

20 ttp://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2016/05/31/927313.html#ixzz4c48g6VcS

21- http://www.eremnews.com/markets-entertainment/554361

22- http://smartlearning.gov.ae/ar/get-us-know-us/?tab=1412241504-1-9

23- *http://www.emaratalyoum.com/local-section/education/2012-10-03-1.516458*

24- *http://smartlearning.gov.ae/ar/get-us-know-us/?tab=1412241504-3-51*

25- نادية صالح الوائلي، الاقتصاد الفعال: دراسة تحليلية لما بعد الاقتصاد المعرفي، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2012،ص 227-228.

26- نوزاد عبد الرحمن الهيتي، التنمية المستدامة: الإطار العام والتطبيقات دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجاً، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2009،ص 156.

27- http://www.visitdubai.com/ar/business-and-investment/business-incentives/dubai-free-zones/dubai-internet-city

28- http://www.alittihad.ae/details.php?id=86478&y=2011

29- http://mefma.org/index.php?option=com_content&view=article&id=370:dubai-silicon-oasisi-authority-arabic&catid=40&Itemid=306&lang=ar

30- http://www.visitdubai.com/ar/business-and-investment/business-incentives/dubai-free-zones/dubai-silicon-oasis

31- http://www.albayan.ae/economy/2002-05-22-1.1302953

32- http://qistas.com/legislations/uae/view/78014

33- http://www.albayan.ae/across-the-uae/education/2016-08-03-1.2690069

34- نيفين حسين محمد، دور الابتكار والابداع المستمر في ضمان المركز التنافسي للمؤسسات الاقتصادية والدول: دراسة حالة دولة الإمارات، إدارة التخطيط ودعم القرار، وزارة الاقتصاد، أغسطس، 2016،ص 16

35- https://uaecabinet.ae/ar/details/news/uae-leads-arab-countries-in-2016-global-innovation-index

36- مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، واقع التعليم والأفاق المستقبلية لتطويره في دولة الإمارات العربية المتحدة، أبوظبي، 2010.

37- نيفين حسين، جهود دولة الإمارات العربية المتحدة في مجالات الابتكار واقتصاد المعرفة، إدارة التخطيط ودعم القرار، وزارة الاقتصاد، أبو ظبي، 2016،ص 12

38- مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير المعرفة العربي للعام 2014 الشباب وتوطين المعرفة بدولة الإمارات العربية المتحدة، دبي، 2015،ص32.

39- *World Bank, World Development Indicators 2015,Washington, 2015,Table 5.*

40 -http://www.dcss-center.org/gulf_report/arc.php?rw=56

الفصل الثاني

بيئة الأعمال ومتطلبات التنمية في دولة الإمارات العربية المتحدة

مُقَدِّمَة

اهتمت دولة الإمارات العربية المتحدة بتوفير البيئة المناسبة لأداء الأعمال وأنشطة القطاع الخاص بما يسهم في تعزيز دوره كشريك أساسي للقطاع الحكومي في تحقيق التنمية المستدامة، ويأتي هذا الاهتمام في إطار ما أكدت عليه رؤية الإمارات 2021، وأجندتها الوطنية الهادفة إلى قيام اقتصاد تنافسي معرفي بقيادة كفاءات وطنية.

وتشير تقارير المؤشرات الدولية ذات الصلة ببيئة الأعمال إلى أن دول الإمارات العربية قد حققت تقدماً ملحوظاً خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين وهو ما أكده تبوأها لمراتب متقدمة في مؤشر سهولة أداء الأعمال الذي احتلت فيها المرتبة (31) من بين دولة (189) شملها التقرير عام 2016. كذلك حققت الإمارات المرتبة (19) في تقرير مؤشر ريادة الأعمال للعام 2016 متخطية دول ذات تجارب متميزة في ريادة الأعمال كوريا الجنوبية والنرويج واليابان، واحتلت المرتبة (29) عالمياً والأولى عربياً في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار. وتعكس المراتب المتقدمة التي أحرزتها الإمارات في المؤشرات العالمية المعنية ببيئة الأعمال مدى حرص واهتمام حكومة الإمارات نحو المستثمرين المحليين والعالميين على حد سواء، وتوفير مناخ استثماري مناسب لتنفيذ مشاريعهم في مختلف القطاعات، والأنشطة.

ويهدف البحث إلى تشخيص الواقع الحالي لبيئة الأعمال في دولة الإمارات من خلال دراسة الأطر التشريعية والمؤسسية التي تعنى بتوفير البيئة المناسبة لأداء الأعمال، وكذلك بيان حجم التقدم المحرز فيها من خلال تحليل النتائج التي حصلت عليهم دولة الإمارات في المؤشرات الدولية المعنية بتقييم بيئة الأعمال كمؤشر سهولة أداء الأعمال، ومؤشر ريادة الأعمال، ومؤشر ضمان جاذبية الاستثمار، ومؤشر الابتكار العالمي.

وقد تم الاعتماد على المنهجية الوصفية التحليلية في بيان واقع بيئة الأعمال في الإمارات ودورها في تحسين أداء القطاع الخاص في بناء اقتصاد مستدام، من خلال التقارير الدولية المعنية بمؤشرات بيئة الأعمال والتي تصدر عن المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية، كالبنك الدولي والمنظمة العالمية للملكية الفكرية ومؤسسة ريادة الأعمال الأمريكية والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.

المبحث الأول
الأطر التشريعية والمؤسسية المعنية
ببيئة الأعمال في دولة الإمـــارات

أولاً- الأطر التشريعية :

استحدثت دولة الإمارات العربية المتحدة جملة من القوانين والتشريعات الهادفة إلى تطوير بيئة الأعمال بما يسهم في رفع أداء قطاع الأعمال والأنشطة الخاصة في التنمية الاقتصادية في البلاد، وفيما يلي أهم هذه التشريعات :

1) قانون الشركات التجارية رقم (2) لعام 2015:

يُعد قانون الشركات التجارية الجديدة نقلة نوعية في الإطار القانوني والتنظيمي للاقتصاد الإماراتي لما تضمنه من تغيرات تواكب المستجدات الحاصلة في بيئة الأعمال بدولة الإمارات. وتستند في ذات الوقت على أفضل الممارسات العالمية في مجال قانون الشركات. وينسجم القانون رقم (2) لسنة 2015 بشأن الشركات التجارية مع رؤية الإمارات 2021 في عنصرها الثالث والذي أكد ضرورة صياغة الأطر القانونية وتقديم الخدمات الحكومية بما يوفر بيئة فعالة تحتاجها المؤسسات كي تنمو وتزدهر وتسوق أفكارها المبدعة.

أن من أهم مزايا القانون والذي يتضمن (378) مادة موزعة على (12) فصلاً هو انه جامعٌ للعديد من المسائل المتعلقة بتنظيم عمل الشركات التجارية طبقاً للمتغيرات العالمية وخاصة ما يتعلق بتنظيم قواعد الحوكمة وحماية حقوق المساهمين والشركاء، وتعزيز المسؤولية المجتمعية للشركات، واستحداث الشركات

القابضة، وحصر حق طرح أوراق مالية للاكتتاب العام للشركات المساهمة، وتنظيم عقود تأسيس الشركات ذات المسؤولية المحدودة[1].

2) قانون المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

ينظم القانون الاتحادي رقم (2) لسنة 2014 بشأن المشاريع الصغيرة والمتوسطة الأحكام والعلاقة بين مؤسسات الدولة الرسمية كافة، ورواد المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تعد نواة أي اقتصاد معرفي ناجح.ويهدف القانون الجديد إلى دعم وتطوير المشاريع والمنشآت الصغيرة والمتوسطة حتى تكون داعماً أساسياً للتنمية الاقتصادية في الدولة، وتسهم في نشر وتشجيع ثقافة البحث والإبداع والابتكار وريادة الأعمال التي تحقق طموحات الدولة الاقتصادية وتسهم بدورها في تعزيز تنافسية المشاريع والمنشآت من أجل توفير فرص العمل للمواطنين وتحفيزهم ودعمهم للإقبال على العمل في مجال المشاريع والمنشآت والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي للدولة، مما يعزز مكانة الدولة كمركز لريادة الأعمال وإقامة المشاريع والمنشآت، وإيجاد شركات جديدة بأسواق الدولة مستقبلاً.

ونص القانون على تصنيف المشاريع والمنشآت من قبل مجلس المشاريع والمنشآت الصغيرة والمتوسطة بناء على: حجم العمالة، وحجم العوائد السنوية، ورأس المال. كما أكد على ضرورة التزام الجهات الاتحادية بالتعاقد مع المشاريع والمنشآت بالدولة بنسبة لا تقل عن 10 ٪ من مجمل العقود لتلبية احتياجاتها الشرائية والخدمية والاستشارية. إضافة الى التزام الشركات التي تملك الحكومة الاتحادية نسبة لا تقل عن 25 ٪ من رأس مالها بالتعاقد مع المشاريع والمنشآت بالدولة بنسبة لا تقل عن 5 ٪ من مجمل العقود. وكذا تبسيط الإجراءات وتخفيض رسوم الترخيص

والانتفاع بالأراضي لأغراض صناعية أو زراعية من قبل أصحاب المشاريع والمنشآت[2].

ويضمن القانون تخصيص مساحة مناسبة في المعارض التي تشارك بها الدولة في الخارج لعرض المنتجات الوطنية التي يشارك بها أصحاب المشاريع والمنشآت. وأيضاً جواز إعفاء المشاريع والمنشآت لأغراضها الانتاجية من الضريبة الجمركية كالمعدات والمواد الأولية والسلع الوسيطة. وإعفاء المشاريع والمنشآت من الضمان المصرفي للعمالة التي تستخدمها على أن يضع مجلس المشاريع بالتنسيق مع وزارة العمل الضوابط والشروط اللازمة.

3) قانون المنافسة:

يهدف القانون الاتحادي رقم (4) لسنة 2012 بشأن تنظيم المنافسة إلى تعزيز المنافسة ومكافحة الممارسات الاحتكارية من خلال توفير بيئة محفزة للمنشآت من أجل تعزيز الفاعلية والتنافسية ومصلحة المستهلك وتحقيق تنمية مستدامة في الدولة والمحافظة على سوق تنافسية محكومة بآليات السوق بما يتفق مع مبدأ الحرية الاقتصادية من خلال حظر الاتفاقيات المقيدة وحظر الاعمال والتصرفات التي تقضي إلى إساءة استغلال لوضع مهيمن، ومراقبة عمليات التركز الاقتصادي وتجنب كل ما من شأنه الإخلال بالمنافسة أو الحد منها أو منعها [3].

4) قانون الاستثمار الجديد:

يتضمن مشروع قانون الاستثمار الجديد البنود والشروط التي تخدم الاقتصاد الإماراتي، في معرض تقديمه فرص عمل تتماشى مع استراتيجيات التوطين وخدمة بعض الصناعات الرئيسية أيضا، مثل قطاع الألمنيوم وغيرها، كما تقوم القوانين

الجديدة بتحديد مسؤوليات واضحة لمجالس الإدارة والمدراء ومدققي الحسابات بهدف التأكد من خضوعهم للمساءلة.

وتعطي بموجب القانون الجديد للاستثمار هيئة الأوراق المالية والسلع قوة تمحيص أكبر وإزالة الحد الأدنى السابق لرأس المال البالغ **150000** درهم للبدء بشركة ذات مسؤولية محدود. وتسمح بإعداد سجل على الصعيد الوطني بأسماء الشركات، كما أن قانون الاستثمار الحديث له غرض مزدوج متمثل في تشجيع الاستثمار والنمو .ويضمن في الوقت نفسه حماية عادلة للقضايا الاقتصادية والاجتماعية في الإمارات العربية المتحدة.

ويتيح القانون الجديد ما يلي:

- إنشاء ملعب ربح مثمر ومستدام للمواطنين الإماراتيين والمالكين الأجانب على حد سواء، وتحديد ملكية المستثمرين الأجانب بنسبة **94** ٪.
- قصر مدة تصاريح العمل الممنوحة للاختصاصيين على ثلاث سنوات .
- يُفضل ويتعين على الحكومة التخلي عن نسبة الـ (51٪) المفروضة على الملكية وذلك في مشروعات الاستثمار الأجنبي ذات الصلة.
- فرض معدل ثابت لضريبة الشركات يتراوح بين **5-8** ٪على المستوى الوطني وإلغاء نظام الاستثمار المحلي والأجنبي بالدولة .
- تشجيع الشفافية في قانون العمل ومنح تأشيرات أطول أو دائمة للاختصاصيين المؤهلين والمستثمرين الأجانب في القطاعات الموصي بها أعاله بناءً على تدفق رؤوس الأموال أو نوع المشروع أو المؤهلات.

- التركيز على تطوير التخصص في مهارات محددة لدى مواطني الإمارات .
- إصدار تصاريح عمل أطول للعمالة الماهرة وغيرها من الفئات المطلوبة .
- فرض قيود على منح تصاريح عمل للعمالة غير الماهرة .
- وضع استراتيجية تسويق قصيرة الأجل تستهدف تعزيز الإمارات كمقصد للاستثمار.
- إعطاء أولوية الاشتراك للعناصر المحلية في نشاط الشركات لتعزيز الروابط الداخلية[4].

علاوة على التشريعات والقوانين أعلاه، فإن دولة الإمارات العربية المتحدة شرعت قوانين أخرى كقانون مكافحة الغش، وقانون العمل، وقانون المصرف المركزي، وقانون المنافسة، وقانون حماية الملكية الفكرية وغيرها من القوانين التي تسهم في خلق بيئة محفزة للاستثمار ودعم نمو بيئة الأعمال في الدولة.

ثانياً- الأطر المؤسسية :

قامت دولة الإمارات خلال السنوات الخمسة عشر المنصرمة بإنشاء العديد من المؤسسات ذات الصلة بدعم رواد الأعمال، وتشجيع ريادة الأعمال ونشر ثقافتها في أوساط المجتمع لاسيما بين الشباب، ومن أهم هذه المؤسسات ما يلي:

1) مؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

تأسست مؤسسة محمّد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العام 2002 كقطاع مستقل ومتكامل الخدمات لكي تصبح رافداً حيوياً يوفّر الدعم والمعلومات للشركات الصغيرة والمتوسطة الناشئة. وتتمثل أهم أهداف هذه المؤسسة

في تعزيز روح الابتكار والقيادة في جميع قطاعات الشركات الصغيرة والمتوسطة. لذلك فإن هدفها الأساس هو مساعدة رواد الأعمال على ترجمة أفكارهم ،وإبداعاتهم إلى إنجازات وأعمال ناجحة.

استطاعت المؤسسة منذ تأسيسها أن تدعم عدد كبير من رواد الأعمال الشباب لبدء مشاريعهم، كما عملت على تهيئة فرص المنافسة ودخول الأسواق عن طريق توفير تعاقدات حكومية لأعضائها بما يزيد عن مليار درهم، إضافة إلى دورها الأساسي في نشر ثقافة ريادة الأعمال بين مواطني الدولة و تطوير مهاراتهم القيادية. وتحرص الإمارات على تعزيز المواهب المحلية ودعمها ليكونوا رواد أعمال ناجحين، ومواكبة مشاريعهم لتنافس كبرى الشركات العالمية. يشكّل قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في إمارة دبي اليوم 95 ٪ من إجمالي الشركات العاملة في الإمارة، ويحتضن حوالي 42 ٪ من مجموع القوى العاملة، كما يساهم بنسبة 40 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي لاقتصاد الإمارة مما يساعد في تحقيق و تعزيز التنمية الشاملة في مختلف القطاعات الاقتصادية[5].

وغني عن البيان، فإن هذه المؤسسة لدعم مشاريع الشباب تصب أنشطتها الرئيسة في تأسيس الأعمال الجديدة من خلال توفير منصة للأفكار والدعم المادي لبث روح ريادة الأعمال لدى المواطنين، ورفع الوعي لديهم بفرص العمل، ودعم المشروعات التي يتولون إدارتها ، وقد أسست المؤسسة صندوقاً لهذا الغرض برأس مال قدره (700) مليون درهم يعمل وفق الصيرفة الإسلامية، لتقديم المال بشروط تفضيلية لرواد الأعمال الجدد ولأصحاب الأعمال الصغيرة والمتوسطة القائمة.

وتقدم حكومة دبي دعماً كبيراً لرواد الأعمال الإماراتيين من خلال برنامج المشتريات الحكومية الذي ينص على أن تقوم الدوائر الحكومية كافة بتخصيص نسبة لا تقل عن 5٪ من مشترياتها السنوية لمصلحة الشركات المسجلة في مؤسسة محمد بن راشد لدعم مشاريع الشباب[6].

ومكنت مؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة أعضاءها من الحصول على عقود مشتريات حكومية بما يزيد على (1.5) مليار درهم، ودعمت أكثر من 800 مشروع صغير ومتوسط منذ تدشين المؤسسة سنة 2002. وذكر أن المؤسسة قدمت خلال تسع سنوات خدمات تطوير الأعمال الاستشارية لنحو 11 ألف من رواد الأعمال المواطنين، ووفرت خدمات الترخيص وتأسيس الأعمال لأكثر من 1100فرد وتمويل ما يزيد على (61) مشروعاً[7].

2) صندوق خليفة لتطوير المشاريع :

أطلق صندوق خليفة لتطوير المشاريع خدماته رسمياً في 3 يونيو 2007 ويهدف إلى خلق جيل جديد من رواد الأعمال في الإمارة عن طريق غرس وتعزيز ثقافة الاستثمار بين الشباب، وكذلك دعم وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الإمارة، ويبلغ رأسماله حوالي ملياري درهم أماراتي، ودعم صندوق خليفة منذ تأسيسه لحد الآن (1200) مشروعاً [8].

ويوفر صندوق خليفة لتطوير المشاريع برامج متكاملة وشاملة تلبي احتياجات ومتطلبات المستثمرين أثناء سعيهم لتأسيس أو توسيع النشاط الاستثماري، من خلال الجهود المبذولة من أجل خلق بيئة استثمار مفضلة وتقوية قدرة المستثمرين. كما بادر الصندوق باستحداث نظام لخدمات الدعم والمساعدة لرواد الأعمال يشمل التدريب

والتطوير وتوفير البيانات والخدمات الاستشارية ،كما يوفر الصندوق حلولاً تمويلية متنوعة للمشروعات المجدية التي تصب في خدمة الاقتصاد الوطني.

وتتمثل البرامج التمويلية بالآتي: ببرامج مخصصة للمشاريع المبتدئة، وبرامج لتمويل مشاريع متناهية الصغر ،وأخرى لتمويل المشاريع المنزلية ،كذلك تمويل توسعة المشاريع القائمة، كما ويمول المشاريع الصناعية الصغيرة الهادفة إلى تحويل المواد الخام المنتجة في المنطقة إلى صناعات خفيفة[9].

وقد بلور صندوق خليفة خطة عمل تتولى تهيئة البيئة المناسبة المشاريع الصناعية الصغيرة ومساعدتها على المساهمة الحقيقية والفاعلة في عملية التنمية المستدامة التي تشهدها دولة الإمارات العربية المتحدة .وترتكز استراتيجية الصندوق على ثلاث محاور رئيسية يتمثل الأول في بث روح الريادة والإبداع في أوساط المجتمع فكانت الدورات والبرامج وورش العمل والشركات الاستراتيجية مع العديد من المؤسسات العلمية لتحقيق هذه الغاية .

ويقوم المحور الثاني على توفير التمويل والدعم الفني وقد نجح الصندوق في هذا المجال نجاحا منقطع النظير حيث يقدم خدمات تمويلية عبر ما يزيد عن ست برامج تمويلية تكاد تكون فريدة من نوعها في المنطقة ان لم نقل في العلم اجمع.

أما المحور الثالث الذي تقوم عليه استراتيجية عمل الصندوق فيتمثل في تهيئة بيئة مناسبة لنجاح وتطور واستمرارية تنافسية المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي يمولها الصندوق وقد نجح الصندوق إلى حد بعيد في تطوير حزمة من الخدمات غير التمويلية للمشاريع المنضوية تحت مظلته تراوحت ما بين الإعفاءات من بعض الرسوم وصولا إلى منحها أفضلية في دخول المناقصات أو أوامر الشراء الامر أو حتى الاخذ بيدها

لاختراق بعض الأسواق الأمر الذي انعكس بشكل ايجابي على الكثير من المشاريع المستفيدة من خدماتنا.

إن صندوق خليفة سيواصل تطوير خدماته وطرح مبادرات جديدة وخلاقة تهدف إلى تهيئة وتعزيز بيئة الأعمال أمام رواد الأعمال وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتمكينهم من القيام بدور ايجابي في دعم اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة الآخذ بالنمو[10].

وتتمثل أولويات عمل صندوق خليفة لتطوير المشاريع بالآتي:

الأولوية الأولى :تطوير تنفيذ الاستراتيجية الخاصة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة والعمل مع الشركاء الرئيسيين

لتحقيق هذا الهدف واصل صندوق خليفة جهوده للتعاون مع مختلف الجهات، واستكشاف فرص التعاون التي تؤدي إلى المنافع المتبادلة التي تصب في مصلحة رواد الأعمال المشمولين بخدمات صندوق خليفة الذين يعتبرون الشريك الأهم في نجاح الصندوق. فحتى نهاية عام 2015 وقع الصندوق 62 اتفاقية مع مجموعة من الشركاء وأصحاب المصلحة، 8 منها تم توقيعها في عام 2015.

الأولوية الثانية: تهيئة بيئة أعمال ملائمة لتنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة :

قام صندوق خليفة في العام 2015 بإعداد مجموعة من الدراسات بالتعاون مع منظمات ومكاتب استشارية دولية مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ***OECD*** و"دان أند براد ستريت". وتهدف هذه الدراسات إلى تحليل النظام الحيوي للمشاريع

الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال لفهم التوجهات الاقتصادية والاجتماعية وظروف السوق لما لذلك من تأثير على التوجهات الاستراتيجية للصندوق، وكذلك فإن هذه الدراسات تساعد الصندوق على تقييم الأثر الاقتصادي والاجتماعي الذي أحدثه منذ تأسيسه.

الأولوية الثالثة: تعزيز ثقافة الريادة والمبادرة وتشجيع الابتكار

قام صندوق خليفة بتنفيذ مجموعة مختلفة من المبادرات والفعاليات التي تستهدف الترويج والتوعية بريادة الأعمال كبديل عن الوظيفة التقليدية في القطاع الحكومي والقطاع الخاص. وفي العام 2015 ،قام الصندوق بتنفيذ 124 حملة توعية ليصل مجموع حملات التوعية التي نفذها حتى نهاية 2015 إلى 642 حملة.

الأولوية الرابعة: دعم تطور رواد الأعمال المواطنين عن طريق توفير التدريب المناسب والاستشارات اللازمة ومساعدتهم على توليد الأفكار الخلاقة

تمثل الخدمات الاستشارية والبرامج التدريبية والتوجيه ركيزة أساسية من ركائز عمل الصندوق والتي يهدف من خلالها إلى دعم رواد الأعمال ومساعدتهم لتحويل أفكارهم إلى حقائق ملموسة.

لقد استقبل الصندوق 1997 طلباً من رواد أعمال في العام 2015 ،وقام بتنفيذ 67 دورة تدريبية استفاد منها 1007 رائد ورائدة عمل. ومع نهاية العام 2015 ارتفع عدد الطلبات الإجمالية التي استقبلها الصندوق إلى 14402 وعدد الدورات التدريبية الإجمالي إلى 487 وإجمالي عدد المتدربين إلى 271,7 وذلك منذ مباشرته العمل في 2007.

الأولية الخامسة: دعم المواطنين من ذوي الاحتياجات أو الظروف الخاصة عن طريق البرامج الاجتماعية المتخصصة.

قام صندوق خليفة بإطلاق عدة مبادرات اجتماعية تستهدف النساء، وإحياء التراث الإماراتي، ونزلاء المراكز الإصلاحية ومراكز إعادة التأهيل. ولا تقتصر هذه المبادرات على التمويل فقط، إنما تتجاوزه لتقديم الاستشارات، وخدمات التوجيه، والتدريب وتزويد رواد الأعمال بالدورات والمهارات التي تعينهم على النجاح .وفي العام 2015 ،استقبل صندوق خليفة 330 طلباً للاستفادة من الخدمات الاجتماعية التي يقدمها والتي تشمل خدمات التدريب والتمويل استفاد منها 48 مواطن ومواطنة.

الأولوية السادسة: توفير الحلول التمويلية الملائمة للمشاريع الناشئة والصغيرة والمتوسطة

يدرك صندوق خليفة أن التمويل يُعد من أهم الموارد التي يحتاجها رائد العمل لكي يستطيع تحقيق فكرته وترجمتها إلى حقيقة على أرض الواقع. وفي هذا السياق فقد وافق صندوق خليفة على 222 قرضاً جديداً في العام 2015 مما رفع العدد الإجمالي للمشاريع التي قام الصندوق بالموافقة عليها منذ تأسيسه إلى 1165مشروعاً بقروض بلغت قيمتها 423,1 مليار درهم إماراتي.

الأولوية السابعة: تعزيز تطور ونمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة عبر حزمة من الخدمات المساندة بما في ذلك النفاذ للأسواق والاستفادة من الفرص الاستثمارية المتاحة:

يدرك صندوق خليفة لتطوير المشاريع أهمية تمكين المشاريع الصغيرة والمتوسطة من بناء علاقات عمل مع مؤسسات القطاع العام والخاص، وترجمة هذه

العلاقات إلى مزيد من الفرص التجارية. وفي محاولة منه لزيادة الفرص التجارية بين المشاريع المنضوية تحت مظلته والشركات المحلية، فإن الصندوق يقوم برعاية شبكات التواصل والشراكات والفعاليات المختلفة، وكذلك تقديم خدمات ورسائل الدعم لمساعدة هذه المشاريع على بناء شراكات استراتيجية وتمكينها من الحصول على المعلومات اللازمة. كما يحرص الصندوق على مساعدة رواد الأعمال لبناء عالقات تجارية مع مؤسسات من خارج الدولة.

الأولوية الثامنة: توفير الدعم للأعمال الناشئة عن طريق شبكة متكاملة من حاضنات الأعمال:

يؤكد صندوق خليفة على أهمية إنشاء حاضنات أعمال في دولة الإمارات نظرا لدورها الكبير في تحسين نشاط ريادة الأعمال وذلك من خلال بيئة يتخللها تعاون إيجابي يشجع على النجاح. وأطلق الصندوق أول حاضنة تتبع له "حاضنة المطابخ" في العام 2013 .ومنذ ذلك الوقت، والصندوق يقوم بالتنسيق مع الشركاء الرئيسين لتطوير المزيد من حاضنات الأعمال في الدولة، كان آخرها إعلان الصندوق في آخر 2015 عن إطلاق مركز خليفة للابتكار بالتعاون مع مجموعة من الشركاء[11].

3) مركز حمدان للإبداع والابتكار:

أنشئ مركز حمدان للإبداع والابتكار من قبل مؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتتجسد رؤيته في جعل دبي عاصمة لريادة الأعمال في المنطقة. ويقوم المركز بمساعدة رواد الأعمال على البدء وإطلاق مشاريعهم في جميع القطاعات ومساعدتهم على وضع استراتيجيات التأسيس ومساعدة المشاريع على النمو. وساهم المركز طيلة العشر سنوات المنصرمة في دعم وتأسيس وتطوير ما يزيد

عن 300 مشروع، ويمتد المركز على مساحة تتجاوز 20.000 قدم مربع تتسع لما يزيد عن 60 مشروع وبأقل التكاليف[12].

ويهدف المركز إلى رعاية ودعم المشاريع المواطنة، حيث يقوم بمساعدة أصحاب الأفكار والمشاريع الناشئة في الدولة وذلك من خلال التزامه بمساعدة رواد الأعمال على تجربة واختبار المشاريع قبل البدء بالتنفيذ الكامل للمشروع ،لضمان استمرارية ونمو المشاريع. كما ويوفر المركز عدد من الخدمات تتضمن مختبر الأفكار، مركز حاضنات الأعمال وبرنامج تأسيس لتمويل المشاريع الناشئة. ويقوم المركز ومن خلال مختبر الأفكار بمساعدتك على تقييم فكرة المشروع وتطوير خطة المشروع، أما في مركز حاضنات الأعمال، فتقدم المساعدة على وضع الخطة التنفيذية للمشروع والبدء بتطبيقها ومنح المشروع الشكل القانوني وتقديم الدعم لتطوير المشروع، ويأتي برنامج تأسيس كفرصة تمويلية في مراحل مبكرة من عمر المشروع.

المبحث الثاني
أهم المبادرات المعنية ببيئة الأعمال في الإمارات

أولاً- مركز حاضنات الأعمال:

تم إنشاء مركز حاضنات الأعمال، الذي يعد أول حاضنة أعمال بالمنطقة، عام 2002، بهدف دعم قطاع الأعمال من أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتقديم التسهيلات والإمكانات اللازمة لهم، لبدء مشروعاتهم الخاصة في السوق المحلية لدبي والإمارات بشكل عام.وتنوعت المشروعات، التي تم تسجيلها في مركز حاضنات الأعمال، إذ استحوذت المشروعات الخدمية والتجارية والمهنية على الحصة العظمى من بين القطاعات الاقتصادية في المركز، بواقع إجمالي 50٪، وتنوعت النسبة المتبقية على القطاعات الأخرى، مثل الطب والصحة، والأغذية، وغيرهما من القطاعات الحيوية.

وبينت الدراسات انطلاق العديد من المشروعات برأسمال يتراوح بين 5000 و50000 درهم، وبدأ البعض منهم من دون موظفين، لكن رأس المال عند تخرجهم في مركز حاضنات الأعمال تراوح بين 500 و750 ألف درهم، وبعدد موظفين يتجاوز خمسة أشخاص، وهنالك عدد من المشروعات التي كتب لها النجاح وتوسعت بشكل بارز، على مستوى دولة الإمارات ومنطقة الخليج [13].

ويحصل أصحاب المشروعات الصغيرة في الحاضنة على المميزات والتسهيلات، التي تؤهلهم للنجاح في ريادة الأعمال، وأبرزها: المساحة المكتبية المرنة والمجهزة بالكامل، وقاعات الاجتماعات والمؤتمرات، وخدمات الاستقبال، إضافة إلى وجود

كوادر مؤهلة، لمساعدة رواد الأعمال على تطوير المشروع، كما توجد فرص لبناء شبكة من العلاقات مع الشركات الأخرى، ويوفر فريق عمل المؤسسة نخبة من خبراء الأعمال المتخصصين، لتقديم الدعم الفني والإداري والاستشارات.

ثانياً- أكاديمية دبي لريادة الأعمال :

تأسست أكاديمية دبي لريادة الأعمال في عام **2013** وهي أحدى المبادرة المهمة التي اطلقتها مؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتتمثل رؤيتها في خلق جيل مبدع من رواد الأعمال، لمشاريع ناجحة تجوب العالم أما رسالتها فتتجسد في تطوير مهارات رواد الأعمال الطموحين و توفير كافة احتياجاتهم ليكونوا رجال أعمال و قادة المستقبل، وتهدف إلى:

- تعزيز مكانة رواد الأعمال كقوى مؤثرة و لها دورها في مستقبل الأعمال.
- تنمية المشاريع الصغيرة و المتوسطة.
- تلبية الاحتياجات التدريبية للمشاريع الصغيرة و المتوسطة.
- توفير التدريب المبتكر لرواد العمال[14].

وتخرجت الدفعة الأولى من الأكاديمية، في مطلع عام **2014** وقد ضمت **104** خريجاً **90** ٪ منهم من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة في تخصصات دبلوم ريادة الأعمال والشهادة المهنية في الضيافة وإدارة الأعمال[15].

ثالثاً- جوائز ريادة الأعمال :

يعمل كل من القطاع الحكومي والخاص في الإمارات على تخصيص عدد من الجوائز التي تمنح سنوياً بهدف تقدير ومكافاة الشركات الصغيرة وتشجيع ريادة الأعمال وتشمل هذه الجزائز ما يلي:

1)جائزة محمد بن راشد لدعم مشاريع الشباب:

أطلقت مؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة جائزة الشيخ محمد بن راشد لدعم مشاريع الشباب في عام **2003** لتحقيق الأهداف التالية:

- التكريم لأفضل رجال الأعمال المبتدئين في دولة الإمارات العربية المتحدة والعالم لخلق وعي بأهمية تشجيع روح المبادرة من رجال الأعمال ليكونوا قدوة لغيرهم ومشاركة قصص نجاحهم.
- تسويق قدرات الشركات الصغيرة والمتوسطة في دولة الإمارات العربية المتحدة إلى المستثمرين.
- خلق ثقافة الشفافية وحوكمة الشركات ومشاركة أفضل الممارسات[16].

2) جائزة الشارقة للتميز الاقتصادي:

تأتي استراتيجية غرفة تجارة وصناعة الشارقة المواكبة للنهج الحضاري والريادي للشارقة الهادف إلي تهيئة المناخ وتوفير المقومات التي تمكن فعاليات القطاع الخاص وبكافة فئاته من تطبيق أفضل الممارسات التي تسهم في إرساء معايير الجودة الشاملة والأداء المتميز سواء في محيط أنشطة واستثمارات قطاع الأعمال أو في مجال خدمة وتحقيق أهداف التنمية والتطوير للمجتمع وشرائحه المختلفة. تهدف جائزة

الشارقة للتميز الاقتصادي إلى تحقيق الأهداف التالية:

- نشر الحوكمة المؤسسية وتشجيع اعتماد معايير الجودة وأخلاقيات العمل.
- تعزيز مسؤولية منشآت القطاع الخاص تجاه المجتمع وإتباع الممارسات الصديقة للبيئة .
- تعزيز دور المنشآت الاقتصادية في دفع عجلة التنمية المستدامة من خلال توفير التسهيلات وإطلاق المشاريع والمبادرات الجديدة وتحفيزها على مواصلة النجاح وتقدير إنجازاتها .

تشمل فئات الجائزة كلّ من جائزة الشارقة للتميز الاقتصادي – الفئة الذهبية، الخاصة بالمنشآت الفائزة بالجائزة في الدورات السابقة، وجائزة الشارقة للتميز الاقتصادي – فئة المنشآت الكبيرة، التي تضم القطاعات الصناعية والتجارية والخدمية والسياحية والمالية، وجائزة الشارقة للتميز الاقتصادي – فئة المنشآت المتوسطة والصغيرة التي تشمل أيضاً القطاعات الصناعية والتجارية والخدمية والسياحية والمالية، وفئة ريادة الأعمال، الخاصة بالمواطنين من الجنسين والتي تشمل القطاعات الصناعية والتجارية والخدمية. وفئة شخصية العام الاقتصادية

وشهدت الجائزة خلال دورتها السابقة ارتفاعاً ملحوظاً في عدد المشاركات في فئات الجائزة، جاءت تتويجاً لجهود مجلس أمناء الجائزة والعمل الدؤوب من الأمانة العامة للجائزة التي حرصت على تنظيم الندوات التعريفية وتنفيذ برامج الزيارات الميدانية للمنشآت الاقتصادية على اختلاف مجالات أنشطتها والتي أكدت حرصها على العمل من أجل الارتقاء بمستوى الأداء المؤسسي وفق نظام الجودة والقيم التي تشملها معايير فئات الجائزة [17].

رابعاً- مؤتمر ريادة الأعمال:

في إطار نشر ثقافة ريادة الأعمال والاطلاع على التجارب العالمية المتميزة تنظم كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة الإمارات منذ (18) سنة مؤتمر ريادة الاعمال، يتم فيه تسليط الضوء على مجالات ريادة الأعمال العالمية والأعمال التجارية الدولية الصغيرة، وجمع صناع القرار من الجهات الحكومية والمؤسسات وخبراء الابتكار في المؤسسات التعليمية ومراكز البحوث والتطوير والممارسين من الشركات الريادية، لتوفير قناة اتصال فعالة تسهم في تبادل الآراء المتعلقة بالأنماط والقوى الفاعلة في مجال الابتكار وريادة الأعمال والتي لها علاقة بالتنافسية الوطنية والتنمية المستدامة[18].

خامساً- استحداث مقرر ريادة الأعمال في الجامعات:

قررت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بدولة الإمارات العربية المتحدة في أكتوبر عام 2015، إدخال منهاج الابتكار وريادة الأعمال ليكون معتمداً في الجامعات الحكومية والخاصة كافة، وتدريسه في مختلف التخصصات، اعتباراً من يناير 2016، بهدف تأصيل ثقافة الابتكار وريادة الأعمال في ميادين التعليم الجامعي، وتطوير معارف الطلبة ومهاراتهم على أسس مبتكرة وتعزيز دور الجامعات كمنصات علمية وفكرية وثقافية، ترتقي بمخرجات التعليم لدعم مسيرة التنمية وبناء منظومة اقتصادية متكاملة على أسس معرفية، تعزز تفوق الدولة وريادتها العالمية، انسجاماً مع أهداف رؤية الإمارات للعام 2021[19].

المبحث الثالث
تشخيص الوضع الراهن لبيئة الأعمال
في الإمارات من واقع المؤشرات الدولية

سنعتمد في تشخيص نقاط القوة والضعف فيما يتعلق ببيئة الأعمال في دولة الإمارات العربية المتحدة على جملة من المؤشرات الدولية ذات الصلة المباشرة ببيئة الأعمال وفيما يلي بيان بذلك:

1)مؤشر سهولة أداء الأعمال:

يُنظر إلى مؤشر سهولة أداء الأعمال كأداة إرشادية في تقييم مدى تأثير القوانين والإجراءات المرتبطة بأداء الاعمال على عملية التنمية الاقتصادية في دول العالم، ويتيح عقد مقارنات فيما بينها، علاوة على أنه يستعرض تجارب الإصلاح الناجحة في الدول الأخرى حول العالم. ويتألف مؤشر سهولة أداء الأعمال العام الذي يصدر سنوياً منذ عام 2004 عن مجموعة البنك الدولي من عشرة مؤشرات فرعية هي: تأسيس المشروع، استخراج التراخيص، توظيف العاملين، تسجيل الممتلكات، الحصول على الائتمان، حماية المستثمر، دفع الضرائب، التجارة عبر الحدود، إنفاذ العقود، إغلاق المشروع. وعند النظر إلى ترتيب دولة الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات العشر الاثني عشر المنصرمة في مؤشر أداء الأعمال نجد حصول ارتفاع ملفت للنظر على المستوى الدولي، حيث قفز من المرتبة (69) عالمياً عام 2004 إلى المرتبة (31) في العام 2016 الأعمال وهذا يعكس الجهد الكبير في التوجه الحكومي نحو تحسين بيئة الأعمال[20]. كما وتحتل الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى

على الصعيد العربي، من بين (19) بلد عربي شمله تقرير سهولة أداء الأعمال لعام 2016 والجدول (1) يبين ذلك.

جدول (1) ترتيب الدول العربية في سهولة أداء الأعمال للعام 2016

ت	الدولة	الترتيب عالمياً	الرصيد
1	الإمارات العربية المتحدة	31	75.10
2	البحرين	65	66.81
3	قطر	68	65.97
4	عُمان	70	65.40
5	تونس	74	64.88
6	المغرب	75	64.51
7	المملكة العربية السعودية	82	63.17
8	الكويت	101	60.17
9	الأردن	113	57.84
10	لبنان	123	56.39
11	مصر	131	54.43
12	السودان	159	46.97
13	العراق	161	46.06
14	الجزائر	163	45.72
15	موريتانيا	168	44.74
16	اليمن	170	44.54
17	جيبوتي	171	44.25
18	سوريا	175	42.56

Source: World Bank Group, Doing Business 2016, Measuring Regulatory quality and Efficiency, 13 The Edition, Washington, 2015, P.5

ويبين الجدول (2) وضع الإمارات العربية المتحدة في المؤشرات الفرعية لمؤشر ممارسة أنشطة الأعمال البالغ عددها عشر مؤشرات، والذي يلاحظ منه تحسن أوضاع بيئة الأعمال لا سيما فيما يتعلق بمؤشر دفع الضرائب ومؤشر بدء المشروع التجاري والحصول على الكهرباء، وإنفاذ العقود وتسجيل الملكية، بينما مازالت المؤشرات الخاصة بالحصول على الائتمان والتجارة عبر الحدود، وتسوية حالات الإعسار تحتاج للمزيد من الاصلاحات.

جدول (2) المؤشرات الفرعية للمؤشر العام لسهولة الأعمال في دولة الإمارات العربية المتحدة لعام 2016

المؤشر الفرعي	الترتيب العالمي	المؤشر الفرعي	الترتيب العالمي
بدء النشاط التجاري	60	حماية المستثمرين الأقلية	49
استخراج تراخيص البناء	2	دفع الضرائب	1
الحصول على الكهرباء	4	إنفاذ العقود	18
تسجيل الملكية	10	التجارة عبر الحدود	101
الحصول على الائتمان	97	تسوية حالات الإعسار	91

Source: World Bank Group, Doing Business 2016, Measuring Regulatory quality and Efficiency, 13 The Edition, Washington, 2015, P.242

يلاحظ من الجدول أعلاه بأن الإمارات العربية المتحدة احتلت ترتيب متقدم جداً في مؤشر استخراج تراخيص البناء (2) على الصعيد العالمي، ويبلغ عدد الإجراءات التي يحتاجها المستثمر لاستخراج هذه التراخيص (8) إجراءات يتطلب إنجازها (43.5) أيام مقارنة بـــ(9) إجراءات تستغرق (105) يوماً في المملكة المتحدة وفي مؤشر بدء النشاط التجاري احتل المرتبة (60)، حيث يبلغ عدد الإجراءات (6) إجراءات

تتطلب (8) أيام للبدء في النشاط التجاري بينما هي (3) إجراءات تنجز في (2.5) يوم عمل في سنغافورة التي جاءت بالمرتبة الأولى عالمياً في المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال وأربعة إجراءات تنجز في (4.5) أيام في المملكة المتحدة. وتبلغ عدد الإجراءات المطلوب إنجازها لتسجيل الملكية في الإمارات إجراءان يستغرقان يوم ونصف، بينما تبلغ (4)إجراءات في سنغافورة تنجز في (4.5) أيام ،وست إجراءات تنجز في (21.5) يوم في المملكة المتحدة. وجاءت الإمارات بالمرتبة الأولى عالمياً في مؤشر دفع الضرائب. وفي مؤشر إنفاذ العقود الذي يقيس مدى كفاءة الجهاز القضائي في الفصل في النزاعات التجارية، احتلت الإمارات المرتبة (18) عالمياً. وجاءت بالمرتبة (101) عالمياً في مؤشر التجارة عبر الحدود، والمرتبة (91) في مؤشر تسوية حالات الإعسار (تصفية الشركات) والمرتبة (91) في مؤشر الحصول على الائتمان، وهذا بطبيعته يسبب مشكلات حقيقية للمستثمرين[21].

ووفقاً لتقرير بيئة أداء الأعمال لعام 2015، فقد طبقت الدول العربية (197) إصلاحاً في المؤشرات العشرة الفرعية المكونة للمؤشر العام لبيئة الأعمال خلال الفترة ما بين عامي (2005 و2014) توزعت ما بين (24) اصلاحاً في مصر، ثم الإمارات(20) اصلاحاً، والمغرب والسعودية (19) اصلاحاً والأردن (15) اصلاحاً وتونس (14) اصلاحًا، موريتانيا وفلسطين (10) إصلاحات ثم الجزائر وسورية (9) إصلاحات لكل منهما ثم اليمن وسلطنة عمان (7) إصلاحات لكل منهما، ثم الكويت ولبنان (6) إصلاحات لكل منهما، ثم البحرين والسودان (5) إصلاحات لكل منهما ثم قطر (4) إصلاحات، وأخيراً العراق بدون إصلاحات[22].

وانطلاقاً من تحليل واقع مؤشر سهولة أداء الأعمال للعام 2016، ومن أجل تحسين موقع الإمارات في هذا المؤشر في السنوات القادمة لا مناص أن يركز راسموا السياسات، والمهتمون بإصلاح الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال في الإمارات، على إحداث اصلاحات في مجال الحصول على الائتمان المصرفي، الذي يُعد من العناصر الأساسية لتأسيس المشروعات، وفي تسوية حالة الإعسار، ومؤشر التجارة عبر الحدود.

2) مؤشر ريادة الأعمال:

هو مؤشر مركب يقيس المواقف الريادية" نظرة المواطنين إلى رجال الأعمال، وتنظيم المشاريع، والأعمال الناشئة، والنشاط" والقدرات الريادية " ريادة الأعمال في قطاع التكنولوجيا التي بدأها رواد مثقفون في بيئة تنافسية"، والطموح والتطلعات الريادية" الجهود التي يبذلها رواد الأعمال لتقديم منتجات وخدمات جديدة وتطوير عمليات الإنتاج واختراق الأسواق الخارجية وزيادة عدد الموظفين وتمويل الأعمال من خلال رأس المال المخاطر ".

ويستند هذا المؤشر إلى 14 محوراً أساسياً وهي انطباع الفرص ومهارات التأسيس وتقبل المخاطر والتواصل والدعم الثقافي وفرص التأسيس والعولمة واستيعاب التكنولوجيا ورأس المال البشري والمنافسة والابتكار في المنتج والابتكار في الإجراء والنمو العالي والتدويل ورأس المال والمخاطر، ويقسم التقرير كل دول العالم التي تشملها المنهجية في خمس مراحل أساسية تحدد من جهوزية كل دولة ومؤسساتها لاستيعاب المشاريع الريادية ومن مختلف المحاور التنظيمية والتشغيلية والخدماتية والتعليمية حتى الثقافية والاجتماعية.

ويشير تقرير المؤشر العالمي لريادة الأعمال 2016، الذي يصدره المعهد العالمي للريادة والتنمية ومقره واشنطن إلى حصول دولة الإمارات العربية المتحدة على المركز الـــ(19) عالمياً محققة تقدم بـــ(10) مراتب عن المركز الذي احتلته عام 2014 كما وارتفع رصيد النقاط من (48.3) نقطة عام 2014 إلى (61.4) نقطة عام 2016، وتصدرت الإمارات قائمة الدول العربية التي تشمل 14 دولة، والجدول التالي يبين ذلك[23].

جدول (3) ترتيب الدول العربية في مؤشر ريادة الأعمال للعام 2016

الدولة	الترتيب عالمياً	عدد النقاط
الإمارات	19	61.4
قطر	24	56.7
البحرين	29	52.4
السعودية	36	47.8
عمان	38	45.9
الكويت	39	45.9
لبنان	50	39.9
تونس	62	33.4
الأردن	64	33.5
الجزائر	75	30.5
المغرب	78	29.5
ليبيا	79	28.9
مصر	89	27.3
موريتانيا	129	13.2

https://thegedi.org/global-entrepreneurship-and-development-index/

وغني عن البيان، فإن حصول دولة الإمارات على المركز التاسع عشر عالمياً والأول إقليمياً في تقرير المؤشر العالمي لريادة الأعمال 2016، وتخطيها لدول كالنرويج التي جاءت بالمركز (20) واسرائيل (12) وكوريا (27) قد جاء نتيجة السياسات التي تنتهجها الدولة في مجالات الابتكار والاهتمام برأس المال البشري، وحرص القيادة على دعم مبادرات الأعمال الريادية الشبابية، وتمكين المواطنين من أدوات المعرفة، وتسليحهم بالعلم وتشجيعهم على الابتكار، وتقديم كافة أشكال الدعم، لدعم ريادة الأعمال وتمكين رواد الأعمال المواطنين ولاسيما فيما يتعلق بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة والتي تُعد العصب الرئيسي للاقتصاد الإماراتي.

وصنفت الإمارات ضمن المرحلة الأعلى ***Top Quantile*** التي تشمل أفضل 26 دولة في العالم تتقدمها الولايات المتحدة الأمريكية.وتشمل هذه المرحلة الدول التي توفر أفضل الخدمات للمشاريع الريادية من ناحية توفير بيئات العمل التشريعية والتنظيمية والتشغيلية الملائمة لطبيعة المشاريع الريادية والرواد، مثل توفر فرص التمويل ووجود الدعم المعنوي والقوانين والمبادرات التشجيعية وتوفر التكنولوجيا وغيرها من العوامل التي تساعد على نجاح ونمو المشاريع الريادية.

وتتصدر الإمارات قائمة الوجهات الاستثمارية الإقليمية لما توفره من بنية جاذبة ومشجعة لأصحاب الأعمال ضمن حزمة من تشريعية ومبادرات وصناديق تمويل لهذه المشاريع في جميع أنحاء الدولة، ما يجعلها تتصدر معايير التنافسية الإقليمية في هذا المجال.

3)مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار:

هو مؤشر اطلقته المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات عام 2013 كمقياس يمكن اشتقاقه من سلسلة من المكونات المشاهدة التي تعكس الوضع النسبي لأداء الدول العربية في مجال استقطاب التدفقات الاستثمارية الخارجية. ويسهم المؤشر في بناء قاعدة بيانات معرفية شاملة تمكن من إنجاز البحوث وتقييم أداء الدول وتقويم السياسات في مجال جذب الاستثمار الأجنبي وتحديد أثر تلك التدفقات الأجنبية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية واستدامتها في البلد المضيف.

ويلاحظ ارتفاع ترتيب دولة الإمارات العربية المتحدة في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار خلال السنوات الماضية، حيث قفزت من المرتبة (38) عام 2013 إلى المرتبة (29) عالمياً عام 2016 والجدول التالي يبين ذلك.

جدول (4) ترتيب وقيمة مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار(2013-2016)

السنة	الإمارات العربية المتحدة		الدول العربية		المتوسط العالمي	
	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة
2013	38	37.2	68	28.0	56	33.9
2014	33	49.9	71	36.7	56	42.8
2015	29	54.3	67	40.4	55	45.8
2016	29	55.7	68	40.2	55	45.6

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، سنوات مختلفة.

ويلاحظ بأن دولة الإمارات كانت في مقدمة الدول العربية في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، إذ جاءت بالمرتبة الأولى، تليها بقية دول مجلس التعاون الخليجي تباعاً، قطر، فالمملكة العربية السعودية، ثم الكويت، تليها البحرين، فسلطنة عمان، وجاءت اليمن وموريتانيا بالمرتبتين الأخيريتين عربياً [24].

جدول(5) ترتيب الدول العربية في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار للعام 2016

الدولة	الترتيب عربياً	الترتيب عالمياً	القيمة
الإمارات العربية المتحدة	1	29	55.7
قطر	2	34	52.0
المملكة العربية السعودية	3	46	47.7
الكويت	4	47	47.8
البحرين	5	49	46.9
سلطنة عمان	6	50	46.6
الأردن	7	59	42.1
المغرب	8	62	41.8
لبنان	9	67	40.9
تونس	10	71	40.2
مصر	11	76	38.0
الجزائر	12	87	34.2
اليمن	13	104	28.7
موريتانيا	14	105	27.8
السودان	15	106	27.6

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2016

ويلاحظ غياب كل من العراق، وسوريا وليبيا والصومال من تصنيف مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار وذلك نظراً للظروف الاستثنائية غير الطبيعية التي تمر بها تلك البلدان والتي جعلتها بيئات طاردة لأي استثمار محلي أو أجنبي مباشر أو غير مباشر.

4) مؤشر الابتكار :

يشكل الابتكار دعامة رئيسية في دفع عجلة التطور الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة، ويقع في صميم السياسات الحكومية الرشيدة التي تهدف إلى جعل الإمارات ضمن أفضل عشر دول في العالم على مؤشر الابتكار العالمي بحلول عام 2021.

ويشير تقرير مؤشر الابتكار العالمي الذي صدر عن جامعة كورنيل الأمريكية، بالتعاون مع "إنسياد(*INSEAD*) "، والمنظمة العالمية لحقوق الملكية الفكرية *(WIPO)*التابعة لمنظمة الأمم جاءت الإمارات إلى أن الإمارات جاءت بالمركز (41) وذلك من بين 128 دولة حول العالم غطاها المؤشر، الذي يستعرض 128 اقتصاداً من جميع أرجاء العالم باستخدام 81 مؤشراً لقياس قدراتها الابتكارية ونتائجها.

وأرجعت نتائج المؤشر التقدم البارز الذي حققته دولة الإمارات هذا العام إلى الإنجازات المستدامة التي الدولة في مدخلات الابتكار خاصة قوة المؤسسات وتطور الأسواق حيث تتمتع البلاد بواحدة من أفضل البيئات السياسية والتشريعية في العالم إضافة إلى التطور الكبير في قطاعات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبنية التحتية وروابط الابتكار. وقد احتلت الإمارات المرتبة الأولى عربياً برصيد (39.8) نقطة، تليها المملكة العربية السعودية بـ(37.8) نقطة، ثم قطر (37.5) نقطة، وجاءت اليمن بالمرتبة الأخيرة عربياً بـ(14,6) نقطة والجدول التالي يبين ذلك[25].

جدول (6) ترتيب الدول العربية في مؤشر الابتكار العالمي للعام 2016

الدولة	الترتيب عربياً	الترتيب عالمياً	الرصيد
الإمارات العربية المتحدة	1	41	39,8
المملكة العربية السعودية	2	49	37,8
قطر	3	50	37,5
البحرين	4	57	35,5
الكويت	5	67	33,6
لبنان	6	70	32,7
المغرب	7	72	32,3
سلطنة عمان	8	73	32,2
تونس	9	77	30,6
الأردن	10	82	30,0
مصر	11	107	26,0
الجزائر	12	113	24,5
اليمن	13	128	14,6

Source:http://www.globalinnovationindex.org/analysis-indicator

بينت المؤشرات الفرعية للمدخلات في تقرير مؤشر الابتكار العالمي 2016 أن دولة الإمارات حلت في المركز الأول عالمياً في مؤشرات كلفة فصل العمالة الزائدة من العمل، وسهولة دفع الضرائب، وحركية الطلاب الجامعيين من خارج الدولة، وتطوير التجمعات الاقتصادية.كما اشتمل التقدم الحاصل في مدخلات الابتكار على تحسن كبير في مؤشر تطور الأسواق بفضل النمو في وضع الاستثمار والائتمان، حيث ارتفع

ترتيب الدولة في مؤشرات الاستثمار من المركز 105 عالمياً في عام 2015 إلى المركز 55 في مؤشر عام 2016، وارتفع الترتيب الخاص برسملة السوق من المركز 73 إلى المركز 32، كما ارتفع الترتيب الخاص بمشاريع رأس المال المغامر من المركز 48 إلى 34. وارتفع مؤشر مجموعة براءات الاختراع من المركز 93 في عام 2015 إلى المركز 68 عام 2016 ومؤشر الإنفاق على البحث والتطوير من المركز 63 إلى 48، وعاملي المعرفة من المركز 57 إلى المركز 25، لترتفع بذلك المساهمة الإجمالية لمدخلات الابتكار في الدولة.

وفي تفاصيل القيم المحققة على المؤشر، ارتفعت نسبة الأسهم المتداولة من الناتج المحلي الإجمالي من 4.74 % عام 2015 إلى 35.9 % في مؤشر عام 2016. فيما ارتفعت رسملة السوق من 18.25 % من الناتج المحلي الإجمالي إلى 50.5 % كما ارتفعت حصة القطاع الخاص من الائتمان المحلي من 59.07 % من الناتج المحلي الإجمالي إلى 65.4 % وفي مؤشرات تطور الأعمال التجارية، وارتفعت مساهمة مجتمع الأعمال في إنجاز أعمال البحث والتطوير من 0.14 % من الناتج المحلي الإجمالي إلى 0.5 %، ومساهمة مجتمع الأعمال في تمويل أعمال البحث والتطوير سجلت المرتبة الرابعة عالمياً [26].

وأشار القرير أن أحد الأسباب الرئيسية التي أسهمت في التقدم الإجمالي الذي أحرزته الإمارات على مؤشر الابتكار العالمي لهذا العام هو التحسن الكبير في المؤشرات الفرعية لمخرجات الابتكار عبر عدد من القطاعات المهمة .

ففي مؤشر مخرجات المعرفة والتكنولوجيا ارتفع الترتيب من المركز 134 إلى 86، وذلك يشمل مؤشر انتشار المعرفة الذي ارتفع من المركز 137 إلى المركز 53 بفضل عدد من القطاعات، ومن أهمها الاستثمارات الصادرة.

وجدير بالذكر، فإن المركز الذي احتلته الإمارات في مؤشر الابتكار العالمي للعام 2016 والذي عزز ريادة الإمارات إقليمياً ينسجم تماماً مع التوجهات والجهود التي بذلتها الدولة في هذا الصدد لاسيما في الأعوام القليلة المنصرمة، حيث أصبح الابتكار جزءا لا يتجزأ من عوامل الأداء الناجح وتمكين التنافسية في الإمارات سواء في العمل الحكومي أو على صعيد قطاع الأعمال، وأن تلك الجهود تكللت بإطلاق الاستراتيجية الوطنية للابتكار عام 2014 ثم بإعلان عام 2015 "عام الابتكار" بالإمارات.

المبحث الرابع
آثار التحسن في مؤشرات بيئة الأعمال على التنمية الاقتصادية:

ساهم التحسن في بيئة الأعمال في دولة الإمارات العربية المتحدة في تزايد حجم أرصد الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة لدولة الإمارات والتي تخطت 111 مليار دولار عام 2015 مشكلة حوالي (13,2٪) من القيمة الإجمالية لأرصدة الاستثمار الأجنبي الوافد للعالم العربي البالغ (814.3) مليار دولار، بعد المملكة العربية السعودية التي بلغت فيها قيمة أرصدة الاستثمارات الأجنبية الواردة إليها (224) مليار دولار بنسبة (27.3٪)، وقد ارتفعت قيمة أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الإمارات ما بين عامي 2005 و2015 بنسبة (304٪) وهذا يعود إلى التحسن في بيئة الأعمال في الإمارات نتيجة للتشريعات واللوائح وبيئة الاستثمار الجاذبة والجدول التالي يبين ذلك.

جدول (7) أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية

(2005-2015) مليار دولار

الدولة	2005	2010	2015
السعودية	33,535	170,450	224,050
الإمارات	27,508	77,726	111,139
مصر	28,881	73,094	94,266
لبنان	25,688	32,085	58,608
المغرب	20,752	45,081	48,696
قطر	7,155	30,564	33,169
تونس	16,839	31,182	32,911
الأردن	12,713	21,898	29,958
البحرين	8,276	15,154	27,660
العراق	1,760	7,985	26,630
الجزائر	8,222	19,209	26,232
السودان	6,901	20,110	24,412
سلطنة عمان	4,378	14,217	20,027
ليبيا	2.021	16,334	17,762
الكويت	0,645	11,235	14,604
سوريا	2,532	7,414	10,723
موريتانيا	1,608	2,261	6,470
فلسطين	1,560	2,175	2,486
الصومال	0,022	0,566	2,172
جيبوتي	0,159	0,878	1,629
اليمن	0,803	4,669	0,697
الإجمالي	211,958	604,287	814,320

Source: UNCTAD,World Investment Report, VariousIsusses

كما انعكس التحسن في بيئة الأعمال في ارتفاع مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة من (150) مشروعاً عام 2003 إلى (316) مشروعاً عام 2015 أي بنسبة زيادة قدرها (110.7٪)،وبلغ عدد مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات خلال الفترة (2003-2015) حوالي (4128) مشروعاً يتم تنفيذها من قبل (3414) شركة أجنبية وعربية، وتشير التقديرات أن التكلفة الاستثمارية الإجمالية لتلك المشروعات تبلغ حوالي (142.2) مليار دولار، وتوظف أكثر من (362) ألف موظف، والجدول التالي يوضح ذلك

جدول (8) مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة الواردة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة

السنة	عدد المشروعات	التكلفة	عدد الوظائف	عدد الشركات
2003	150	8,712.5	19,658	146
2004	158	3,938.2	14,669	149
2005	229	9,600.7	21,074	213
2006	307	16,519.4	39,973	285
2007	308	10,309.4	30,526	302
2008	520	22,503.7	64,329	474
2009	413	11,255.2	36,445	387
2010	332	10,881.4	28,024	312
2011	391	9,090.0	21,654	363
2012	345	10,225.7	26,137	334
2013	341	7,298.0	18,848	335
2014	318	12,924.3	17,296	302
2015	316	8,941.3	23,398	305
الإجمالي	4128	142,201	362,301	3,414

Source: The Financial Times,FDI Intelligence

وجاءت الهند والولايات المتحدة والمملكة المتحدة واليابان على التوالي في قائمة أهم الدول المستثمرة في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة ما بين يناير 2011وديسمبر 2015، وفق التكلفة الاستثمارية للمشروعات ،حيث بلغت حصة الدول الأربع حوالي (53٪) من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الجديدة خلال الفترة (2011-2015).

جدول (9) أهم الدول المستثمرة في الإمارات خلال الفترة (2011-2015)

الدولة	عدد المشروعات	التكلفة	عدد الوظائف	عدد الشركات
الهند	147	12,826.6	19,147	123
الولايات المتحدة	382	5,640.3	15,019	347
المملكة المتحدة	292	4,020.9	12,694	267
اليابان	45	3,248.2	3,686	45
السعودية	22	2,696.3	3,258	21
فرنسا	103	2,296.3	7,201	87
ألمانيا	101	2,004.6	6,334	86
هولندا	34	1,572.0	2,586	32
سويسرا	61	1,507.8	5,923	58
الصين	33	1,218.7	1,927	28
أخرى	491	11,448.2	29,558	438
الإجمالي	1,711	48,481	107,333	1,532

Source: The Financial Times,FDI Intelligence

وتركـزت الاسـتثمارات الأجنبيـة والعربيـة الـواردة للإمـارات خـلال الفـترة (2011-2015) في قطاعـات الـنفط والغـاز بمقـدار (9) مليـارات دولار، ثـم القطـاع العقـاري بمقـدار (7) مليـارات دولار، فـالمواد الكيمياويـة بمقدار (4.6) مليار دولار[27].

لقـد سـاهم التحسـن في بيئـة الأعمـال في دولـة الإمـارات العربيـة المتحـدة كنتيجـة للسياسـات الاقتصـادية الفعالـة والتشـريعات الاقتصـادية الحديثـة في تصـاعد نمـو الأنشـطة الاقتصـادية في القطـاع الخـاص الـوطني الـذي يحتضـن أكثـر مـن (350) ألـف شـركة تشـكل (94٪) مـن مجمـل عـدد الشـركات العاملـة في الدولـة[28]. ويشـير التقريـر السـنوي للاتحـاد العـام لغـرف التجـارة والصـناعة لدولـة الإمـارات إلـى نمـو القطـاع الخـاص بنحـو 5٪، سـنوياً فيمـا بلغـت نسـبة مسـاهمته في النـاتج المحلـي الإجمـالي أكثـر مـن 60٪ عـام 2015 [29]مقارنـة بـــ(34٪) عام 2000و40 ٪ في 2009[30].

وكـذلك انعكـس التطـور في بيئـة الأعمـال في تزايـد اسـتثمارات القطـاع الخـاص التـي وصـلت إلـى (201.9) مليـار درهـم إمـاراتي بعـد أن كانـت (190.2) مليـار درهـم عـام 2013أي حققـت نسـبة نمـو قـدرها (6.2٪)، كمـا تجـاوزت مسـاهمة القطـاع الخـاص مـن الاسـتثمارات الكليـة اسـتثمارات كـل مـن القطـاعين الحكـومي والعـام في عـامي 2013 و2014 والجـدول التـالي يبين ذلك[31].

جدول(9) إجمالي تكوين راس المال حسب القطاعات بالأسعار الجارية لعامي 2013و2014 " مليار درهم إماراتي"

البيان	2013		2014		نسبة النمو
	القيمة	نسبة المساهمة	القيمة	نسبة المساهمة	
إجمالي تكوين رأس المال	321.6	٪100	347.9	٪100	٪8.2
القطاع الحكومي	50.5	٪15.7	53.6	٪15.4	٪6.1
القطاع العام	80.9	٪25.2	92.4	٪26.6	٪14.2
القطاع الخاص	190.2	59.1	201.9	٪58.0	٪6.2

المصدر: وزارة الاقتصاد، التقرير الاقتصادي السنوي للعام 2015، الإصدار الثالث والعشرين، أبو ظبي، 2016،ص 35

ويمكن القول بأن ارتفاع حجم استثمارات القطاع الخاص في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات القليلة المنصرمة يأتي في إطار سعي الدولة لتفعيل سياسة التنويع الاقتصادي ودعم توجه الدولة في التحول نحو الاقتصاد المرتكز على المعرفة والمستند على البحوث والابتكارات، وهو ما اكدت عليه رؤية الإمارات 2021.

الخاتمـــة

أ-الاستنتاجات:

1- جاءت الإمارات ضمن أول خمس دول عالمياً في ثلاثة محاور أساسية في مؤشر سهولة أداء الأعمال، هي: الأولى عالمياً في محور عدم تأثير دفع الضرائب في الأعمال، والثانية عالمياً في محور استخراج تراخيص البناء، والرابعة عالمياً في محور توصيل الكهرباء.

وتصدرت الإمارات على المستوى الإقليمي دول المنطقة، وضمن 10 دول عالمياً في عدد التحسينات الموثقة من قبل البنك الدولي خلال سنة واحدة، في محاور توصيل الكهرباء، واستخراج تراخيص البناء، وحماية المستثمرين، وإنفاذ العقود.

2- صنفت الإمارات ضمن المرحلة الأعلى ***Top Quantile*** في مؤشر ريادة الأعمال لعام 2016 التي تشمل أفضل 26 دولة في العالم ،حيث جاءت بالمرتبة (19) عالمياً وتشمل هذه المرحلة الدول التي توفر أفضل الخدمات للمشاريع الريادية من ناحية توفير بيئات العمل التشريعية والتنظيمية والتشغيلية الملائمة لطبيعة المشاريع الريادية والرواد .

3- قفز ترتيب دولة الإمارات العربية المتحدة في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار (9) مراكز، حيث جاءت بالمركز (29) عام 2016 مقارنة بالمركز (38) عالمياً عام 2016 الأمر الذي زاد من قدرة الدولة على جذب

التدفقات الرأسمالية، حيث ارتفعت أرصدة الاستثمارات الأجنبية الواردة للإمارات بنسبة (43٪) ما بين عامي 2010و2015.

4- اتساع رقعة مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في دولة الإمارات خلال الفترة (2003-2015)، حيث وصلت إلى (4128) مشروعاً يتم تنفيذها من قبل (3414) شركة أجنبية وعربية، بتكلفة إجمالية تقدر بحوالي (142.2) مليار دولار، وتوظف أكثر من (362) ألف موظف.

5- احتلت دولة الإمارات المرتبة (41) عالمياً في مؤشر الابتكار العالمي من بين (128) دولة شملها تقرير عام 2016 ويعود هذا التقدم إلى الإنجازات المستدامة التي الدولة في مدخلات الابتكار خاصة قوة المؤسسات وتطور الأسواق حيث تتمتع البلاد بواحدة من أفضل البيئات السياسية والتشريعية في العالم إضافة إلى التطور الكبير في قطاعات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبنية التحتية وروابط الابتكار.

6- لقد ساهم التحسن في بيئة الأعمال بدولة الإمارات العربية المتحدة إلى تزايد أهمية ودور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية، حيث ارتفعت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من حوالي (34٪) عام 2000 إلى حوالي (60٪) في عام 2015، وهذا يرجع إلى زيادة حجم الاستثمارات في القطاع الخاص والتي تخطت (200) مليار درهم إماراتي عام 2014.

ب)التوصيات:

1- أن يركز راسموا السياسات، والمهتمون بإصلاح الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال في الإمارات، على إحداث اصلاحات في مجال الحصول على الائتمان المصرفي، الذي يُعد من العناصر الأساسية لتأسيس المشروعات، وفي تسوية حالة الإعسار، ومؤشر التجارة عبر الحدود.

2- نشر الوعي لدى رائدات الأعمال المواطنات بمستجدات ومتطلبات ممارسة الأعمال في القطاع الخاص، وتسليط الضوء على الخدمات والمبادرات والبرامج والمشروعات الموجهة لسيدات ورائدات الأعمال، والمقدمة من الدوائر والهيئات والمؤسسات الرسمية وشبه الرسمية في إمارات الدولة.

3- تعميم ثقافة الابداع والابتكار لدى فئات المجتمع الإماراتي كافة، سواء تعلقت المسألة بجعل الابتكار أسلوب حياة يومية للأفراد والمواطنين أو أسلوباً لإدارة الشؤون والمهام اليومية في المؤسسات العامة والخاصة في مختلف المجالات.

4- الإسراع في المصادقة على قانون الاستثمار الجديد، وقوانين وتشريعات مهمة ذات صلة بتحسين وتطوير الإجراءات الخاصة بممارسات قطاع الأعمال وأنشطة القطاع الخاص المختلفة، وذلك من تعزيز تنافسية الاقتصاد الإماراتي والمساهمة في بناء اقتصاد متنوع يقلل من آثار الصدمة نتيجة تدني أسعار النفط.

5- تشكيل فريق عمل من الجهات المعنية بالمؤشرات الدولية ذات الصلة ببيئة الأعمال كجهاز الإحصاء والتنافسية ووزارة الاقتصاد، ودور التنمية الاقتصادية في الإمارات السبع، تكون مهمته دراسة هذه المؤشرات وتحليل أداء دولة الإمارات فيها، وتحديد جوانب القوة والضعف في الأداء، وآليات وسبل التحسين والإجراءات المطلوبة للارتقاء بموقع الإمارات في مؤشرات سهولة ممارسة الأعمال والتنافسية العالمية والابتكار وريادة الأعمال والتنمية.

الهوامش والمصـــــادر

1-http://www.alkhaleej.ae/economics/page/11d548ce-c4f7-4c62

2-*http://www.emaratalyoum.com/business/local/2014-04-13-1.666789*

3-*http://www.alkhaleej.ae/economics/page/f135a-*

4-*file:///C:/Users/mofa/Downloads7*

5- *http://www.sme.ae/Arabic/aboutus/Pages/default.aspx*

6- مجلة القافلة، تقرير عن ريادة الأعمال، العدد(4) المجلد(64) يوليو- أغسطس، 2015.

7 -http://www.emaratalyoum.com/business/local/2012-12-13-1.533282

8- http://www.kuna.net.kw/ArticlePrintPage.aspx?id=2504592&language=ar

9- www.akoun.ae/ar/Pages/partners/khalifafund.aspx

10 -http://kfgateway.com/ar/about-us

11- صندوق خليفة لتطوير المشاريع ،التقرير السنوي للعام 2015،أبو ظبي، 2016 ص 21-57

12-http://hi2.ae/home/who-we-are/?lang=ar

13- *http://www.emaratalyoum.com/business/local/2013-09-11-1.605248*

14-*http://www.dea.ae*

15-http://www.chababs.com

15-www.smeawards.ae

http://www.seea.ae17-

18-*https://www.uaeu.ac.ae/ar/news/2015/mar/conference_18.shtml*

19- نوزاد عبد الرحمن الهيتي، قراءة تحليلية لريادة الاعمال في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة التعاون الصناعي في الخليج العربي، العدد (115)، مارس، 2016،ص 37-38 .

20- World Bank Group, Doing Business 2016, Measuring Regulatory quality and Efficiency, 13 The Edition, Washington, 2015, P.5

21- World Bank Group, Doing Business 2016, Measuring Regulatory quality and ,OP,CiT,P.242

22- World Bank Group, Doing Business 2015, Going Beyond Efficiency, 12The Edition, Washington, 2014.

23- https://thegedi.org/global-entrepreneurship-and-development-index

24- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2016، الكويت، 2016.

25- Source:http://www.globalinnovationindex.org/analysis-indicator

26- WIPO& Cornell University& INSEAD, Global Innovation Index 2016 Winning with Global Innovation,Geneva,2016,P.295

27- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2016،ص 106

*28-**http://www.ndc.ac.ae***

29- الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة في دولة الإمارات العربية المتحدة، التقرير السنوي للعام 2015، دبي، 2016.

30-أحمد أبو بكر علي بدوي، القطاع الخاص والسياسات الاقتصادية في دولة الإمارات العربية المتحدة، الدائرة الاقتصادية والفنية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2010،ص 8.

31- وزارة الاقتصاد، التقرير الاقتصادي السنوي للعام 2015، الإصدار الثالث والعشرين، أبو ظبي، 2016،ص 35

الفصل الثالث

تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة في مشاريع الإسكان

مُقدّمة

حرصت دولة الإمارات العربية المتحدة منذ تأسيسها عام 1971 على توفير السكن اللائق والمناسب للسكان انطلاقاً من حقيقة مفادها بأن إسكان الشباب يُعد ضمان واستقرار وأمان وهو ركيزة أساسية في عملية التنمية المستدامة التي تسعى الدولة إلى تحقيقها، ولذلك فقد أشارت الأجندة الوطنية للإمارات 2021 على ضرورة توفير المسكن المناسب للمواطنين خلال فترة لا تتخطى سنتين من تاريخ تقديم الطلب.

وفي هذا الإطار بذلت الدولة جهوداً كبيرة في سبيل إسكان المواطنين من خلال مختلف البرامج الإسكانية الاتحادية والمحلية وذلك عن طريق تبني الدولة لاستراتيجية إسكانية تتسم بالمرونة والكفاءة من خلال التنوع في البرامج الإسكانية وآليات توفير المسكن بما يتناسب ومختلف شرائح المجتمع وتوزيعهم الجغرافي. واستطاعت الإمارات في فترة قياسية أن تكون في مصاف الدول الأكثر استقراراً وأمنياً من حيث المتطلبات الإسكانية. وترتكز برامج وخطط السياسة الإسكانية للدولة على تمليك المواطنين وحدات سكنية مجانية تتلاءم وخصائصهم السكانية وبيئتهم المحلية من حيث التصاميم العمرانية بما يوفر لهم الحياة الكريمة والاستقرار الاجتماعي ولا تعني هذه الاستراتيجية توفير المباني السكنية للمواطنين فقط، بل تتعداها إلى ضرورة توفير البيئة السكنية المتكاملة، أي تجهيز المناطق السكنية بمختلف العناصر البيئية الأساسية من خدمات ومواصلات واتصالات وتعليم وصحة وغيرها من المرافق العامة المهمة.

وتنوعت البرامج المعنية بتوفير السكن للمواطنين ومن هذه البرامج برنامج الشيخ زايد للإسكان الذي شكل إضافة رائدة ومهمة لجهود الدولة في مجال الإسكان والتخطيط العمراني وتقوم فكرته على تخصيص الحكومة مبالغ مالية سنوية لتمويل مشاريع الإسكان للمواطنين من ذوي الدخل، كما يقدم البرنامج منحاً ومساعدات للفئات المحتاجة. كما وتقوم مؤسسة محمد بن راشد للإسكان في توفير السكن الملائم وقروض الإسكان والأراضي السكنية للمواطنين، بالإضافة على دور البلديات في مختلف مدن الإمارات في تأمين الإسكان للمواطنين القاطنين فيها.

يهدف الفصل إلى التعرف على سياسة واستراتيجيات الإسكان في دولة الإمارات العربية المتحدة، وبيان الأطر التشريعية والمؤسسية التي تعنى بتطبيق البرامج والخطط ذات الصلة بقطاع الإسكان كما ويهدف البحث إلى الوقوف على الخطوات المتبعة في تنفيذ البرامج الإسكانية الحكومية بدولة الإمارات العربية المتحدة، وبيان أهم التحديات التي تواجه تحقيق التنمية الإسكانية المستدامة.

من أجل تحقيق الهدف، فقد تم استخدام الأسلوب الوصفي التحليلي في بيان التطور الذي حصل على قطاع الإسكان بدولة الإمارات العربية المتحدة، حيث تمت الاستعانة بتقارير بعض المؤسسات المعنية بالنشاط الإسكاني في الحصول على البيانات التي استخدمت في التعرف على جوانب التميز في التجربة الإماراتية والتحديات التي تواجه قطاع الإسكان بدولة الإمارات العربية المتحدة.

المبحث الأول

الأطر التشريعية والمؤسسية المتعلقة بقطاع الإسكان:

أولاً-الأطر التشريعية:

تطبيقاً لسياسة وخطط الارتقاء بمجتمع الإمارات أصدرت الدولة القوانين والتشريعات المنظمة لقطاع الإسكان بقصد توفير الأمن والاستقرار والتطور الاجتماعي البيئي للمدى البعيد، وبهذا طبقت الدولة مفهوم حق الإنسان في السكن الملائم والحيازة الآمنة للمسكن والأرض، وانعدام انتشار الاستيطان العشوائي في المدن والقرى.

وتطبيقاً لهذا المفهوم، فقد أصدرت الحكومة الإماراتية العديد من القوانين من أهمها ما يلي:

1- القانون الاتحادي رقم (9) لعام 1973 بشأن تنظيم الانتفاع بالمساكن الشعبية:

بموجب هذا القانون تقوم الدولة بإنشاء المساكن الشعبية وتخصصها لإسكان أسر المواطنين في دولة الإمارات العربية المتحدة، شريطة إن يكون مواطني الدولة بحسب قانون الجوازات والجنسية الاتحادي رقم (17) لسنة 1973، وأن يكون مقيماً في البلاد[1].

2-القانون (11) بشأن الانتفاع بالمساكن الحكومية:

تم المصادقة على هذا القانون من قبل المجلس الأعلى للاتحاد في أغسطس 2007، ويشترط في مقدم طلب الانتفاع بالسكن ما يلي:

- أن يكون من مواطني الدولة.

- ألا يكون مجموع دخله يسمح له بامتلاكه مسكناً خاصاً به وتحدد اللائحة التقليدية للضوابط اللازمة لتقدير هذا الدخل.
- إلا تكون الزوجة أو الأبناء القصر مالكين لسكن آلت إليهم ملكيته من رب الأسرة، وتصرفوا فيه تصرفاً ناقلاً للملكية بعد العمل بأحكام هذا القانون، وذلك ما لم يكن هذا المساكن غير صالح للسكن [3].

ثانياً-الإطار المؤسسي لقطاع الإسكان بدولة الإمارات:

قامت دولة الإمارات العربية المتحدة منذ استقلالها قبل أكثر من أربعة عقود بإنشاء المؤسسات الاتحادية والمحلية المعنية بتوفير احتياجات المواطنين من السكن، وفيما يلي بيان بأهم هذه المؤسسات:

1-وزارة الأشغال العامة:

قامت الوزارة بتوفير المساكن للمواطنين وهي الجهة الاتحادية الطليعية في مجال توفير المأوى لأبناء هذا الوطن من خلال برامج الانتفاع بالمساكن الشعبية والإضافات التي انطلقت منذ عام 1973 حيث تجاوز عدد المساكن والوحدات الإضافية التي تم انجازها قرابة (17000). ومن أهم البرامج الحكومية التي تتولى حاليا مسؤولية الإسكان للمواطنين نخص بالذكر برنامج زايد للإسكان.

وقامت الوزارة بوضع الاستراتيجية الوطنية للإسكان والتي تتضمن خطة واضحة ومتكاملة للبرامج الإسكانية خاصة مع التحول من المسكن العادي إلى نوعيات عصرية من المساكن ومنها المجمعات السكنية المتكاملة. وتشرف وزارة الاشغال العامة بالتنسيق مع لجنة تنفيذ الخطة الخمسية لمبادرة صاحب السمو رئيس

الدولة لتطوير البنية التحتية في مناطق الدولة كافة بتكلفة (16) مليار درهم وتتضمن بناء الآلاف من الوحدات السكنية الجديدة، حيث بلغ عدد الوحدات التي تم إنجازها (1620) مسكناً حتى مطلع عام 2013[3].

2- برنامج الشيخ زايد للإسكان:

هو مؤسسة حكومية اتحادية ذات شخصية اعتبارية مستقلة تأسس عام 2000 بهدف توفير المسكن الملائم للأسرة الإماراتية وذلك من خلال تقديم كافة المساعدات الإسكانية بنوعيها (المنح والقروض) وعن طريق توفير خيارات متعددة (بناء أو شراء أو صيانة أو توسعة مسكن قائم) طبقاً للسياسات والمعايير المعتمدة[4].

وتتمثل أهداف البرنامج بالآتي:

- الهدف الاول: تلبية الاحتياجات السكنية للمواطنين في الدولة
- الهدف الثاني: إنشاء وتطوير مشاريع المجمعات والأحياء السكنية وفق أفضل المواصفات والمعايير العالمية
- الهدف الثالث: ضمان تقديم كافة الخدمات الإدارية وفق معايير الجودة والكفاءة والشفافية[5]

ويرتكز البرنامج على الديمومة في التمويل، وتتوافق أهدافه مع الاتجاهات الحديثة في توفير السكن على الصعيد العالمي، حيث تهدف هذه الاتجاهات إلى تقليل اعتماد الأفراد على موارد الدولة، وخلق شراكة بين الفرد والدولة لتوفير السكن، وتقليل التحكم المباشر في العمليات الإسكانية، وعندئذٍ تصبح مسؤولية الدولة لإدارة التنمية السكنية بدلاً من أن تكون هي الممول والمخطط والمنفذ للعملية الإسكانية.

وقدم البرنامج منذ تأسيسه وحتى نهاية عام 2012 أكثر من (27) ألف مساعدة سكنية توزعت على قروض ومنح بقيمة (12.6) مليار درهم شملت (14651) مسكناً تم إنجاز (4658) مسكناً في مرحلة التنفيذ و(7712) مسكناً في مرحلة استكمال الإجراءات في أنحاء الدولة كافة[6].

3-هيئة أبو ظبي للإسكان:

أنشئت هذه الهيئة عام 2012 بهدف توفير برامج الإسكان في إمارة أبو ظبي وتحديد الاحتياجات اللازمة لتنفيذ تلك البرامج والعمل على إعداد التجهيزات اللوجستية لمتطلبات البنية التحتية وتحضير الخدمات الهندسية وتطوير برامج الإسكان وإعداد النظم واللوائح الخاصة بكل برنامج وخطط تنفيذه وشروط تخصيص السكن واستلام طلبات المواطنين الخاصة ببرامج الإسكان وقروض الإسكان.

4- مؤسسة محمد بن راشد للإسكان:

تأسست هذه المؤسسة عام 2011 برأس مال قدره (12) مليار درهم، وقد نما رأسمالها المدفوع إلى (7.3) مليار درهم حتى نهاية 2013. وتهدف على تحقيق الأهداف التالية:

- الإسهام في توفير الخدمات الإسكانية للمستفيدين وبما يتناسب وحاجاتهم ويضمن لهم الحياة الكريمة.
- المحافظة على خصائص ومزايا المجتمعات السكنية التي تنشئها المؤسسة.
- منح الأراضي السكنية وبناء المساكن والمجمعات السكنية وتخصيصها للمستفيدين وتأجير المساكن.

- تقديم القروض الميسرة والمنح المالية لغايات بناء وشراء المساكن أو لتغطية كلفة صيانتها أو الإضافة أول الإحلال للمساكن القائمة.
- تأهيل مساكن المواطنين القائمة في المناطق القديمة بالإمارة لغايات توطين سكانها في المنطقة نفسها، وتحسن الخدمات الإسكانية فيها والقيام بما تراه مناسباً في هذه المناطق بما في ذلك شراء المساكن أو تملكها أو إعادة بنائها أو ترميمها وذلك بالتنسيق مع الجهات الحكومية المختصة[7].

وأنجزت المؤسسة منذ إطلاقها وحتى نهاية عام 2012 (2940) وحدة سكنية في عدد من مناطق إمارة دبي بتكلفة (3) مليارات درهم. وتستكمل المؤسسة حالياً تنفيذ عدد من المشروعات في مناطق البرشاء والورقاء ومشرف وحتا وعود المطينة وغيرها في إطار خطتها المرحلية التي تستهدف بناء(10) آلاف وحدة سكنية عدا المنح والقروض الإسكانية[8]. وعلاوة على المؤسسات أعلاه توجد العديد من الدوائر المختصة بالإسكان في بلديات الدولة المختلفة التي تعمل أيضاً على توفير احتياجات المواطنين من السكن.

المبحث الثاني
برامج منظومة الإسكان في دولة الإمارات العربية المتحدة

قامت حكومة الإمارات العربية المتحدة منذ بواكير استقلالها في مطلع سبعينات القرن الماضي بتنفيذ برامج إسكانية متنوعة ترجمت في شكل مشروعات إسكانية في إمارات الدولة كافة، وفيما بيان بأهم هذه البرامج:

أولاً-برامج الحكومة الاتحادية:

1- المساكن الحكومية:

تقوم الحكومة الاتحادية متمثلة بوزارة الأشغال العامة والإسكان ببناء التجمعات السكنية الصغيرة للوفاء بالاحتياجات العاجلة لتوطين البدو، وعرف هذا المسكن بالبيت الشعبي، وخضعت عملية بناء المساكن الحكومية للكثير من التطوير والتحسينات ففي بداية السبعينات، تم بناء مساكن تبلغ مساحتها (108) متر مربع، ومقتصرة على غرفتي نوم ومجلس على مساحة (900) متر مربع، ومع نهاية عقد التسعينات من القرن الماضي بلغت مساحة السكن (367) متراً مربعاً، وعلى مساحة (1620) متراً مربعاً، كما تم بناؤها من دورين، وتتكون من أربع غرف نوم وغرفة معيشة ومجلس وبقية المرافق، وقد روعي في تصميم المسكن ضرورة أن يعكس الواقع الحضاري ومستوى المعيشة، وتوفير إمكانية التوسع مستقبلا[9].

2- برنامج المساعدات:

صدر عام 1976 قرار ببناء إضافات جديدة على مساكن الأهالي في المدن القديمة، وتراوحت قيمة الإضافات بين (30و60 ألف درهم) لبناء غرف ومرافق أخرى. وعندما ازدحمت المدن القديمة، قامت البلديات بتخطيط مناطق جديدة على أسس حديثة، وذلك لمنح الأسر أراضي في هذه المناطق، وقامت وزارة الإسكان بتعديل المنح السكنية لتصبح (132) ألف درهم، وتعطى هذه المنحة للأسر التي يتراوح عدد أفرادها بين (2و4) أفراد، والأسرة التي يتخطى عدد أفرادها على (5) أفراد تعطى منحة بمقدار(160) ألف درهم. أما أسر كبار السن التي يزيد عدد أفرادها عن (2)، فتمنح (108) ألف درهم لبناء مسكن خاص بها[10].

3- برنامج الشيخ زايد:

صدر في عام 1999 قانون بإنشاء برنامج الشيخ زايد للإسكان بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين، التزاماً باستمرار الرعاية الاجتماعية الشاملة، وشكل هذا البرنامج إضافة رائدة ومهمة لجهود الدولة في مجال الإسكان والتخطيط العمراني، وتقوم فكرته على تخصيص الحكومة (640) مليون درهم أو أكثر سنوياً لتمويل مشاريع الإسكان للمواطنين من ذوي الدخل المحدود الذي يقل متوسط دخلهم الشهري عن (10) آلاف درهم،، حيث يقدم لهم البرنامج قروضاً للإسكان في حدود (500) ألف درهم يسترد خلال (25) سنة بدون فوائد، كما يقدم البرنامج منحاً ومساعدات للفئات المحتاجة.

وشهدت الفترة (2006-2012) ارتفاعاً في عدد المنح والقروض المقدمة برنامج الشيخ زايد من (1187) قرض ومنحة إلى (4217) قرضاً ومنحة في عام 2012 والشكل التالي يوضح ذلك.

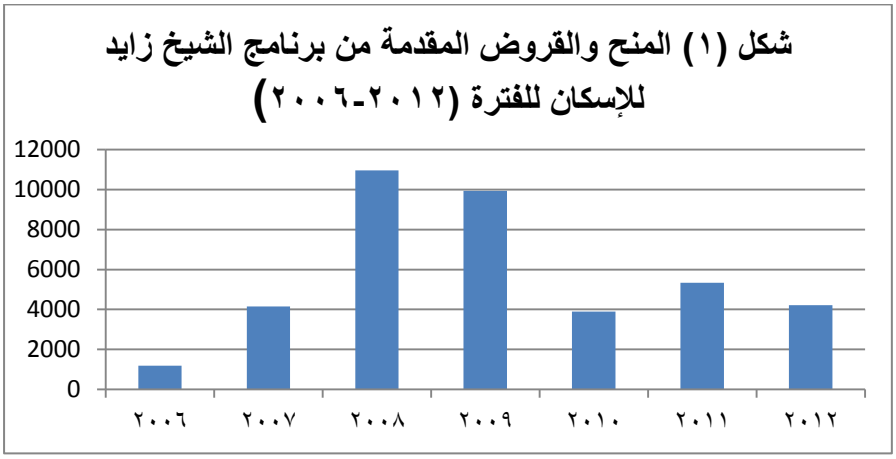

Source:http://szhp.gov.ae/Documents/Open Data/2013/0003.pdf

وبلغ إجمالي القروض والمنح المقدمة من قبل برنامج الشيخ زايد للإسكان منذ تأسيسه عام 2000 ولغاية نهاية عام 2012 (39918) منحة وقرض إسكان، استحوذت إمارة أبو ظبي على (11454) منحة وقرض شكل ما نسبته (28.7٪) من إجمالي المنح والقروض المقدمة على صعيد الإمارات ككل تليها إمارة راس الخيمة (8631) بنسبة (21.6٪)، ثم إمارة الشارقة (7315) قرض ومنحة بنسبة (18.3٪) فإمارة الفجيرة (5676) منحة وقرض وبنسبة (14.2٪)، ثم إمارة دبي (2960) منحة وقرض بنسبة (7.4٪)، ثم إمارة عجمان (2862) منحة وقرض وبنسبة (7.2٪) وأخيراً إمارة ام القيوين (1020) منحة وقرض وبنسبة (2.6٪) من مجمل منح وقروض المقدمة من برنامج الشيخ زايد للإسكان[11].

جدول (1) المنح والقروض المقدمة من قبل برنامج الشيخ زايد للإسكان (2012-2006)

الإمارة	المنح	القروض	الإجمالي
أبو ظبي	5544	5910	11454
دبي	1566	1394	2960
الشارقة	2371	4944	7315
عجمان	871	1991	2862
أم القيوين	305	715	1020
رأس الخيمة	2310	6321	8631
الفجيرة	1215	4461	5676
المجموع	15034	24884	39918

https://szhp.gov.ae/Documents/OpenData/2013/0004.pdf

ثانياً-الحكومات المحلية:

تطبق الحكومات المحلية أساليب عدة لتوفير السكن لمواطنيها تتمثل بالآتي:

- توفير أرض سكنية مجانية مع منح مالية لإنشاء المسكن الخاص.
- توفير أرض سكنية كمنح بدون مقابل للمواطنين الراغبين في ذلك ولديهم المقدرة على بناء المسكن بجهودهم الذاتية.
- منح قروض ميسرة طويلة الأجل.

وفيما يلي بيان بجهود برامج الإسكان المحلية في كل من إمارة أبو ظبي وإمارة دبي.

1- إمارة أبو ظبي:

أطلق مجلس التخطيط العمراني بأبوظبي في عام 2011 في إطار استراتيجية أبو ظبي حتى عام 2030 رؤية عصرية جديدة لإسكان المواطنين تقوم على مفهوم المجمعات السكنية الراقية المتكاملة كبديل لمفهوم المساكن الشعبية. وأعلن المجلس في أبريل 2011 تشييد (7500) فيلا جديدة للمواطنين في أبو ظبي والعين والمنطقة الغربية بقيمة (13) مليار درهم ليرتفع عدد الفلل التي ستشيد للمواطنين إلى أكثر من (13) فيلا بتكلفة إجمالية تتراوح ما بين (21و22) مليار درهم، وتم في نوفمبر 2012 استلام الدفعة الأولى من ألف فيلا للمواطنين المستحقين في مشروع مدينة الفلاح السكنية الذي يشمل بناء أكثر من (5828) فيلا سكنية[12].

وعلاوة على مشروع مدينة الفلاح السكنية فقد استكمل إنجاز بعض مراحلها مشاريع أخرى ويجري تنفيذ بعضها الأخر وتتمثل هذه المشاريع بالآتي:

- مشروع وطني السكني في منطقة خليفة (3) بالقرب من نادي أبو ظبي للجولف ويضم (1303) فيلا فاخرة.
- مشروع جنوب الشامخة ويوفر (13460) قطعة أرض سكنية للموظفين.
- مشروع شمال الوثبة ويضم (12343) قطعة أرض.
- مشروع عين القابضة ويوفر ألف فيلا سكنية.
- مشروع جبل حفيت ويتألف من ثلاثة آلاف فيلا.
- مشروع الغربية السكني بمدينة العين وتشمل مرحلته الأولى (600) فيلا.

- مشروع السلع بالمنطقة الغربية ويضم (448) فيلا.
- مشروع مرابع الظفرة بمدينة زايد ويضم (778) فيلا.
- مجمع غيالي السكني بالمنطقة الغربية ويتكون من (786) وحدة سكنية حديثة.

كما تم تخصيص أكثر من (68) ألف قطعة أرض للمواطنين في جميع إمارة أبو ظبي خلال الفترة (2005-2012). وقد وصل عدد القروض الممنوحة لتمويل المشاريع السكنية للمواطنين خلال الفترة (1991-2012) أكثر من (39) مليار درهم موزعة (27063) قرضاً[13].

2- إمارة دبي:

أنجزت مؤسسة محمد بن راشد للإسكان منذ إطلاق عملها عام 2007 وحتى مطلع عام 2012 (2940) وحدة سكنية في عدد من مناطق إمارة دبي بتكلفة ثلاثة مليارات درهم.

وبلغ عدد المشاريع العقارية قيد الإنجاز في إمارة دبي بعد تعافيها الكامل من آثار الأزمة الاقتصادية العالمية إلى (213) مشروعاً من بينها مشروع نخيل مول الواقع على الجهة الشاطئية في أسفل نخلة جميرا في دبي بتكلفة استثمارية تقدر بحوالي (2.5) مليار درهم، ومشروع ذا بوينت ذو الإطلالة البحرية على شاطئ جميرا مقابل فندق ومنتجع اطلانطيس بتكلفة استثمارية تصل إلى (800) مليون درهم، علاوة على ستة مشروعات رئيسة لشركة داماك العقارية بقيمة (15) مليار درهم[14].

المبحث الثالث
مؤشرات التنمية المستدامة المتعلقة بقطاع الإسكان

أخذت دولة المتحدة تلتزم بمفهوم التنمية الإسكانية المستدامة من خلال التشديد على البرامج الإسكانية بالدولة في تنفيذ أجندة الموئل. ومن أجل الوقوف على واقع التنمية الإسكانية المستدامة بدولة الإمارات العربية المتحدة لابد من التعرف على مؤشرات التنمية المستدامة المرتبطة بقطاع الإسكان في دولة الإمارات العربية المتحدة الموضحة في قائمة لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والمؤشرات المتعلقة بتطبيق أجندة الموئل والتي توفرت عنها البيانات.

أولاً- المؤشرات الاجتماعية : الفصل (5) **مؤشر الدينامية الديموغرافية والاستدامة**

يقاس مؤشر الدينامية الديموغرافية بواسطة معدلات النمو السكاني، معدلات الهجرة الصافي، مؤشر الخصوبة[15].

1- معدل النمو السكاني:

يقدر معدل النمو السكاني في دولة الإمارات العربية المتحدة بنحو (2.5٪) كمتوسط للفترة (2010-2015) ويتخطى هذا المعدل نظيره على الصعيد العالمي البالغ (1.1٪) وعلى الصعيد العربي (1.0٪) ويتخطى المعدل في مناطق العالم المختلفة[16].

وما من شك فإن ارتفاع معدل نمو السكان بدولة الإمارات يلقي بظلاله على قطاع الإسكان، حيث سيزداد الطلب على الوحدات السكنية لمواجهة هذا النمو

السكاني المرتفع، ويتطلب وضع خطة وسياسات إسكانية تأخذ بنظر الاعتبار هذا العامل الهم والمحدد للتنمية الإسكانية المستدامة.

2- معدل الخصوبة:

انخفض معدل الخصوبة الإجمالية للمرأة الإماراتية من (2.6) عام 2000 إلى (1.8) للفترة 2010-2015، وهو أقل بكثير من مثيله على الصعيد العربي (3.3) وكذلك على الصعيد العالمي (2.5)[17].

ومن شك فإن انخفاض معدلات الخصوبة للمرأة الإماراتية خلال العقد الأخير سوف يقود إلى تقليل معدل النمو السكاني مستقبلاً ومن ثم سيؤثر كثيراً الطلب على الخدمات السكنية بالدولة.

3- معدل الهجرة الصافي:

بلغ معدل الهجرة الصافي السنوية لدولة الإمارات العربية المتحدة (7) شخص لكل (1000) شخص خلال الفترة (2005-2010)، غير أن الوضع تغير كثيراً خصوصاً بعد انتهاء انعكاسات الازمة المالية على الاقتصاد الإماراتي، مع مطلع العقد الحالي، حيث ارتفعت معدلات الهجرة الصافية لتصل إلى (11.4) شخص لكل (1000) شخص خلال الفترة (2010-2015)، انعكس ذلك على التركيبة السكانية للدولة، حيث شكل عدد المهاجرين الوافدين ما نسبته (83.7٪) من المجموع الكلي للسكان لعام 2013[18]

وهذا بطبيعة الحال سيكون له أثراً بارزاً على قطاع الإسكان يتمثل بزيادة الطلب على الوحدات السكنية وعلى البنية التحتية مما يدفع بزيادة النشاط الاستثماري

الإسكاني بالدولة، لتلبية الطلب المتنامي على السكن بالدولة نتيجة لتزايد قدوم العمالة الأجنبية.

ثانياً-المؤشرات المؤسسية : الفصل (7) مؤشر دعم نموذج قابل للاستمرار للمستوطنات البشرية :

يقاس مؤشر دعم نموذج قابل لاستمرار للمستوطنات البشرية، بواسطة نسبة سكان الحضر من مجموع السكان، السكن غير النظامي في المناطق الحضرية، المساحة المخصصة للسكن لكل شخص، ثمن المسكن ونسبته من الدخل ومؤشر الكثافة السكانية.

1-نسبة سكان الحضر من مجموع السكان:

شهدت نسبة الحضرنة (سكان المناطق الحضرية كنسبة من إجمالي السكان) بدولة الإمارات العربية المتحدة ارتفاعاً خلال الفترة (2000-2014)، حيث ارتفعت من (80.2٪) من إجمالي السكان عام 2000 إلى (85٪) في عام 2014 أي ارتفعت نسبة الحضرنة بأكثر من أربعة نقاط مئوية، وهذه النسبة تتخطى مثيلتها على الصعيد العالمي البالغة (53٪) و(81٪) على الدول المرتفعة الدخل[19].

ويشكل ارتفاع نسبة الحضرنة تحدياً تنموياً يجبر الدولة إلى السعي إلى مقابلة الطلب المتنامي وبسرعة كبيرة على البنى الحضرية فيها لا سيما الوحدات السكنية وما يترتب على ذلك –في كثير من الأحيان- من إخفاقات تغذي عدم الرضا لدى شرائح واسعة من المواطنين.

2-الكثافة السكانية:

ارتفعت الكثافة السكانية بدولة الإمارات العربية المتحدة من (36) فرداً في الكيلومتر المربع الواحد عام 2000إلى (109نسمة / كم^2) في عام 2014، مقارنة (56 نسمة / كم^2) على الصعيد العالمي و(25 نسمة/ كم^2) في الدول مرتفعة الدخل [20]، ومما شك فإن ارتفاع الكثافة السكانية يخفف من العبء على كاهل الدولة حيث يخفض من كلفة البنى التحتية ويزيد كثافة استخدامها نظراً لتقارب مواطن السكن وانتشارها على مساحات محددة.

ثالثاً-المؤشرات المتعلقة بتطبيق أجندة الموئل:

لا تتوفر بيانات دقيقة حول وضع الدولة في تطبيق هذه المؤشرات، باستثناء أجندة الموئل المتعلقة بحق الحصول على المأوى والمتمثلة بالآتي:

1- ضمان الحيازة الأمنة قانونياً للأراضي:

تطبق الدولة جملة من التشريعات لضمان الحيازة الآمنة للأراضي ومالكيها استناداً على المادة (21) من الدستور والتي تنص على " صيانة الملكية الخاصة، وعدم جواز نزع الملكية إلا في الأحوال التي تستلزمها المنفعة العامة وفقاً لأحكام القانون، وفي مقابل تعويض عادل"[21].

وتحفظ المادة (36) من الدستور على حرمة المساكن. كما اتجهت بعض الإمارات نحو تنظيم الملكية العقارية للمواطنين والأجانب وضوابط تسجيل العقارات حفاظاً على حقوق مالكيها بواسطة القوانين المحلية الصادرة في كل من: أبو ظبي وراس الخيمة وأم القيوين في عام 2005 ودبي في عام 2006.

2- تأمين حق الإنسان في المسكن الملائم:

تؤكد سياسة الدولة في مجال الإسكان والمتبعة على مدار (43) عاماً المنصرمة على أن السكن الملائم واللائق حق لكل مواطن وُيعد شرطاً أساسياً لاستقرار المواطن ومساهمته الفعالة في عملية التنمية، كما يُعد قطاع الإسكان إحدى قطاعات البنية التحتية التي ركزت عليها استراتيجية الحكومة لعام 2007 وذلك بزيادة عدد المستفيدين من برامج الإسكان الحكومية وتعزيز التعاون بين برامج الإسكان الاتحادية والمحلية لتوفير السكن الملائم لمواطني الدولة[22]. كما وأكد الأجندة الوطنية لرؤية الإمارات 2021 على توفير السكن المناسب للمواطنين خلال فترة سنتين من تاريخ تقديم الطلب[23].

3- توفير الإسكان والأراضي بالتكاليف الميسورة:

تؤكد سياسة الدولة في مجال الإسكان حق كل مواطن في الحصول على مسكن انطلاقاً من المادة(21) من الدستور وتوفر البرامج الإسكانية فرصاً متساوية أمام المواطنين للحصول على التمويل والأراضي السكنية ممن تنطبق عليهم شروط منح هذه الأراضي وضمان الحيازة للأراضي.

4- توفير الخدمات الأساسية المتوافقة مع البيئة:

توفر دولة الإمارات العربية المتحدة الخدمات الأساسية للمناطق السكانية كافة في الدولة كخدمات الماء والكهرباء، وكان لهذه السياسة الأثر الكبير في تبوأ الدولة المرتبة (42) على الصعيد العالمي من بين (188) دولة والمرتبة الثالثة عربياً في تقرير التنمية البشرية لعام 2016[24]. فعلى سبيل المثال تبلغ نسبة السكان الذي يستخدمون مصدراً محسناً للمياه (100٪) في عام 2015[25].

5- التمويل المبتكر للمستوطنات البشرية:

تتحمل الحكومة الإماراتية تمويل بناء المساكن للمواطنين كلياً بواسطة المنح أو جزئياً بواسطة القروض بدون فوائد أو بفوائد بسيطة، كما ينظم ويراقب المصرف المركزي السياسات المصرفية المتعلقة بعمليات الإقراض لضمان حقوق البنوك والمستفيدين.

المبحث الرابع
مشاريع المجمعات البيئية نموذج للتنمية الإسكانية المستدامة

في إطار تطبيق أسس التنمية الإسكانية المستدامة ومبادئ الاقتصاد الأخضر بدأت الدولة بتنفيذ مشاريع المجمعات البيئية التي تهدف إلى إنشاء مجمعات سكنية صديقة للبيئة ذات وحدات سكنية تلبي احتياجات المواطنين الحالية والمستقبلية وتشجعهم على اتباع نمط حياة أكثر استدامة.

وتسعى المجمعات البيئية إلى تحقيق الآتي:

- مواكبة التوجه البيئي السائد في دولة الإمارات العربية المتحدة.
- تقديم مشاريع مستدامة للأجيال الحالية والقادمة.
- استخدام أنظمة مطابقة للمعايير ومواصفات البيئة المحلية.
- تقليل مستوى استهلاك الطاقة في المجمعات السكنية.
- نشر ثقافة الاستدامة والحفاظ على البيئة بين المواطنين.

وتسهم المجمعات البيئية في تحقيق التنمية الإسكانية المستدامة من خلال ما يلي[26]:

1- تقليل استهلاك الطاقة: من خلال استخدام سخانات المياه بالطاقة الشمسية والتي ستسهم في توفير (50-70٪) من الطاقة المستهلكة لتسخين المياه. وكذلك استخدام إضاءة الفلوريسنت التي تخفض من الطاقة المستهلكة مقارنة بوحدات الإنارة العادية والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول(2) مقارنة بين استهلاك الطاقة من خلال الإنارة العادية وإنارة فلوريسنت

	وحدات إنارة عادية	وحدات إنارة فلورسنت
1	40 وات	7 وات
2	75 وات	20 وات
3	100وات	25 وات

المصدر: برنامج الشيخ زايد للإسكان-إدارة الخدمات الهندسية، مشاريع المجمعات البيئية، نوفمبر، 2013، ص 14

2- تقليل الكسب الحراري: من خلال استخدام الطابوق الحراري والعوازل والتي يسهم في خفض نسبة تسرب الحرارة (15٪) للجدران و(30٪) للسقوف. وكذلك استخدام الزجاج المزدوج الذي يخفض نسبة تسري الحرارة إلى النصف.

3- تقليل استهلاك المياه: من خلال استخدام صمامات لتقليل تدفق المياه والتي تسهم في توفير (60٪) في استهلاك المياه. وكذلك إعادة استخدام مياه التكيف المتكثفة والذي يسهم في توفير (2650) جالون من المياه سنوياً.

4- مواد صديقة للبيئة: من خلال استخدام مصيدة الدهون Grease Trap والتي تقود سهولة تحلية المياه ومن ثم تقليل البصمة الكربونية. وكذلك استخدام غاز الفريون 410 في وحدات التكييف وهو غاز صديق للبيئة، حيث سيسهم في منع النقص في طبقة الأوزون ومن ثم تقليل البصمة الكربونية.

وما من شك فإن استخدام المواد المذكورة أعلاه في المجمعات السكنية البيئية سيقود إلى الخفض الكربوني للشخص وفق الجدول التالي:

جدول(3) نسبة الخفض الكربونية للشخص الواحد (كيلوغرام / الشخص) في السنة

المجال البيئي	النظام	الخفض الكربوني	المجموع
تقليل استهلاك الطاقة	– سخانات بالطاقة الشمسية – استخدام إضاءة الفلوريسنت	1490 135	1625
تقليل الكسب الحراري	– الطابوق الحراري والعوازل – الزجاج المزدوج العازل	910 455	1365
تقليل استهلاك المياه	– صمامات لتقليل تدفق المياه – تجميع مياه التكيف	155 15	170
مجموع الخفض الكربوني للشخص في السنة			3160

المصدر: برنامج الشيخ زايد للإسكان–إدارة الخدمات الهندسية، مشاريع المجمعات البيئية، نوفمبر، 2013، ص16

يلاحظ من الجدول أعلاه بأن معدل الخفض الكربوني للشخص الواحد يساوي (3160) كيلوغرام من ثاني أوكسيد الكربون في السنة. وسوف يبلغ الخفض الكربوني للمجمع السكني في السنة (17,421,480.00) كيلوغرام من ثاني أكسيد الكربون في السنة والجدول التالي يبين ذلك.

جدول(4) الخفض الكربوني للمجمع السكني في السنة

(كيلوغرام من ثاني أكسيد الكربون)

نوع الوحدة السكنية	عدد الأشخاص	معدل البصمة الكربونية قبل الخفض للنموذج الواحد	معدل البصمة الكربونية بعد الخفض للنموذج الواحد	متوسط معدل البصمة الكربونية بعد الخفض	العدد الكلي للنماذج	معدل الخفض الكلي في البصمة الكربونية لجميع النماذج
غرفتين	4-2	40,000-20,000	27,360-13,680	20,520.00	36	738,720.00
3 غرف	6-4	60,000-40,000	41,040-27,360	34,200.00	86	2,941,200.00
4غرف	8-6	80,000-60,000	54,720-41,040	47,880.00	287	13,741,560.00
نسبة تخفيض البصمة الكربونية الكلية			٪31.6	معدل الخفض الكلي للبصمة الكربونية		17,421,480.00

المصدر: برنامج الشيخ زايد للإسكان-إدارة الخدمات الهندسية، مشاريع المجمعات البيئية، نوفمبر، 2013، ص 16

وغني عن البيان، فإن التوسع في بناء المجمعات البيئية الصديقة للبيئة في كافة مناطق الدولة سيسهم في توفير وحدات سكنية تلبي احتياجات المواطنين الحالية والمستقبلية وتشجعهم على اتباع نمط حياة أكثر استدامة علاوة على الدور الكبير الذي تلعبه هذه المجمعات في تخفيض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وتحقيق التنمية البيئية المستدامة.

المبحث الرابع – التحديات التي تواجه تحقيق التنمية الإسكانية المستدامة بدولة الإمارات العربية المتحدة:

يواجه قطاع الإسكان بدولة الإمارات العربية المتحدة جملة من التحديات تعيق تقدم الدولة نحو تحقيق التنمية الإسكانية المستدامة ويمكن إيجاز أهم هذه التحديات بالاتي:

أولاً- تحديات التمويل الإسكاني:

يرتبط التمويل بثلاث قضايا رئيسة هي:

1- قدرة البرامج الحكومية الإسكانية على الوفاء بطلبات الإسكان:

تشير استراتيجية برنامج الشيخ زايد للإسكان إلى أن أحد جوانب الضعف التي تواجه البيئة الداخلية للبرنامج هي قدرته على إنجاز الطلبات المتراكمة لديه، وبالتالي محدودية الموارد المالية للبرنامج، وهذا يرجع إلى الاعتماد بصفة رئيسة إلى الاعتماد الأساسية على الإعانة الحكومية ذات القيمة الثابتة، والتي تمثل المورد الأساسي لتمويل موازنة البرامج والتي تبلغ (640) مليون درهم سنوياً.

2- غياب مفهوم المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات القطاع الخاص تجاه تنفيذ البرامج الإسكانية:

بالرغم من دعوات برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية على تعبئة القطاع الخاص للمساهمة في النمو الحضري بواسطة جملة من الحوافز كالحوافز الضريبية، وذلك لتشجيعه على تخصيص جزء من الأراضي المزودة بالخدمات لإقامة الموافق العامة والمساكن وخاصة للفئات المحتاجة، غير أن الشواهد في دولة الإمارات العربية المتحدة تشير إلى ضعف الدعم الذي تقدمه مؤسسات القطاع الخاص ولاسيما الشركات العقارية لدعم برامج الإسكان بالدولة. ومن الملفت للنظر بان إحجام هذه المؤسسات لا يتناسب مع التسهيلات والمزايا التي تقدمها الدولة للقطاع الخاص، ولا مع حجم الأرباح القياسية التي يحققها.

3- القدرة المالية للأفراد لشراء أو بناء المساكن:

يُعد الحصول على مسكن وبسعر ميسر ومتلاءم مع قدرة الأفراد الشرائية الحالية أو في المستقبل المنظور أحد المعاني الهامة المتضمنة لمفهوم التنمية المستدامة، غير من مؤشرات السوق تشير إلى ارتفاع الأسعار المرتبطة بقطاع العقارات مما يصعب على ذوي الدخل المحدود والمتوسط من الحصول على المساكن والأراضي.

ثانياً- غياب قواعد بيانات إسكانية موحدة وغياب نظم إدارة المعلومات الحضرية:

بالرغم من توصيات مؤتمر مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في إسطنبول بشأن الاستيطان البشري عام 1996 على إنشاء مراصد حضرية وطنية في كل بلد بوصفها آلية لجمع وتحليل وإعداد المؤشرات الحضرية

اللازمة لتصميم ومتابعة سياسات التنمية الحضرية، غير إننا نلاحظ غياب أي مرصد حضري بدولة الإمارات العربية المتحدة. علاوة على ذلك فإن الدولة تفتقر إلى قاعدة بيانات إسكانية موحدة نظراً لغياب التنسيق بين الجهات المعنية بالإسكان في الدولة[27].

ثالثاً-البيئة التشريعية المنظمة للقطاع الإسكاني:

تشير استراتيجية برنامج الشيخ زايد للإسكان بأن إحدى التحديات الرئيسة التي تواجه البرنامج هي التغير السريع في نمطية ومتطلبات الحياة في المجتمع المحلي قياساً مع البطء في آلية تغيير القوانين والتشريعات الخاصة بالتعامل مع مستحقي منح وقروض البرنامج.

فعلى سبيل المثال تفتقر الدولة لمجموعة من التشريعات والقوانين المنظمة للقطاع العقاري كقانون ينظم الملكية العقارية على المستوى الاتحادي والمنظمة حالياً بواسطة القوانين المحلية في بعض الإمارات، مما أوجد تفاوتاً في ضوابط الملكية للأجانب. كما يعد قانون الرهن العقاري أحد القوانين التي يجب أن تسن لها القوانين المنظمة لها، باستثناء إمارة دبي والتي أصدرت قانون الرهن التامين في عام 2008 بقصد تنظيم سوق التمويل العقاري وضبط العلاقة بين قنوات التمويل والعلاقات بين شركات التطوير العقاري والمستثمرين، خاصة مع تنامي السوق العقاري في الدولة، حيث تمتلك دولة الإمارات العربية المتحدة محفظة عقارية قوية تشمل حوالي (744) مشروعاً عقاريا قيد التنفيذ بقيمة (123) مليار دولار[28].

رابعاً-القضايا الإسكانية المتعلقة بالعمالة الأجنبية الوافدة:

يمثل تزايد أعداد العمالة الأجنبية الوافدة لدولة الإمارات العربية المتحدة تحدياً كبيراً للسياسات الإسكانية المستدامة، مما يمثله من ضغط كبير على خدمات البنى التحتية في المجمعات السكنية، ومن ناحية يميل بعض الوافدين إلى الهجرة العائلية والتي تشجع على استيطان هؤلاء الوافدين مما يؤدي إلى زعزعة استقرار وأمن الاحياء السكنية، كما تعتبر ظاهرة انتشار سكن العزاب الوافدين في وسط الأحياء السكنية للعائلات وفي ظروف معيشية صعبة إحدى القضايا التي تحد من التطور الحضري.

خامساً-التضخم:

يؤثر التضخم بشكل سلبي على التنمية الاسكانية المستدامة من خلال تقليله لفرص الأفراد من الحصول على مسكن ملائم، ويرتبط التضخم في هذا القطاع بمسألتين:

1- ارتفاع أسعار مواد البناء مما يحد من قدرة الأفراد على تشييد منازلهم أو صيانتها.

2- ارتفاع أسعار الإيجارات السكنية بصورة تهدد فرص ذوي الدخل المحدود والمتوسط من الحصول على سكن مناسب، فعلى سبيل المثال ارتفعت الإيجارات السكنية في دبي بنسبة (16.4٪) بنهاية شهر مارس 2014 مقارنة بالأسعار في نهاية شهر مارس من العام 2013[29].

الخاتمـــــة

شهد قطاع الإسكان بدولة الإمارات العربية المتحدة اهتماماً متزايداً طيلة العقود الأربعة المنصرمة وتجسد هذا الاهتمام في سن التشريعات والقوانين واللوائح المنظمة لعمل هذا القطاع، واستحداث مؤسسات سواء الصعيد الاتحادي أو المحلي تعنى بتنفيذ وتطبيق برامج الخطط والسياسات المتعلقة بإسكان المواطنين بصفة عامة وذوي الدخل المحدود بصفة خاصة، ومن هذه المؤسسات على سبيل المثال مؤسسة الشيخ زايد للإسكان، هيئة أبو ظبي للإسكان، ومؤسسة محمد بن راشد للإسكان.

واتخذت عملية توفير السكن للمواطن بدولة الإمارات العربية المتحدة أشكالاً مختلفة منها:

- المسكن الحكومي المجاني المنفذ للمواطنين محدودي الدخل.
- مساعدات مادية للمواطنين الذين تتوافر لديهم أرض سكنية لبناء مسكن، أو من لديهم سكن ويريدون إدخال إضافات أو تحسين عليه.
- قروض طويلة الأجل بدون فوائد.

واتسمت التجربة الإماراتية بميزة فريدة حيث قامت بإنشاء مؤسسة الشيخ زايد للإسكان والتي أخذت على عاتقها تطبيق برامج مميزة في مجال الإسكان سواء من خلال تقديم المنح أو القروض والتي استفادت منها أكثر من (27) ألف أسرة إماراتية.

كما وأخذت دولة الإمارات تتبنى نهجاً جديداً يتمثل ببناء المجمعات السكنية البيئية التي تأخذ بعين الاعتبار أسس الاقتصاد الأخضر، ومعايير المباني الخضراء التي تتسم بخفض استهلاك الطاقة واستخدام طاقات نظيفة تسهم في الحد من انبعاثات غاز

ثاني أكسيد الكربون. كما والتزمت الدولة بأجندة الموئل المتعلقة بحق الحصول على المأوى والمتمثلة بضمان الحيازة القانونية الآمنة للأراضي، وتأمين حق الإنسان في المسكن المناسب، وتوفير الإسكان والأراضي بالتكاليف الميسورة، علاوة على توفير الخدمات الأساسية المتوافقة مع البيئة.

وبالرغم من النجاح الذي حققته دولة الإمارات العربية المتحدة في مجال توفير الوحدات السكنية لمواطنيها، غير أن هناك جملة من التحديات تواجه التنمية الإسكانية المستدامة بالدولة تتمثل بتحديات التمويل للمشاريع الإسكانية، وغياب قواعد بيانات إسكانية موحدة وغياب نظم إدارة المعلومات الحضرية، والبيئة التشريعية المنظمة للقطاع الإسكاني، وتحدي المسائل الإسكانية المرتبطة بالعمالة الأجنبية الوافدة، علاوة على تحدي ارتفاع أسعار مواد البناء وارتفاع أسعار الإيجارات السكنية.

إن تحقيق رؤية الإمارات **2021** المتعلقة بقطاع الإسكان ومواجهة التحديات التي تواجه قطاع الإسكان وتحقيق التنمية الإسكانية المستدامة تتطلب تبني المقترحات التالية:

1- زيادة الموارد المالية المخصصة لبرنامج زايد للإسكان من خلال تخصيص 5٪ من العوائد الاستثمارية لجهاز أبو ظبي للاستثمار لإنشاء صندوق لصالح الأجيال الإماراتية القادمة، لضمان مورد مالي إضافي، يضمن مصلحة الأجيال في الحصول على قروض ومنح برنامج الشيخ زايد للإسكان

2- تشجيع وترسيخ مبادئ الشراكة مع القطاع الخاص واستصدار التشريعات لتسهيل عمل القطاع الخاص كشريك في عملية إنتاج وتوفير المسكن لذوي الدخل المحدود. من خلال تقديم مجموعة من الحوافز لمؤسسات القطاع

الخاص المساهمة في تمويل البرامج الإسكانية، كإعطائها الأولوية في الحصول على المناقصات الحكومية، وتخفيف الرسوم الإدارية المتعلقة بأنشطتها.

3- إنشاء مرصد حضري وإسكاني على مستوى الدولة وعلى مستوى كل إمارة وتضمني هذه المراصد مؤشرات حضرية وإسكانية تسهم في الارتقاء بالسياسات الإسكانية وتوفر قاعدة علمية وواقعية للبيانات والمعلومات لدعم متخذي القرار في إصدار القرار المناسب في مجالات التنمية الحضرية والإسكانية.

4- دراسة الاتجاهات التي تتبنها سياسات الإسكان الأوروبية واليابانية فيما يرتبط بتحسين النوعية العامة لمعايير المعيشة في المساكن، بما في ذاك البيئات السكنية، وفي الوقت ذاته توفير متطلبات أولئك الذين يجب تلبية احتياجاتهم وفق اعتبارات خاصة، ومن بينهم الأسر أو الأفراد محدودي الدخل.

5- ربط السياسة الإسكانية بالسياسات الأخرى في قطاعات التعليم، والصحة، والتنمية الاجتماعية.

6- إنشاء مجلس وطني أعلى للإسكان تندرج تحته كافة البرامج الإسكانية بالدولة على الصعيدين الاتحادي والمحلي.

7- التوسع في بناء المجمعات السكنية البيئية لضمان تحقيق التنمية الإسكانية المستدامة، والتركيز على تعزيز الاتجاه في الاستثمار في قطاع المباني الخضراء.

الهوامش والمصادر

1- يونس على الصوابة، استعراض التمكين من حيازة الأرض والمسكن في دولة الإمارات العربية المتحدة، بحث مقدم إلى، المؤتمر الإقليمي لسياسات الإسكان، أبو ظبي، 12-14 أكتوبر، 2008، ص 4-5

2- للمزيد من التفاصيل انظر:

وزارة الاشغال العامة، القانون الاتحادي رقم (11/ 2007) لتمليك المساكن الحكومية، أبو ظبي، 2007.

3-*http://albayan.ae/across-the-uae/news-and-report/2013-06-19-1.1906624?ot=ot*

4- https://www.szhp.gov.ae/default.aspx

5-https://szhp.gov.ae/StrategicPlan.aspx -3

6-وزارة الاعلام، الكتاب السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي، 2013، أبو ظبي، 2014، ص239.

8- للمزيد من التفاصيل حول مؤسسة محمد بن راشد للإسكان انظر:

http://www.mrhe.gov.ae/sites/ar/QualityExcellence/Pages/default.aspx

8-للمزيد من التفاصيل انظر:

http://www.argaam.com/aarticle/articleedetail/preview/346334

9-Ahmed, Globalization and Architectural Behavior in the United Arab Emirates: Towards Reformation of Humanitarian Architecture, University of Wolver Hampton, 2011, P.124-125

10-مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، استراتيجيات الإسكان في دول مجلس التعاون وبعض الدول الأوربية، استطلاعات الرأي، العدد(2)، 2009، ص8

11-https://szhp.gov.ae/Documents/OpenData/2013/0004.pdf

12 - http://albayan.ae/across-the-uae/news-and-report/2013-06-19-1.1906624?ot=ot

13-قطاع الإسكان يحتل الأولوية في الإمارات، أرقام، 18/ 6/ 2013.

14-المصدر السابق.

15-United Nations Commission on Sustainable Development, Indicators of Sustainable development: Frame work and Methodologies, New York, 2001, 300-302

16-صندوق الأمم المتحدة للسكان، حالة سكان العالم 2013، نيويورك، 2013، ص 108

17-المصدر السابق، ص 108

18-United Nations, World Population Prospects: the2012 2013revision Population Database, New York,

19-World Bank Group, World Development Indicators, 2016,Washington, 2016, P.52

20- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2016، أبو ظبي، 2016، ص 34

21-الدستور الدائم لدولة الإمارات العربية المتحدة، المادة، 21.

22-نوزاد عبد الرحمن الهيتي، التنمية المستدامة: الإطار العام والتطبيقات دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجاً، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2009، ص 141

23-للمزيد من التفاصيل انظر:

http//www.alkhaleej.ae/home/print/f53c9315-c755-48f7-a351-9dc93baa2e5a/a63514

24-United Nations Development Programe (UNDP), Human Development Report, 2014, New York, 2016, P.198

25-
http://data.albankaldawli.org/indicator/SH.H2O.SAFE.UR.ZS

26-برنامج الشيخ زايد للإسكان-إدارة الخدمات الهندسية، مشاريع المجمعات البيئية، نوفمبر، 2013، ص 14-19

27-المجلس الوطني الاتحادي، دراسة برلمانية تحليلية حول موضوع التنمية الإسكانية المستدامة، مقدمة إلى مؤتمر نحو تنمية إسكانية مستدامة، أبو ظبي، 2-3 أكتوبر، 2008، ص 5

28- http://www.alhayat.com/Articles/3474467

29-http://www.alittihad.ae/details.php?id=58626&y=2014

الفصل الرابع

البيئة الاستثمارية ودورها في جذب الاستثمار بدولة الإمارات العربية المتحدة

مُقدّمة

يُعد موضوع البيئة الاستثمارية ودورها في جذب الاستثمار أحد أهم الموضوعات التي حظيت بالاهتمام من مختلف الاقتصادات المتقدمة والنامية، وكذلك المنظمات والهيئات الاقتصادية الدولية والإقليمية ذات الصلة بدراسات بيئات الاستثمار وضمانه، والتي وضعت المؤشرات الخاصة بجاذبية الاستثمار وضمان الاستثمار، كما قامت الدول بإنشاء المؤسسات التي تعنى بالترويج للاستثمار وجذبه.

اهتمت دولة الإمارات العربية بتوفير البيئة المناسبة لجذب الاستثمارات الأجنبية وذلك لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، وهو ما أكدت عليه رؤية الإمارات **2021** التي أشارت إلى إن بناء اقتصاد مستدام ومتنوع يتم من خلال تحفيز ريادة الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

وفي هذا الإطار، فقد قامت الدولة بتطوير القوانين واللوائح المعنية بالاستثمار والبيئة الاستثمارية، كقانون الشركات التجارية رقم (2) لعام **2015**: الجامعٌ للعديد من المسائل المتعلقة بتنظيم عمل الشركات التجارية طبقاً للمتغيرات العالمية وخاصة ما يتعلق بتنظيم قواعد الحوكمة وحماية حقوق المساهمين والشركاء، وتعزيز المسؤولية المجتمعية للشركات، واستحداث الشركات القابضة وكذلك القانون الاتحادي رقم (4) لعام **2012** بشأن التنافسية، وهي الأن بصدد إصدار قانون جديد ينظم الاستثمار الأجنبي يتماشى مع تبني الدولة لسياسات التنويع الاقتصادي الذي يمثل الحل الأمثل لتحقيق تنمية مستدامة في مستقبل أقل اعتماداً على الموارد النفطية، كما وقامت الدولة بإنشاء المناطق الحرة في أنحاء البلاد كافة التي أسهمت بشكل كبير في جذب الاستثمارات الأجنبية.

وقد ساهمت البيئة الاستثمارية المناسبة في الاقتصاد الإماراتي في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ارتفعت قيمة الاستثمار الأجنبي الوارد لدولة الإمارات من قرابة (1.9) مليار دولار عام 2001 إلى نحو (11) مليار دولار عام 2015 كما وصل رصيد هذه الاستثمارات في دولة الإمارات العربية المتحدة عام 2015 نحو(111) مليار دولار وهو ما يشكل (13.6٪) من مجمل أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية.

وكان حصاد هذا التطور أن صنفت دولة الإمارات ضمن أفضل (30) اقتصاداً على الصعيد العالمي في المؤشر العام لضمان جاذبية الاستثمار، حيث جاءت بالمرتبة (29) في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار للعام 2016.

تهدف الدراسة إلى ما يلي:

- التعريف بالبيئة الاستثمارية بدولة الإمارات العربية المتحدة، وبيان أهميتها في جذب الاستثمارات بمختلف أنواعها.
- بيان الإجراءات والتشريعات ذات العلاقة بالبيئة الاستثمارية في دولة الإمارات.
- تحليل الواقع الاستثماري وجاذبية الاستثمار بدولة الإمارات العربية المتحدة.
- الخروج بتوصيات تضمن تعزيز البيئة الاستثمارية الجاذبة للاستثمار، وتعزز من جهود الدولة في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة.

ستتناول في هذه الفصل بيان الأطر التشريعية والمؤسسية المنظمة لبيئة الاستثمار، وتحليل البيئة الاستثمارية من خلال بعض المؤشرات الدولية ذات الصلة بالمناخ الاستثماري وقياس تأثير ذلك بالاعتماد على مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، وتسليط الضوء على السياسات والإجراءات المحفزة للاستثمار التي تبنتها حكومة الإمارات وانعكاساتها على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة لدولة الإمارات العربية المتحدة.

المبحث الأول
الإطار العام التشريعي والمؤسسي

يُنظم عمل النشاط الاقتصادي بقطاعاته كافة في دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال جملة من التشريعات والأنظمة التي تؤثر على بيئة الاستثمار سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وفيما يلي توضيحاً لذلك:

1) التشريعات والقوانين:

قامت دولة الإمارات العربية المتحدة بتشريع العديد من القوانين التي تسهم في خلق بيئة محفزة للاستثمار كقانون رأس المال الأجنبي وقانون مكافحة الغش، وقانون الشركات، وقانون العمل، وقانون المصرف المركزي، وقانون المنافسة، وقانون حماية الملكية الفكرية وغيرها من القوانين التي تشجع على إيجاد مناخ استثماري جاذب للاستثمارات الأجنبية، وفيما بيان بأهم هذه القوانين:

أ) قانون المنافسة رقم (4) لعام 2012:

يهدف القانون الاتحادي رقم (4) لسنة 2012 بشأن تنظيم المنافسة إلى تعزيز المنافسة ومكافحة الممارسات الاحتكارية من خلال توفير بيئة محفزة للمنشآت من أجل تعزيز الفاعلية والتنافسية ومصلحة المستهلك وتحقيق تنمية مستدامة في الدولة والمحافظة على سوق تنافسية محكومة بآليات السوق بما يتفق مع مبدأ الحرية الاقتصادية من خلال حظر الاتفاقيات المقيدة وحظر الاعمال والتصرفات التي تقضي إلى إساءة استغلال لوضع مهيمن، ومراقبة عمليات التركز الاقتصادي وتجنب كل ما من شأنه الإخلال بالمنافسة أو الحد منها أو منعها [1].

ب) قانون الشركات التجارية رقم (2) لعام 2015:

يُعد تشريع قانون الشركات التجارية الجديد نقلة نوعية في الإطار القانوني والتنظيمي للاقتصاد الإماراتي لما تضمنه من تغيرات تواكب المستجدات الحاصلة في بيئة الأعمال بدولة الإمارات. وتُستند في ذات الوقت على أفضل الممارسات العالمية في مجال قانون الشركات. وينسجم القانون رقم (2) لسنة 2015 بشأن الشركات التجارية مع رؤية الإمارات 2021 في عنصرها الثالث والذي على أكد ضرورة صياغة الأطر القانونية وتقديم الخدمات الحكومية بما يوفر بيئة فعالة تحتاجها المؤسسات كي تنمو وتزدهر وتسوق أفكارها المبدعة.

أن من أهم مزايا القانون والذي يتضمن (378) مادة موزعة على (12) فصلاً هو أنه جامعٌ للعديد من المسائل المتعلقة بتنظيم عمل الشركات التجارية طبقاً للمتغيرات العالمية وخاصة ما يتعلق بتنظيم قواعد الحوكمة وحماية حقوق المساهمين والشركاء، وتعزيز المسؤولية المجتمعية للشركات، واستحداث الشركات القابضة، وحصر حق طرح أوراق مالية للاكتتاب العام للشركات المساهمة، وتنظيم عقود تأسيس الشركات ذات المسؤولية المحدودة[3].

ج) قانون الاستثمار الأجنبي:

تنظم أنشطة الاستثمار الأجنبي بدولة الإمارات بموجب القانون الاتحادي للاستثمار المعمول به في سبع إمارات والذي يحل محل القوانين "المحلية" بكل إمارة. بالإضافة لذلك، يوجد بكل إمارة مناطق حرة لكل منها قوانينها وتشريعاتها الخاصة التي قد تختلف عن قوانين الإمارات المتحدة (وتختلف أيضًا من منطقة حرة لأخرى مع وجود كثير من العناصر المشتركة) حيث أنها قد تم صياغتها لتسهيل

ممارسة الأعمال للأجانب. على سبيل المثال (مركز دبي المالي العالمي – المنطقة الحرة للخدمات المالية)، تم الاستعانة بالقانون الإنجليزي كقانون سائد بهدف تسهيل هذه الأنشطة.

ويسمح النظام الأساسي للشركة / وتسمح القوانين بممارسة العديد من الأنشطة للشركة الواحدة. يتم ترخيص النشاط لكل كيان مذكور أعلاه على النحو التالي:

- بالنسبة لشركة منطقة حرة، يجب الحصول على ترخيص تجاري لكل نشاط ستمارسه الشركة كالاستشارات أو التجارة، إلخ ويَسمح بحيازة الأسهم أو مشاركة رأس المال.
- بالنسبة للشركات الخارجية، يُسمح بممارسة العديد من الأنشطة في الشركة الواحدة.

وبهدف معالجة كافة الثغرات في القانون الحالي للاستثمار عملت الدولة على وضع قانون جديد ينظم أعمال الاستثمار الأجنبي من المؤمل أن يصدر قريباً بعد إقرار من المجلس الاتحادي للدولة. ويتيح القانون الجديد ما يلي:

- إنشاء ملعب ربح مثمر ومستدام للمواطنين الإماراتيين والمالكين الأجانب على حد سواء، وتحديد ملكية المستثمرين الأجانب بنسبة 94 ٪.
- قصر مدة تصاريح العمل الممنوحة للاختصاصيين على ثلاث سنوات .
- يُفضل ويتعين على الحكومة التخلي عن نسبة الـ (51٪) المفروضة على الملكية وذلك في مشروعات الاستثمار الأجنبي ذات الصلة.

- فرض معدل ثابت لضريبة الشركات يتراوح بين 5-8 ٪على المستوى الوطني وإلغاء نظام الاستثمار المحلي والأجنبي بالدولة .
- تشجيع الشفافية في قانون العمل ومنح تأشيرات أطول أو دائمة للاختصاصيين المؤهلين والمستثمرين الأجانب في القطاعات الموصي بها أعلاه بناءً على تدفق رؤوس الأموال أو نوع المشروع أو المؤهلات.
- التركيز على تطوير التخصص في مهارات محددة لدى مواطني الإمارات .
- إصدار تصاريح عمل أطول للعمالة الماهرة وغيرها من الفئات المطلوبة .
- فرض قيود على منح تصاريح عمل للعمالة غير الماهرة .
- وضع استراتيجية تسويق قصيرة الأجل تستهدف تعزيز الإمارات كمقصد للاستثمار.
- إعطاء أولوية الاشتراك للعناصر المحلية في نشاط الشركات لتعزيز الروابط الداخلية[3].

2) الإطار المؤسسي :

يشمل الإطار المؤسسي المنظم للأنشطة والإجراءات التي تخص عملية الاستثمار في دولة الإمارات جملة من الأطر المؤسسية التي تقدم خدمات للمستثمرين وللشركات التي تستهدف الاستثمار داخل دولة الإمارات ومن أهمها ما يلي:

أ) المناطق الحرة:

تُعد دولة الإمارات اليوم من أكثر دول الشرق الأوسط احتضانا لمناطق حرة، حيث توجد فيها (38) منطقة تتوزع على إمارات الدولة السبع كافة، وتستحوذ دبي على أكثر

من (70٪) من هذه المناطق، وتوجد الآن سبع مناطق قيد الإنجاز منها خمس مناطق في إمارة دبي[4].

وتم عام 1985، تدشين أول منطقة بدولة الإمارات هي منطقة جبل علي الحرة، التي توفر مناخاً حراً للتجارة، مقدمة إعفاءات جمركية على الصادرات والواردات تشجيعاً منها للشركات لتأسيس أعمال لها، وتحفيز التجارة في الإمارة. وتوفر المناطق الحرة بالإمارات للمستثمرين باقة من التسهيلات المهمة التي يسعى إليها أغلبهم وهي: ملكية مطلقة للشركات الأجنبية، إعفاءات ضريبية على الصادرات والواردات، عدم وجود قيود على العمل، حرية الحركة لرأس المال. كما وتتوفر في المناطق الحرة التسهيلات الأخرى المتمثلة بالآتي:

- إجراءات معاملات الحصول على التراخيص خلال 24 ساعة.
- توفير أفضل الشروط والظروف المثالية للأعمال والمشاريع التجارية.
- مرافق بنية تحتية مميزة.
- تسهيل إجراءات الكفالة والتأشيرات لجميع العاملين والموظفين.
- إنجاز المعاملات بأسرع وقت من خلال النافذة الواحدة.
- يسمح للمنتجات التي تنتج بالمناطق الحرة بالتداول في السوق المحلي عبر وكيل[5].

وتتوافق المناطق الحرة بالإمارات مع المواصفات العالمية وأصبحت وجهة استثمارية مرغوبة بفضل قدرتها على تلبية كافة المتطلبات، وتشجيع الاستثمار الأجنبي، من خلال إتاحة الملكية الأجنبية بنسبة 100 ٪، وجعلها معفاة من الضرائب والرسوم الجمركية.

تسهم المناطق الحرة في الإمارات بشكل فعال في جذب الاستثمارات من كافة أنحاء العالم، خاصة أن التكامل بين المناطق الحرة في الدولة جعلها قادرة على الاستقطاب كلّ في مجال تخصصها، فهناك المنطقة الحرة الطبية والمنطقة الحرة العلمية، ودور النشر والتعدين والمعادن الثمينة والذهب، ولا يوجد شك في وجود نظرة شاملة تكاملية غير تنافسية، فكل منطقة تختص باتجاه معين ولا يوجد منافسة حقيقية بينها نتيجة للتخصص الذي تسعى إلى توفيره كل منها على حدا.

أُنشئت المنطقة الحرة في جبل علي، والمنطقة الحرة في مطار دبي، ومدينة دبي الطبية، وواحة دبي للسيليكون، والعديد من المناطق الحرة الأخرى للقيام بغرض مُحدَّد، وهو تسهيل الاستثمار، كما تُعدّ إجراءات الاستثمار في المناطق الحرة بسيطة نسبيًا. تَضُمّ المناطق الحرة صناعات مُحدَّدة، بحيث تجمع بين الشركات المتقاربة في التوجهات؛ ما يسمح بالاستفادة من البنية التحتية التي تحتاج إليها لإدارة أي شركة بسهولة.

وغني عن البيان، فإن المناطق الحرة صُمِّمت بوصفها خطوة تُكمل وتسهم في تحقيق النمو والتطور في دبي، إلا أن وضعها القانوني يتّسم بمزايا فريدة نوعًا ما، حيث يتمّ التعامل مع الشركات العاملة هناك باعتبارها شركات أجنبية، أو على أنها تعمل خارج الإمارات العربية المتحدة لأغراض قانونية ممّا يعني أنّ خيار القيام بالأعمال في المناطق الحرة يقدِّم أكبر فائدة ممكنة للشركات التي تعتزم الاعتماد على دبي بوصفها مركزًا إقليميًا للتصنيع أو التوزيع، حيث أن معظم هذه الأعمال التجارية أو كلها سيكون خارج الإمارات العربية المتحدة[6].

ب) إدارة الترويج التجاري والاستثمار

تولى ادارة الترويج التجاري والاستثمار التابعة لوزارة الاقتصاد بعض الاختصاصات ذات الصلة بعملية الجذب الاستثماري تتمثل بالآتي:

- تنظيم ندوات ومؤتمرات ولقاءات تجارية ترويجية خارج الدولة وتوظيف وسائل الاعلام المتاحة للتعريف بإمكانيات الدولة الاقتصادية كبلد جاذب للاستثمارات ومصدر للسلع والخدمات التنافسية.
- توفير البيئة الاستثمارية الجاذبة وتنسيق جهود السلطة المختصة الاتحادية والمحلية في هذا المجال وذلك عبر رصد ومتابعة وتقييم اداء الاستثمارات الاجنبية بالدولة والعمل على تذليل الصعوبات التي قد تعترض المشاريع الاستثمارية.
- العمل على توحيد وتبسيط اجراءات تسجيل وترخيص المشاريع الاستثمارية مع السلطات المختصة المحلية.
- توفير الدعم الكامل للمستثمرين وتلقي ودراسة طلبات المستثمرين الاجانب المستندة على الموافقة الاولية للجهة المحلية المختصة وتسوية النزاعات صلحا التي قد تنشأ ما بين المستثمر والسلطة المختصة فيما يخص تسجيل وترخيص وعمل المشروع الاستثماري.
- اعداد التقارير ونشر البيانات والمعلومات الاستثمارية حول البيئة الاستثمارية ونشاطاتها في الدولة بشكل دوري وتحديد الايجابيات[7].

المبحث الثاني
تقييم البيئة الاستثمارية بدولة الإمارات
من واقع المؤشرات الدولية

تُعد المؤشرات الدولية التي تصدر عن المنظمات والهيئات العالمية التي تُعنى بمختلف القضايا الاقتصادية والسياسية والمؤسسية من أهم المعايير التي تعتمد اليوم لتقييم مدى سلامة وجاذبية مناخ الاستثمار، حيث أثبت العديد من الدراسات والوقائع أن هناك دلالة إحصائية قوية بين ترتيب الدولة في هذه المؤشرات وبين حجم ما تستقطب من استثمارات أجنبية بشقيها المباشرة وغير المباشرة، وأن المستثمرين ومتخذي القرار يسترشدون بمدلولاتها التأشيرية، وفيما يلي توضيحاً لأهم هذه المؤشرات:

1) المؤشر المركب للمخاطر القُطرية:

تُعرف المخاطر القطرية بأنها التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المحتملة التي يمكن أن تحدث في المستقبل في دولة ما، وتؤثر في بيئة الاستثمار والأعمال فيها، من ثم تنعكس سلباً على المؤشرات المالية للأعمال والمشاريع، لاسيما معدلات الأرباح وقيم الأصول، وتؤثر على رغبة وقدرة الشركات العاملة بتلك الدولة على سداد التزاماتها الخارجية في مواعيد استحقاقها.

ولقياس المخاطر القُطرية يجب تتبع ورصد وتحليل وتوقع العديد من المتغيرات في مجالات عدة، من بينها المخاطر السياسية وتشمل التوترات الداخلية والخارجية، ومخاطر سوء إدارة الاقتصاد الكلي التي تنجم عن قرارات اقتصادية غير مدروسة، لاسيما تلك التي تتعلق بالسياستين النقدية والمالية. ويصدر هذا المؤشر شهرياً عن

مجموعة (*PRS*) من خلال الدليل الدولي للمخاطر القُطرية (*ICRG*)، منذ عام 1980 لغرض قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار.

وشهد المؤشر المركب للمخاطر القُطرية تحسناً ملحوظاً خلال الفترة (2000-2016)، فبعد أن كان تندرج ضمن الدول التي تتمتع بدرجة مخاطر منخفضة عام 2000 أصبحت منذ عام 2005 ضمن الدول التي تتمتع بدرجة مخاطر منخفضة جداً.

جدول(1) دولة الإمارات العربية المتحدة في المؤشر المركب للمخاطر القُطرية للفترة (2000-2016)

السنة	المخاطرة
2000	درجة مخاطرة منخفضة
2005	درجة مخاطرة منخفضة جداً
2010	درجة مخاطرة منخفضة جداً
2011	درجة مخاطرة منخفضة جداً
2012	درجة مخاطرة منخفضة جداً
2013	درجة مخاطرة منخفضة جداً
2014	درجة مخاطرة منخفضة جداً
2015	درجة مخاطرة منخفضة جداً
2016	درجة مخاطرة منخفضة جداً

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في البلدان العربية، سنوات مختلفة.

ويرجع التصنيف المتقدم الذي حصلت عليه دولة الإمارات في المؤشر المركب للمخاطر القطرية إلى حالة الاستقرار السياسي العالمي التي تتمتع بها، حيث تُعد من أكثر دول العالم استقراراً، علاوة على الاستقرار الاقتصادي والمالي الناجم عن تبني قرارات اقتصادية مدروسة، لا سيما تلك التي ترتبط بالسياسات المالية والنقدية، إضافة إلى سلامة النظام المالي وكفاءته.

ويعكس التصنيف المرتفع لدولة الإمارات العربية المتحدة في مؤشر المخاطر القُطرية حقيقة المناخ الاستثماري الجاذب للاستثمارات الأجنبية بأشكالها كافة، ومتانة الاقتصاد الإماراتي وقوته في مواجهة الأزمات الاقتصادية والمالية، وهو ما أشارت إليه تقارير المنظمات الدولية المعنية بالشأن الاقتصادي والمالي، إذ من المتوقع أن يحقق الاقتصاد الإماراتي نمواً موجباً قدره (2.5٪) عام 2017و (3.1٪) خلال العام 2018[8].

ومن المتوقع أن يستمر التصنيف الحالي لمؤشر المخاطر القُطرية " درجة مخاطر منخفضة جداً" على حاله خلال السنوات القادمة لاسيما مع استمرار كفاءة إدارة الاقتصاد الكلي، والوضع السياسي المستقر لدولة الإمارات العربية المتحدة.

2) مؤشر الحرية الاقتصادية:

يُعد مؤشر الحرية الاقتصادية الذي يصدر سنوياً عن مؤسسة ***Heritage Foundation & wall Street Journal***، أحد أكثر المؤشرات شيوعاً لقياس الحرية الاقتصادية وتتجسد أهميته من توضيحه لعلاقات الارتباط بين الحرية لاقتصادية والقيم الاقتصادية والاجتماعية الإيجابية، ويتألف المؤشر من (50) متغيراً اقتصادياً جمعت في (10) مؤشرات فرعية من الحرية تتمثل

بالآتي: حرية التجارة، الحرية الضريبية، الإنفاق الحكومي، الحرية النقدية، حرية الاستثمار الحرية المالية، حقوق الملكية، محاربة الفساد، وحرية العمل. وبهدف تحسين الفهم التحليلي والعرض، فقد جرى وضع المؤشرات العشرة للحرية الاقتصادية في أربع فئات عريضة تمثل دعائم الحرية الاقتصادية، وهي:

- سيادة القانون(حقوق الملكية، والتحرر من الفساد).
- الحاكمية المحدودة (الحرية الضريبية، والإنفاق الحكومي).
- الكفاءة التنظيمية(حرية الأعمال، حرية العمل، والحرية النقدية).
- انفتاح الأسواق (الحرية التجارية، حرية الاستثمار، والحرية المالية).

وتصنف الدول وفقاً لمؤشر الحرية الاقتصادية إلى ما يأتي:

- حرة ***Free*** (100-80) درجة
- حرة في الغالب ***Mostly Free*** (79.9-70) درجة.
- حرة معتدلة ***Moderately Free*** (69.9-60) درجة.
- غير حرة في الغالب ***Mostly Unfree*** (59.9-50) درجة.
- مكبوتة ***Repressed*** (49.9-40) درجة.

ويلاحظ من تحليل بيانات مؤشر الحرية الاقتصادية الصادر عن مؤسسة "هيرتيدج فاونديشن خلال الفترة (2006-2016) إلى انتقال الإمارات من المرتبة (65) عام 2006 على الصعيد العالمي إلى المرتبة (25) عام 2016 أي حققت تقدماً بـ (40) مرتبةً على الصعيد العالمي والشكل أدناه يبين ذلك.

شكل (1) ترتيب دولة الإمارات في مؤشر الحرية الاقتصادية (2006-2016)

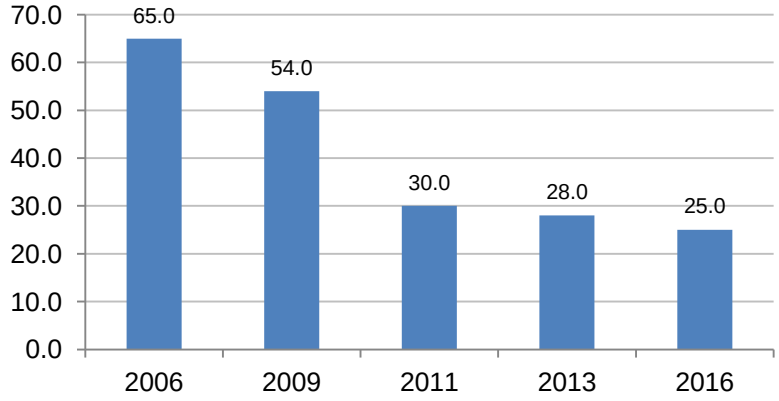

http://www.heritage.org/index/pdf/2016/book/index_2016.pdf

وجدير بالذكر، فإن الإمارات قد تخطت خطية دول متقدمة مثل السويد(26)، وكوريا الجنوبية (27) والنمسا (28)، والنرويج (30) وتبوأت المرتبة الثانية على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بعد البحرين. ،هي بذلك فقد انتقلت من تصنيف الدول ذات الحرية الاقتصادية شبه الكاملة إلى مجموعة الدول التي تصنف بأنها حرة بصفة عامة[9]، ويرجع ذلك إلى أن الإمارات تتمتع بمعدلات تنافسية عالية في العديد من جوانب الحرية الاقتصادية، وأن القيود التجارية تكاد تكون معدومة فيها، علاوة على أن التشريعات والقوانين الحكومية تدعم سياسة السوق المفتوحة.

ويلاحظ حصول تقدم ملحوظ في قيمة جميع المؤشرات الفرعية لمؤشر الحرية الاقتصادية ما بين عامي 2006 و2016 باستثناء حرية الضريبة، وذلك نتيجة لتبني الدولة لضريبة القيمة المضافة والجدول التالي يبين حجم التقدم المحرز في المؤشرات الفرعية خلال العشر سنوات المنصرمة.

جدول (2) درجات دولة الإمارات العربية المتحدة وفق المؤشرات الفرعية لمؤشر الحرية الاقتصادية لعامي 2006و2016

المؤشر	الرصيد	
	2006	2016
حرية ممارسة الأعمال	60.0	79.6
حرية التجارة	74.6	82.8
الحرية الضريبية	99.9	95.0
الإنفاق الحكومي	71.7	76.1
الحرية النقدية	75.7	81.3
حرية الاستثمار	30.0	45.0
الحرية المالية	50.0	60.6
حقوق الملكية	50.0	55.0
مكافحة الفساد	52.0	70.0
حرية العمل	60.7	80.7

http://www.heritage.org/index/country/unitedarabemirates#rule-of-law

ويرجع التقدم الواضح في ترتيب دولة الإمارات العربية المتحدة في مؤشر الحرية الاقتصادية، على الصعيدين الإقليمي والدولي خلال العشرية الجديدة والنصف الأول من العشرية الثانية إلى الاصلاحات الحكومية التي واكبها إطار قانوني يعمل بشكل كفؤة ومستوى فساد أقل بكثير من المتوسط العالمي، وإلى المرونة العالية في إقامة المشروعات التجارية وسياسة الانفتاح التجاري على العالم الخارجي.

3) مؤشر جاهزية الحكومة الإلكترونية:

تقوم إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية بإصدار تقرير دوري يلقي الضوء على تنمية وتطوير الحكومة الإلكترونية في الدول الـ 193 الأعضاء، ويُعد التقرير مرجعاً عالمياً في مجال الحكومة الإلكترونية، وتزداد أهميته كونه يصدر من الأمم المتحدة مباشرة، واستمر في الصدور منذ إطلاقه لأول مرة عام 2003، وأصبح يُجرى هذا القياس مرة كل سنتين اعتباراً من عام 2008.

ويُعد المؤشر العام لتطور الحكومة الإلكترونية مؤشراً مركباً، يقوم على المتوسط الحسابي لثلاثة مؤشرات فرعية، هي مؤشر الخدمات الإلكترونية الذكية، والبنية التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية، ورأس المال البشري.

ويلاحظ بأن دولة الإمارات قد حققت تقدماً فيما يتعلق بمؤشر جاهزية الحكومة الإلكترونية خلال السنوات التسع المنصرمة وارتفع ترتيبها من المرتبة (32) عالمياً عام 2008 إلى المرتبة (29) والشكل التالي يبين ذلك.

شكل (2) ترتيب دولة الإمارات في مؤشر جاهزية الحكومة الإلكترونية 2008-2016

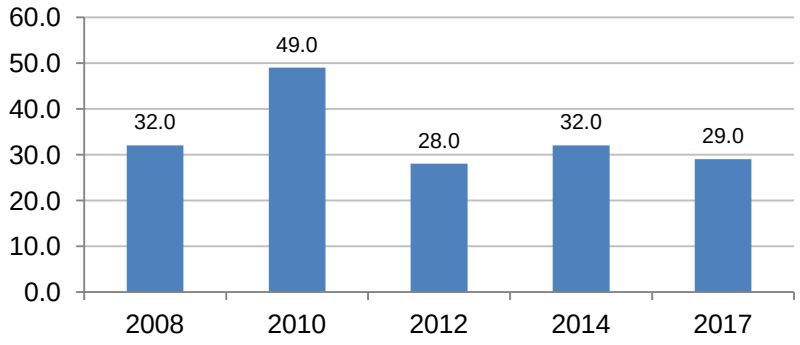

Source: United Nation-Economic & Social Affairs Department-Government Survey, Various Issues

وتُصنف دولة الإمارات اليوم ضمن الدول المتقدمة جداً في العالم في مجال جاهزية الحكومة الإلكترونية وهو تصنيف تبوأه الدول التي تحصل على نسبة أعلى من 75٪ من إجمالي مؤشرات التقرير التي تتجاوز (400) معيار، حيث حصلت على هذه النسبة (29) دولة فقط من إجمالي 193 دولة يغطيها التقرير.

وبحسب تقرير عام 2016، وكانت الإمارات الدولة العربية الوحيدة ضمن المراكز العشر الأولى في مؤشر الخدمات الإلكترونية الذكية لتحتل المركز الثامن عالمياً مع إستونيا، لتتقدم أربعة مراكز من حيث تحصيلها في هذا المؤشر مقارنة بالعام 2014.

وحققت الإمارات المركز الأول في مؤشر الخدمات الإلكترونية الذكية على المستوى العربي حيث أحرزت معدل بلغ (0.8913) وهو أعلى من المتوسط العالمي البالغ (0.4623) [10]، مما يدل على اهتمام الحكومة الإماراتية بتقديم خدماتها بصورة إلكترونية ذكية.

وتستهدف دولة الإمارات العربية المتحدة الوصول للمركز الأول عالمياً في مؤشر الأمم المتحدة للجاهزية الإلكترونية بحلول عام 2021 ولذلك أطلقت حكومة الإمارات الذكية أجندتها التي تحدد خارطة الطريق للوصول للمركز الأول عالمياً بمؤشر الجاهزية الإلكترونية تماشياً مع رؤية الإمارات 2021.

4) مؤشر التنافسية العالمية:

يُعد مؤشر التنافسية العالمية الذي يصدر سنوياً عن المنتدى الاقتصادي العالمي أحد أهم المؤشرات التي تقيس القدرة التنافسية للاقتصاد، ويعطي هذا المؤشر تصوراً عن سياسة الاقتصاد الكلي والمؤسسات وتحفيز الإنتاج والتي تقود بمجملها إلى استدامة النمو الاقتصادي، وتكمن أهمية هذا المؤشر في أنه يسلط الضوء على نقاط

القوة والضعف في الاقتصادات، علاوة على كونه يمثل وسيلة بيد صانعي السياسات في مختلف الدول لتحديد أولويات الاصلاح التي تهدف إلى زيادة الإنتاجية، ورفع المستوى المعيشي لشعوب العالم.

ويتضح من خلال الدراسة التحليلية لتقارير التنافسية العالمية إلى أن دولة الإمارات العربية المتحدة قد حصلت على رقم قياسي (5.3) نقطة، مما آهلها للانتقال من المركز (32) عالمياً عام 2005 إلى المركز (16) عام 2016 من بين (138) دولة شملها تقرير التنافسية للعام (2016-2017)[11]. وانعكس ذلك على مكانة الدولة وموقعها في الخارطة العالمية لتنتزع مواقع متقدمة – ضمن الدول الست عشر الأكثر تنافسية عالمياً، متجاوزة اقتصادات تربعت على عرش سباق التنافسية العالمية لعقود طويلة، كبلجيكا واستراليا وفرنسا وكوريا الجنوبية.

شكل (3) ترتيب دولة الإمارات العربية المتحدة في مؤشر التنافسية العالمية

(2006-2005) و(2017-2016)

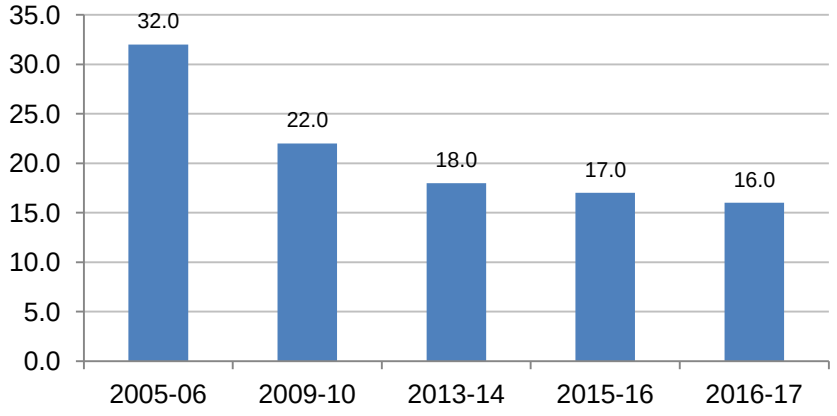

Source: World Economic Forum, The Global Competitiveness Report, Various Years

5) مؤشر أداء الأعمال

ينظر إلى مؤشر سهولة أداء الأعمال الذي يصدر منذ عام 2004 عن مجموعة البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية كأداة إرشادية في تقييم مدى تأثير القوانين والإجراءات المرتبطة بأداء الأعمال على عملية التنمية الاقتصادية في دول العالم، ويتيح عقد مقارنات فيما بينها، إضافة إلى أنه يستعرض تجارب الاصلاح الناجحة في الدول الأخرى حول العالم، مما جعل اهتمام دولة الإمارات العربية المتحدة يتزايد بهدف متابعة وتصحيح أوضاعها.

ويتكون مؤشر سهولة أداء الأعمال من عشرة مؤشرات فرعية، هي: مؤشر تأسيس المشروع،مؤشر تسجيل الممتلكات، مؤشر حماية المستثمر، مؤشر التجارة عبر الحدود، إغلاق المشروع، استخراج التراخيص، الحصول على الائتمان، دفع الضرائب، إنفاذ العقود، الحصول على الكهرباء.

ويشير تقرير سهولة أداء الأعمال إلى أن دولة الإمارات قفزت من المركز (69) عالمياً عام 2004 إلى المركز الـ26 محققة زيادة بـ(43) مرتبة متقدمة على كل دول منطقة الشرق الأوسط والتي يشملها التقرير .

شكل (4) ترتيب دولة الإمارات في مؤشر أداء الأعمال (2004-2017)

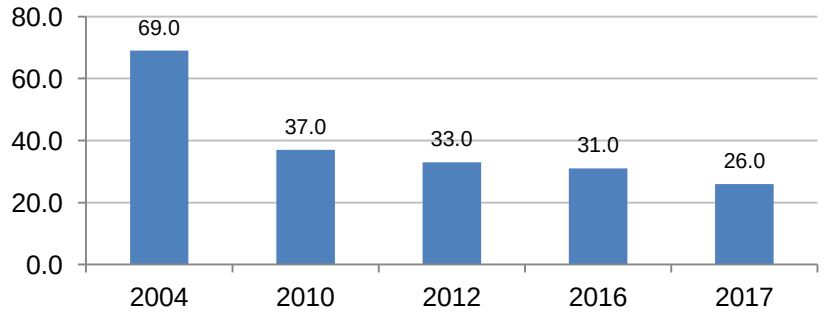

Source: The World Bank, International Finance Corporation, Doing Business, Various Issues

وأوضح تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2017 بأن الإمارات احتلت مركزاً متقدماً ضمن أفضل 20 دولة عالمياً في خمسة من محاور التقرير العشرة وهي كما يلي: المركز الأول عالمياً في محور سهولة دفع الضرائب، والرابع عالمياً في كل من محوري سهولة استخراج تراخيص البناء ومحور سهولة توصيل الكهرباء والمركز التاسع عالمياً في محور حماية المستثمرين الأقلية والمركز الـ11 عالمياً في محور سهولة تسجيل الملكية.

وأشاد تقرير البنك الدولي بجهود المؤسسات الحكومية في الدولة والمبذولة في سبيل تحسين الإجراءات والقوانين المتعلقة بعملية تأسيس الشركات وتسهيل الإجراءات على المستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء. حيث وثق التقرير خمسة تحسينات قامت بها الدولة في كل من محاور بدء النشاط التجاري واستخراج تراخيص البناء والحصول على الكهرباء وتسجيل الممتلكات وحماية المستثمرين الأقلية.

ويبين الجدول (3) وضع الإمارات العربية المتحدة في المؤشرات الفرعية لمؤشر ممارسة أنشطة الأعمال البالغ عددها عشر مؤشرات ما بين عامي 2006 و2017، ومنه يلاحظ تحسن أوضاع بيئة الأعمال لا سيما فيما يتعلق بمؤشر دفع الضرائب الذي انتقلت فيه الإمارات مرتبتين عالمياً ومؤشر بدء المشروع التجاري (102) مرتبة ومؤشر إنفاذ العقود(87) مرتبة وحماية المستثمرين حققت تقدماً بـ (109) مرتبة ومؤشر تسوية حالات الإعسار(133) مرتبة واستخراج تراخيص البناء(75) مرتبة ومؤشر الحصول على الائتمان حصل فيه تقدم بسيط، حيث انتقلت الدولة (16) مرتبة والتجارة عبر الحدود (5) مراتب كما تم اختصار عدد الإجراءات الخاصة ببدء النشاط

التجاري من (12) إجراء تتطلب (63) يومـاً لإنجازها إلى(4) إجراء يتم إنجازها بـ(8.5) يوم. كما انخفض عدد الإجراءات المطلوبة لاستخراج التراخيص من (21) إجراء تتطلب (125) يومـاً إلى (11) إجراء تنجز في (49) يومـاً، كما انخفض عدد الإجراءات الخاصة بتسجيل الملكية من (3) إجراءات تستغرق (6) أيام إلى إجراءان في يوم ونصف فقط[12].

جدول (3) المؤشرات الفرعية للمؤشر العام لسهولة الأعمال في دولة الإمارات العربية المتحدة لعامي 2006و2017

المؤشر الفرعي	الترتيب العالمي		المؤشر الفرعي	الترتيب العالمي	
	2006	2017		2006	2017
بدء النشاط التجاري	155	53	حماية المستثمرين الأقلية	118	9
استخراج تراخيص البناء	79	4	دفع الضرائب	3	1
الحصول على الكهرباء	...	4	إنفاذ العقود	112	25
تسجيل الملكية	8	11	التجارة عبر الحدود	10	5
الحصول على الائتمان	117	101	تسوية حالات الإعسار	137	104

Source: World Bank Group, Doing Business 2016, Equal opportunting for all, [14] Th Edition, Washington, 2017, P.247

وانطلاقاً مما تقدم ومن خلال تحليل واقع المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال في دولة الإمارات العربية المتحدة لعام 2017، لابد أن يركز واضعوا السياسات في دولة الإمارات المهتمون بإصلاح الإجراءات الحكومية المُنظمة لأنشطة الأعمال، كثيراً على الإجراءات المتعلقة بتسوية حالات الإعسار، وكذلك على إحداث إصلاحات في مجال الحصول على الائتمان المصرفي الذي يُعد من العناصر الأساسية لتأسيس المشروعات، وتمويل عملياتها التشغيلية والتوسعية.

ومن المتوقع أن تحقق دولة الإمارات العربية المتحدة مراتب متقدمة في مؤشر سهولة أداء الأعمال في ظل تحسين البيئة الإجرائية المنظمة لأنشطة الأعمال لاسيما في مجال التشريعات القانونية مع توقع صدور قانون الاستثمار الأجنبي المعروض على المجلس الاتحادي لاعتماده.

6) مؤشر العولمة:

يصدر هذا المؤشر سنوياً عن المعهد السويسري المتخصص بالدورة الاقتصادية، ويتم احتساب المؤشر الكلي للعولمة عن طريق ثلاثة مؤشرات اقتصادية واجتماعية وسياسية. ويغطي مؤشر العولمة الاقتصادية حصة التجارة من إجمالي الناتج المحلي والاستثمارات الأجنبية المباشرة واستثمارات الأوراق المالية والعوائق التي تواجه عمليات الاستيراد. ويتولى مؤشر العولمة الاجتماعية قياس حجم المكالمات مع العالم الخارجي والخدمات والدخل وحجم تدفق السياح ونسبة الأجانب من إجمالي السكان وبيانات عن تدفق المعلومات وعدد مستخدمي الإنترنت والمشتركين في خدمات الكيبل وعدد الصحف المحلية ومحطات الإذاعة وبيانات عن التقارب الحضاري. أما العولمة السياسية، فتعنى بقياس عدد السفارات في الدولة والعضوية في المنظمات الدولية والمشاركة في مهام مجلس الأمن بما في ذلك عمليات حفظ السلام.

ويشير مؤشر العولمة للسنوات العشر المنصرمة إلى أن دولة الإمارات قد حققت تقدماً بلغ (9) مراكز ما بين عامي 2007و2016، إذ احتلت الترتيب (21) عام 2016 وبقيمة (70.39) نقطة من بين (193) دولة شملها تقرير عام 2016 مقارنة بالترتيب (30) عام 2007[13].

شكل (5) ترتيب الإمارات العربية المتحدة في مؤشر العولمة (2007-2016)

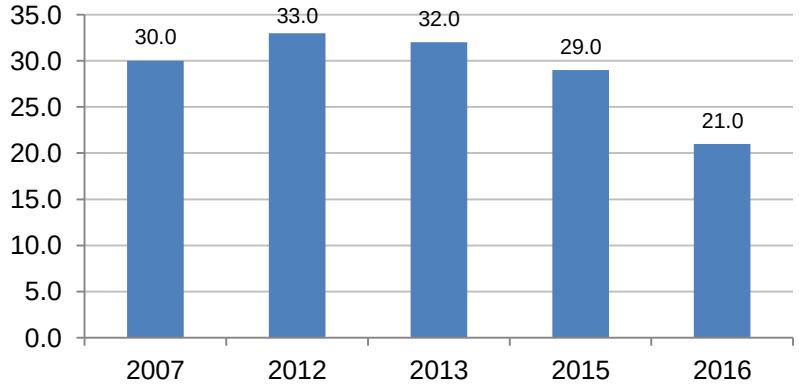

Source:http://globalization.Kof.ethz.ch/static/pdf/rankings,Various Years

ويعزى التقدم المحرز في ترتيب دولة الإمارات إلى ارتفاع حصتها في التجارة العالمية وتبنيها نظام تجاري منفتح على العالم، وتزايد حجم علاقاتها السياسية مع مختلف دول العالم، علاوة على انخراطها في العولمة الاجتماعية، حيث تنتشر فيها وبكثافة سلسلة من المطاعم العالمية ومتاجر الأثاث المعروفة،وارتفاع انتشار الإنترنت بين السكان وتزايد وسائل التواصل الاجتماعي.

7) مؤشر تفشي الفساد

يصدر مؤشر الشفافية (مدركات الفساد) ***Corruption Perceptions Index*** سنوياً عن المنظمة العالمية للشفافية، وهو مؤشر تنازلي من **100** نقطة ليعطي صورة عن مدى الشفافية ومحاربة الفساد في دول العالم، ويتم بموجبه تصنيف دول العالم بدرجات تتراوح من (صفر –**100**)، بحيث يشير حصول دولة ما على **100** درجات إلى سلامة البلد وخلوها من الفساد، بينما يشير الحصول على درجة منخفضة إلى تفشي الفساد والمحسوبية بشكل كبير في البلد.

ويُعد مؤشر مدركات الفساد *(CPI)* إلا أنه الآن أفضل أداة لقياس نسب التلاعب بالأموال العامة في العالم،ولذلك اعتمدت الكثير من المؤسسات على هذا المؤشر لأنه مبني على المعرفة الشخصية للمختصين في مجالات القطاع العام والخاص ليكون منظاراً إلى عالم الفساد.

ويلاحظ حصول تقدم ملحوظ في ترتيب دولة الإمارات في مؤشر مدركات الفساد إذ حققت نقلة نوعية تمثلت في الارتقاء بترتيبها (13) مرتبة خلال الفترة (2003-2016)، حيث انتقلت من المرتبة (37) عالمياً عام 2003 إلى المرتبة (24) في عام 2016 [14].

شكل (6) ترتيب دولة الإمارات في مؤشر مدركات الفساد (2003-2016)

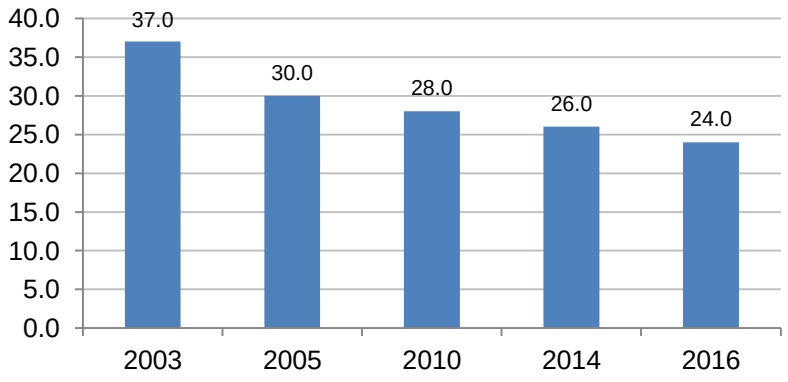

Source: Transparency International, Corruption Perceptions Index,Vairous years

ويعكس هذا التقدم الملحوظ الجهود المتميزة التي قامت بها دولة الإمارات للحد من الفساد ومحاربة الرشاوى وتعزيز قيم الشفافية من خلال بإنشاء الأجهزة والمؤسسات التي تعنى بمحاربة الفساد، كوحدة مكافحة الفساد في جهاز أبو ظبي للمحاسبة» تتضمن التحقيق في المخالفات المالية وقضايا الفساد، ودراسة نواحي القصور في التشريعات والأنظمة المالية والإدارية، ونظم الرقابة الداخلية وكذلك التوقيع على الاتفاقية الإطارية المعنية بالشفافية. كما صادقت الدولة على الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد التي تم التوقيع عليها في 21 ديسمبر 2010، التي تضمنت أحكامها أغلب المعايير ومتطلبات مكافحة الفساد على المستوى الدولي[15].

المبحث الثالث

تقييم عملية الجذب الاستثماري في دولة الإمارات العربية

سوف نعتمد في قياس عملية جذب الاستثمارات الأجنبية لدولة الإمارات العربية المتحدة على مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار وهو مؤشر اطلقته المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات عام 2013 كمقياس يمكن اشتقاقه من سلسلة من المكونات المشاهدة التي تعكس الوضع النسبي لأداء الدول العربية في مجال استقطاب التدفقات الاستثمارية الخارجية. ويسهم المؤشر في بناء قاعدة بيانات معرفية شاملة تمكن من إنجاز البحوث وتقييم أداء الدول وتقويم السياسات في مجال جذب الاستثمار الأجنبي وتحديد أثر تلك التدفقات الأجنبية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية واستدامتها في البلد المضيف.

ويلاحظ ارتفاع ترتيب دولة الإمارات العربية المتحدة في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار خلال السنوات الماضية، حيث قفزت من المرتبة (38) عام 2013 إلى المرتبة (29) عالمياً عام 2016 والجدول التالي يبين ذلك.

جدول (4) ترتيب وقيمة مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار(2013-2016)

السنة	الإمارات العربية المتحدة		الدول العربية		المتوسط العالمي	
	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة
2013	38	37.2	68	28.0	56	33.9
2014	33	49.9	71	36.7	56	42.8
2015	29	54.3	67	40.4	55	45.8
2016	29	55.7	68	40.2	55	45.6

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، سنوات مختلفة.

أما فيما يتعلق بإداء دولة الإمارات العربية المتحدة بحسب المجموعات الرئيسة، فيلاحظ ارتفاع مستوى الأداء بالمجموعات الثلاث خلال الفترة 2013-2016، ففيما يتعلق بمجموعة المتطلبات الأساسية ارتفع قيمة المؤشر (14) نقطة بين عامي 2013و2016، وتخطى المؤشر المتوسط العربي بأكثر من (15) نقطة والمتوسط العالمي بعشر نقاط. وكذلك ارتفع مؤشر مجموعة العوامل الكامنة ب(9.2) نقطة، متجاوزاً المتوسط العربي بـ(16.6) نقطة والمتوسط العالمي بـ(11.9) نقطة. أما فيما يتعلق بمؤشر مجموعة العوامل الخارجي، فقد حققت الإمارات قفزة ملفتة للنظر، حيث ارتفع الأداء من (12.9) نقطة عام 2003 إلى (30.8٪) نقطة عام 2016 متخطياً المتوسط العربي بـ(7.4) نقطة والمتوسط العالمي بـ(2.1) والجدول (5) يبين ذلك.

جدول (5) الأداء في المجموعات الثلاث الرئيسة لمؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار (2016-2013)

السنة	مجموعة المتطلبات الأساسية			مجموعة العوامل الكامنة			مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية		
	الإمارات	المتوسط العربي	المتوسط العالمي	الإمارات	المتوسط العربي	المتوسط العالمي	الإمارات	المتوسط العربي	المتوسط العالمي
2013	53.0	46.2	53.6	53.7	39.6	41.6	12.9	8.4	14.3
2014	65.4	50.3	57.3	59.7	45.7	50.0	28.2	16.4	23.6
2015	65.8	51.9	57.4	65.1	47.1	50.9	33.3	23.3	29.7
2016	67.0	51.2	57.0	62.9	46.3	51.0	30.8	23.4	28.7

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، سنوات مختلفة.

ويلاحظ بأن دولة الإمارات كانت في مقدمة الدول العربية في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، إذ جاءت بالمرتبة الأولى، تليها بقية دول مجلس التعاون الخليجي تباعاً، قطر، فالمملكة العربية السعودية، ثم الكويت، تليها البحرين، فسلطنة عمان، وجاءت اليمن وموريتانيا بالمرتبتين الأخيريتين عربياً [16].

المبحث الرابع
انعكاسات تحسن بيئة الاستثمار في دولة الإمارات العربية

أن مما لاشك فيه بأن التحسن الذي حصل في مختلف الجوانب المتعلقة بالبيئة الاستثمارية بدولة الإمارات سواء ما يتعلق بالقوانين والتشريعات الناظمة له، أو الأطر المؤسسية الداعمة كان عظيم الأثر في تزايد حجم الاستثمارات الأجنبية الوافدة لدولة الإمارات والتي ارتفعت تدفقاتها من حوالي (4.2) مليار دولار عام 2003 إلى قرابة (11) مليار دولار عام 2015 أي حققت ارتفاعاً بنسبة (162٪) [17]، كما وارتفعت الأرصدة الواردة من هذه الاستثمارات إلى أكثر من (111) مليار دولار عام 2015 والجدول التالي يبين ذلك.

جدول (6) تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة لدولة الإمارات

(2003-2015) مليون دولار

السنة	التدفقات الواردة	الأرصدة الواردة
2003	4256	6604
2004	10004	16608
2005	10900	27508
2006	12806	40314
2007	14187	48875
2008	13724	53938
2009	4003	72226
2010	5500	77726
2011	7679	85406
2012	8828	95019
2013	9491	105495
2014	10823	115561
2015	10976	111139

UNCTAD,World Investment Report, Various Years

كما انعكس التحسن في بيئة الاستثمار في ارتفاع مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة من (150) مشروعاً عام 2003 إلى (316) مشروعاً عام 2015 أي بنسبة زيادة قدرها (110.7٪)،وبلغ عدد مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات خلال الفترة (2003-2015) حوالي (4128) مشروعاً يتم تنفيذها من قبل (3414) شركة أجنبية وعربية، وتشير التقديرات أن التكلفة الاستثمارية الإجمالية لتلك المشروعات تبلغ حوالي (142.2) مليار دولار، وتوظف أكثر من (362) ألف موظف، والجدول التالي يوضح ذلك[18].

جدول (7) مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة 2003-2015

السنة	عدد المشروعات	التكلفة	عدد الوظائف	عدد الشركات
2003	150	8,712.5	19,658	146
2004	158	3,938.2	14,669	149
2005	229	9,600.7	21,074	213
2006	307	16,519.4	39,973	285
2007	308	10,309.4	30,526	302
2008	520	22,503.7	64,329	474
2009	413	11,255.2	36,445	387
2010	332	10,881.4	28,024	312
2011	391	9,090.0	21,654	363
2012	345	10,225.7	26,137	334
2013	341	7,298.0	18,848	335
2014	318	12,924.3	17,296	302
2015	316	8,941.3	23,398	305
الإجمالي	4128	142,201	362,301	3,414

Source: The Financial Times,FDI Intelligence

وجاءت الهند في مقدمة الدول المستثمرة بدولة الإمارات وفق التكلفة الاستثمارية للمشروعات، حيث تخطت استثماراتها (25) مليار دولار أي بنسبة (17.6٪) من إجمالي الاستثمارات الواردة لدولة الإمارات خلال الفترة (2003-2015)، تليها الولايات المتحدة بـــ(21.1) مليار دولار وبنسبة (14.8٪) ثم المملكة المتحدة (11.7) مليار دولار وبنسبة (8.2٪) فألمانيا (7.7) مليار دولار وبنسبة (5.4٪) ثم اليابان (7.4) مليار دولار وبنسبة (5.2٪). ولغت حصة الدول الخمس (51.2٪) من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة يناير 2003 حتى مايو 2015، وبتكلفة إجمالية قاربت (73) مليار دولار.

جدول (8) أهم الدول المستثمرة في الإمارات من يناير 2003 ولغاية مايو 2015

الدولة	عدد الشركات	عدد المشروعات	عدد الوظائف	التكلفة" مليون $"
الهند	273	339	38257	25065
الولايات المتحدة	724	880	53007	21121
المملكة المتحدة	551	644	31998	11720
ألمانيا	193	243	23172	7691
اليابان	95	106	8222	7373
الكويت	44	62	21138	7039
كوريا الجنوبية	30	41	14137	6480
فرنسا	166	215	17089	6051
استراليا	62	68	10261	4602
سنغافورة	38	47	10400	4545
السعودية	55	61	14491	4475

الدولة	عدد الشركات	عدد المشروعات	عدد الوظائف	التكلفة" مليون $"
سويسرا	98	123	14304	3475
هولندا	64	81	6487	3017
كندا	56	69	7450	2797
بلجيكا	27	33	3097	2521
إيطاليا	84	100	9703	2425
إسبانيا	80	85	5455	2068
الصين	37	47	2354	1448
باكستان	14	18	6420	1354
البحرين	19	23	4743	1179
لبنان	20	25	3297	1169
هونك كونك	31	39	2906	1078
قطر	19	24	4330	983
الأردن	12	13	3562	965
تايلند	13	14	2078	964
مصر	16	22	2007	937
روسيا	28	32	3100	883
تركيا	18	22	1791	810
ماليزيا	26	28	3858	782
أخرى	326	276	23040	7431
الإجمالي	3219	3880	352209	142262

Source: The Financial Times,FDI Intelligence

وتركزت الاستثمارات الأجنبية والعربية الواردة لدولة الإمارات خلال الفترة من يناير 2003 ولغاية مايو 2015 في القطاع العقاري بمقدار (32.3) مليار أي بنسبة (23٪)، ثم قطاع الفنادق والسياحة بمقدار (21.6) مليار دولار وبنسبة (15٪)، فالفحم والنفط والغاز بمقدار (18.1) مليار دولار وبنسبة (13٪)، ثم الخدمات المالية بمقدار (8.9) مليار دولار وبنسبة (6٪).

جدول (9)الاستثمارات الواردة إلى الإمارات وفق التوزيع القطاعي

ما بين يناير 2003 ومايو 2015

القطاع	عدد الشركات	عدد المشروعات	عدد الوظائف	التكلفة/ مليون$
العقارات	120	150	86178	32284
الفنادق والسياحة	114	176	28751	21591
الفحم والنفط والغاز الطبيعي	65	71	6380	18055
الخدمات المالية	382	498	12309	8925
خدمات الأعمال	598	677	19382	6378
المواد الكيمياوية	65	78	9909	6371
الاتصالات	182	210	11790	5309
الترفيه	27	34	12062	4570
المعادن	96	105	18958	3967
منتجات استهلاكية	144	184	33814	3925
أخرى	1426	1697	112676	30887
الإجمالي	3219	3880	352209	142262

Source: The Financial Times,FDI Intelligence

وتصدرت شركة سوبها قائمة أهم (10) شركات مستثمرة في دولة الإمارات، حيث تنفذ مشروعين استثماريين بتكلفة استثمارية تقدر بحوالي (4.4) مليارات دولار، تليها صن لاند كروب التي لها 4 مشاريع بتكلفة تقدر بنحو (3.2) مليارات دولار.

شكل (10) استثمارات أكبر عشر شركات وفق فرص العمل المستحدثة ورأس المال المستثمرة في الإمارات من يناير 2003 إلى مايو 2014

الشركة	المصدر	عدد المشاريع	فرص العمل	إجمالي الاستثمار
Sobha(Sobha Developers)	الهند	**4**	**4942**	**4929**
Sunland Group	استراليا	**4**	**6912**	**3213**
Larsen & Toubor(L&T)	الهند	**4**	**573**	**2668**
Accor	فرنسا	**11**	**2175**	**1857**
Marriott International	الولايات المتحدة	**11**	**2022**	**1775**
Sumitomo Group	اليابان	**4**	**176**	**1506**
Rezidor Hotel Group	الولايات المتحدة	**8**	**1636**	**1406**
Capita Land	سنغافورة	**5**	**4345**	**1396**
Whitbread	المملكة المتحدة	**9**	**1639**	**1270**
Intercontinental Group	المملكة المتحدة	**7**	**1344**	**1230**

Source: The Financial Times,FDI Intelligence

الخاتمـــــة

أ) الاستنتاجات:

1- تحسن ملحوظ في بيئة الاعمال بدولة الإمارات من المرتبة (69) عالياً عام 2004 إلى المرتبة (26) عام 2017 وهذا قادة إلى اختصار عدد الإجراءات الخاصة ببدء النشاط التجاري من (12) إجراء تتطلب (63) يوماً لإنجازها إلى (4) إجراء يتم إنجازها بـــ(8.5) يوم 2017. كما انخفض عدد الإجراءات المطلوبة لاستخراج التراخيص من (21) إجراء تتطلب (125) يوماً إلى (11) إجراء تنجز في (49) يوماً، كما انخفض عدد الإجراءات الخاصة بتسجيل الملكية من (3) إجراءات تستغرق (6) أيام إلى إجراءان يتم إنجازها في يوم ونصف فقط.

2- تخطت قيمة المؤشر العام لجاذبية الاستثمار في دولة الإمارات البالغ (53.7) نقطة المتوسط العالمي(45.6) نقطة وكذلك متوسط الأداء في الدول العربية (40.2) نقطة لكنها أقل من دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (45) نقطة وطبقاً لقيمة مؤشر الأداء الفعلي استطاعت الإمارات أن تكون ضمن الربع الأول عالمياً إذ جاءت بالمرتبة (29).

3- تصنف دولة الإمارات العربية المتحدة ضمن الاقتصادات التي بلغت مرحلة الاعتماد على التطوير والابتكار في استقطاب التدفقات الرأسمالية الأجنبية، غير أن اداءها أقل قياساً ببقية الدول المنافسة في نفس التصنيف ومعظمها دول منظمة

التعـاون والتنميـة الاقتصـادية لاسـيما علـى مسـتوى عوامـل التميـز والتقـدم التكنولوجي.

4- سـاهمت التحسـينات المؤسسـية والتشـريعية والإجرائيـة في زيـادة تـدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة للدولة، حيث ارتفعت بنسبة (162٪) ما بين عامي 2003و2015، ووصلت الرصيد التراكمي للأرصدة الواردة من هذه الاستثمارات نحو (111) مليار دولار.

5- سـاهم التحسـن في المؤشـرات الخاصـة ببيئـة الاسـتثمار في ارتفـاع مشـروعات الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة بنسبة (110٪) ما بين عامي 2003 و2015، حيـث زاد عـددها مـن (150) مشـروعاً عـام 2003 إلـى (316) مشـروعاً عـام 2015.

6- جاءت الهند بالمرتبة الأولى في قائمة الدول المستثمرة في الإمارات، حيث شكلت استثماراتها ما نسبته (17.6٪) من إجمالي الاستثمارات الواردة لدولة الإمارات خلال الفترة (2003-2015)، تليها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ب(14.8٪) و (8.2٪) على التوالي. وتصدرت شركة سوبها قائمة أهم (10) شركات مستثمرة في دولة الإمارات.

7- تركزت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة لدولة الإمارات خلال الفترة من يناير 2003 ولغاية مايو 2015 في القطاع العقاري بنسبة (23٪) دولار، يليه قطاع الفنادق والسياحة بنسبة (15٪)، فالفحم والنفط والغاز وبنسبة (13٪)، ثم الخـدمات الماليـة بنسـبة (6٪)، فخـدمات الأعمـال والمـواد الكيمياويـة والاتصالات بنسبة (4٪) لكل قطاع

ب)التوصيات:

1- العمل على إصلاح الإجراءات المتعلقة بتسوية حالات الإعسار للشركات، وكذلك على إحداث إصلاحات في مجال الحصول على الائتمان المصرفي الذي يُعد من العناصر الأساسية لتأسيس المشروعات، وتمويل عملياتها التشغيلية والتوسعية.

2- تشكيل فريق عمل من الجهات المعنية بجذب الاستثمارات لتحديد نقاط القوة والضعف على صعيد جاذبية دولة الإمارات للاستثمار في ضوء المنافسة الدولية والإقليمية، والعمل على تحسين مركز الدولة في مؤشر ضمان الاستثمار والمؤشرات الدولية ذات الصلة من خلال تبني إجراءات متنوعة بقصد تعزيز الإيجابيات وإزالة المعوقات.

3- الإسراع في إقرار قانون الاستثمار الجديد الذي سوف يلتزم بضمانات متعارف عليها للمستثمرين ضد المصادرة والالتزام بالتعاقدات والتعهدات وغيرها.

4- توسيع المدن الصناعية والتكنولوجية والمناطق الحرة وتوفير الأراضي المرفقة اللازمة لإنشاء المشروعات وضمان توصيل الخدمات المتنوعة لها وربطها بوسائل الاتصال والنقل المتنوعة.

5- بناء قواعد بيانات ومعلومات دقيقة وحديثة وشاملة عن البيئة الاستثمارية بصفة عامة والاستثمارات الأجنبية بصفة خاصة، ورصد مستوى التدفقات والأرصدة وتطورها وتوزيعها وفق الدول الوارد منها والشركات المستثمرة والقطاعات الناشطة فيها وذلك طبقاً لمنهجية متكاملة تراعي المعايير العالمية.

6- الاعتماد على أحدث وسائب الإنتاج واكثرها تطوراً وتعقيداً وعلى القدرة على الاستفادة من العوامل الخارجية الإيجابية المتاحة في البيئة التي يقام فيها الاستثمار.

7- صياغة استراتيجيات وبرامج استثمارية أكثر تحديداً وفعالية في تحقيق الوصول إلى الجهات المستهدفة بالترويج والاستقطاب لاسيما الشركات متعددة الجنسيات والمستثمرين الأجانب الذين لديهم قدره كامنة للتأثير بقوة في الاقتصاد الوطني بصورة فعالة.

8- العمل على المراجعة الدورية لجاذبية إمارات الدولة للاستثمار في ضوء ما يشهده العالم من تغيرات وتحولات مختلفة، وفي ضوء ما تتخذه الدول المناسبة من إجراءات.

9- العمل على إعداد دراسات لقياس تأثير الاستثمارات الأجنبية على مؤشرات القيم المضافة والتصدير والتشغيل والرواتب والأجور والإيرادات الضريبية وتكوين رأس المال الثابت.

الهوامش والمصـــــادر

1-http://www.economy.gov.ae/LawsAndRegulations

2- وزارة الاقتصاد، قانون الشركات التجارية رقم (2) لعام 2015.

3- نوزاد عبد الرحمن الهيتي، بيئة الأعمال ومتطلبات التنمية في دولة الإمارات العربية المتحدة، مجلة أفاق اقتصادية، العدد(130)، 2016،ص3.

4- *http://ae.fbsemirates.com*

5- *http://www.businessnewsme.com/cover-story-details/1022*

6- ***http://www.visitdubai.com/ar/business-and-investment/business-incentives/dubai-free-zones***

7-www.economy.gov.ae/arabic/Investment-Gate/Investor-center/Pages/Dept-of-commercial-Promotion-and-investment-Competencies.aspx -

8- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، نشرة ضمان الاستثمار، السنة الرابعة والثلاثون، العدد الفصلي الرابع (أكتوبر- ديسمبر 2016)، ص 6.

*9- **http://www.heritage.org/index/pdf/2016/book/index_2016.pdf***

10- United Nation-Economic & Social Affairs Department-Government Survey2016,NewYork,2016P,158

11- World Economic Forum, The Global Competitiveness Report2016-2017,Washinton,2016.

12 Source: World Bank Group, Doing Business 2016, Equal opportunting for all, ^{14} Th Edition, Washington, 2017, P.247

13-http://globalization.Kof.ethz.ch/static/pdf/rankings, Various Years

14-http://www.transparency.org/news/feature/corruption_perceptions_index_2016

15-http://www.me-newswire.net/ar/news

16- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2016،ص 8

17-UNCTAD,World Investment Report2016,Geneva,2016.

18- Source: The Financial Times,FDI Intelligence

-

الفصل الخامس

دور دولة الإمارات العربية المتحدة في تحقيق الشراكة العالمية في التنمية

مُقَدِّمَة

يُعد تحقيق الشراكة في التنمية العالمية أحد الأهداف الإنمائية التي جاءت في إعلان الأمم المتحدة للألفية في سبتمبر عام 2000م والذي جاء تعبيراً عن تصميم القيادات السياسية في (191) دولة من مختلف أنحاء العالم على جعل الحق في التنمية حقيقة واقعة تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان والأفراد جميعهم على أساس مشاركتهم الفاعلة في التنمية وفي التوزيع العادل لثمارها.

ويعد مفهوم الشراكة في التنمية العالمية من المفاهيم التي أخذت تتداول في أروقة المنظمات والهيئات الدولية، وكذلك في القمم والمؤتمرات العالمية المعنية بتمويل التنمية في تسعينيات القرن الماضي، وقد اتسع نطاق مفهوم الشراكة مع مطلع القرن الحادي والعشرين ليشمل مسائل تنموية تهم المجتمع الدولي برمته، وهو ما جرى التأكيد عليه في أجندة التنمية المستدامة التي أقرت في سبتمبر 2015.

لقد ساهمت دولة الإمارات العربية المتحدة في الجهود الدولية والإقليمية الهادفة لتحقيق الشراكة في التنمية العالمية، وذلك من خلالها انضمامها للعديد من الاتفاقيات الدولية التابعة للأمم المتحدة، وكذلك الاتفاقيات الإقليمية، وهي عضو في اتفاقيات اقتصادية مهمة، منها اتفاقية منظمة التجارة العالمية، والاتفاقية الاقتصادية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، واتفاقية السوق الخليجية المشتركة واتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وكذلك اتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة.

وتنبع أهمية الدراسة في كون دولة الإمارات العربية المتحدة هي طرف فاعل ومؤثر على الصعيد العالمي في تحقيق الشراكة العالمية من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، حيث التزمت بتنفيذ توصيات المؤتمرات والقمم العالمية المعنية بتمويل التنمية، والذي كان أخرها مؤتمر تمويل التنمية الذي عقد بمدينة أديس أبابا في أثيوبيا يوليو 2015. وكذلك المساهمة المنضبطة للدولة في الهيئات والمؤسسات والصناديق المعنية بتقديم المساعدات، علاوة على العون المباشر التي تقدمه الدولة في تنفيذ البرامج والمشاريع الإنمائية في الدول النامية.

يهدف هذا الفصل إلى بيان الإطار العام لنشأة الشراكة في التنمية العالمية، وجهود دولة الإمارات العربية المتحدة في مجال التعاون الدولي من خلال إقامة نظام تجاري ومالي منفتح على العالم. وتحليل أهم مؤشرات الشراكة في التنمية العالمية سواء المتعلقة بالانفتاح التجاري أو بمؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر، وكذلك التحويلات النقدية للعمالة الوافدة، علاوة على استعراض أهم المبادرات التي قامت بها دولة الإمارات العربية المتحدة لتحقيق الشراكة في التنمية العالمية.

ويشتمل الفصل على أربعة مباحث، يتناول المبحث الأول استعراض مفهوم الشراكة العالمية في التنمية، بينما يركز المبحث الثاني على تحليل الترتيبات الثنائية والمتعددة الأطراف التي التزمت بها دولة الإمارات العربية المتحدة، أما المبحث الثالث، فهو يركز على قياس الدور الإماراتي في تحقيق الشراكة في التنمية العالمية من خلال تحليل مؤشرات هذه الشراكة ويستعرض المبحث الرابع أهم المبادرات التي قامت بها دولة الإمارات العربية المتحدة في دعم المجهود الإنساني في تحقيق الشراكة في التنمية العالمية.

المبحث الأول
مفهوم الشراكة العالمية في التنمية

تعني الشراكة العالمية في تحقيق التنمية العالمية الاتفاق على تحقيق أهداف مشتركة أو محدودة في جوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على الصعيد العالمي، وبمشاركة فعالة من كافة الدول والمؤسسات والهيئات الدولية الرسمية وغير الرسمية، ويفترض أن تتضمن شكلاً من أشكال الاعتراف بالآخر الذي يمكن أن يسهم في التنمية.

ولقد دخل مفهوم الشراكة في التنمية العالمية أدبيات الاقتصاد في إطار التغييرات الدولية والإقليمية التي شهدها العالم في عقد الثمانينيات من القرن الماضي، واتسع في مطلع عقد التسعينيات من القرن العشرين، مع تزايد تأثيرات ظاهرة العولمة، حيث بدأ هذا المفهوم يتردد في الكثير من وثائق منظمة الأمم المتحدة والمنظمات والهيئات الدولية الأخرى، حيث شهد العالم الكثير من مبادرات للأمم المتحدة طبقاً لمبدأ الشراكة العالمية في التنمية لمعالجة قضايا كونية تتعلق بالبيئة والسكان والتنمية والمرأة ومحاربة الجريمة وغيرها من القضايا التي تهم المجتمع الدولي، منها:

- المؤتمر العالمي حول البيئة والتنمية في ريو دي جانيرو بالبرازيل عام **1992**.
- المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان في فيينا العام **1993**.
- المؤتمر الدولي للسكان والتنمية المنعقد بالقاهرة العام **1994**م.
- القمة العالمية للتنمية الاجتماعية في كوبنهاجن **1995**م.
- المؤتمر العالمي المعني بتمكين المرأة في بكين العام **1995**م.

- القمة العالمية للألفية الجديدة في نيويورك عام 2000م.
- المؤتمر العالمي حول مناهضة العنصرية بديربان في جنوب إفريقيا عام 2001م.
- القمة العالمية للتنمية المستدامة في جوهانسبرغ عام 2002.
- المؤتمر الدولي لتمويل التنمية في مونتيري بالمكسيك عام 2002م.
- مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري، الدوحة، 2008.
- المؤتمر الرفيع المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية بنيويورك عام 2010م.
- مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة " ريو +20" في ريو دي جانيرو، 2012.
- المؤتمر الدولي لتمويل التنمية في أديس أبابا، 2015.
- القمة العالمية للتنمية المستدامة في نيويورك، 2015.

يوجد اليوم اتفاق دولي على وجوب إقامة شراكة عالمية حول التنمية بين الدول بهدف إقامة إطار مؤسسي يسمح بإدارة عالمية رشيدة للتنمية. لقد تم إدراج الشراكة في التنمية العالمية ضمن أولويات الأهداف الإنمائية للألفية التي أقرت عام 2000، حيث خصص الهدف الثامن لإقامة شراكة عالمية في التنمية، ثم أكد الهدف السابع عشر من أهداف التنمية المستدامة 2030 على تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة. وتستند الشراكة في التنمية العالمية على مجموعة

الدعائم تهدف جميعها إلى تحسين المناخ الاقتصادي للدول، وخصوصاً النامية منها، والعمل على التوظيف الإيجابي للمساعدات الإنمائية الدولية في مختلف المجالات، خصوصاً تلك المتعلقة بتشغيل الشباب وتحقيق التنمية البشرية في جانب الصحة والتعليم وتمكين المرأة واحترام حقوق الإنسان.

وفي هذا السياق صادقت أغلب دول العالم منذ انضمامها إلى منظمة الأمم المتحدة على العديد من الاتفاقيات الدولية والإقليمية المتعلقة بقضايا التنمية العالمية حرصاً منها على المشاركة الفعالة في تعزيز التعاون الدولي بإشكاله كافة، من ناحية، وإسهاماً منها في تطوير القدرات التنموية للدول الفقيرة من ناحية أخرى، وبما يساعدها في مواجهة تحديات الجوع والفقر والمرض والبطالة وغيرها من التحديات التي أثرت على معدلات النمو الاقتصادي وعلى مسار التنمية المستدامة فيها.

المبحث الثاني
الترتيبات الثنائية والمتعددة الأطراف للتعاون الدولي

أولا- الترتيبات الثنائية:

ترتبط دولة الإمارات العربية المتحدة بعدد من الاتفاقيات الثنائية التي تستهدف تشجيع وحماية الاستثمارات، ومنع الازدواج الضريبي، وتعزيز العلاقات الثنائية التجارية والاقتصادية، والتعاون التقني وتبادل الخبرات، حيث شهدت الفترة 2006-2016م تزايداً ملحوظاً في عدد الاتفاقيات الموقعة من (69) اتفاقيات في عام 2006 إلى (152) اتفاقية في عام 2016م، منها (58) اتفاقية في مجال الاستثمار، و(94) اتفاقية في مجال منع الازدواج الضريبي والشكل التالي يوضح ذلك(1).

شكل (1)عدد اتفاقيات التعاون الثنائية المبرمة بين دولة الإمارات ومختلف الدول للفترة (2006-2016)

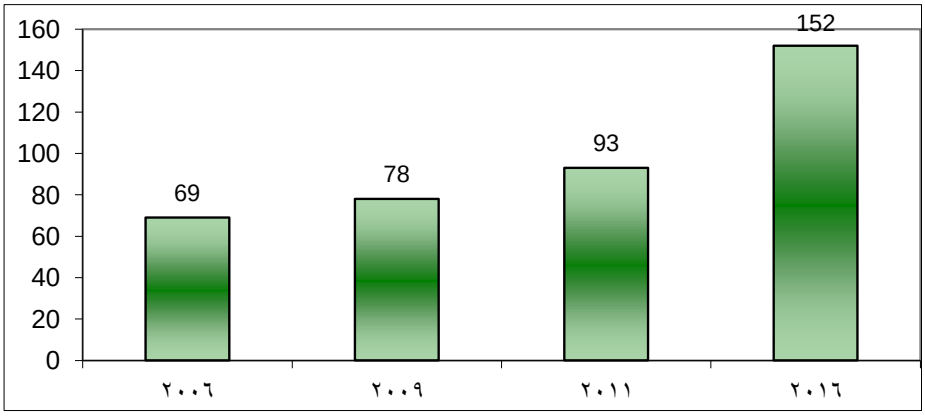

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية أعداد مختلفة.

ثانياً- الترتيبات المتعددة الأطراف:

تتميز دولة الإمارات العربية المتحدة بعلاقاتها المتطورة مع المجتمع الدولي، حيث أنها عضو فعال في أغلب المنظمات والهيئات الدولية والعربية والإقليمية، حيث قامت الدولة بالتصديق والانضمام إلى العديد من الاتفاقيات الدولية المتعددة الأطراف والتي يمكن إيجاز أهمها بالآتي:

- اتفاقية منع تلوث البحار وإغراقها بالفضلات الفاسدة وغيرها من المواد لعام 1972م البروتوكول المعدل لمعاهدة المنظمة الهيدروغرافية الدولية.
- الاتفاقية الدولية الخاصة بالإتجار الدولي ببعض أنواع الحيوانات والنباتات المهددة بالانقراض، لعام 1973م.
- اتفاقية حدود المسؤولية عن المطالبات البحرية، لعام 1976م.
- اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار.
- اتفاقيات قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية لعام 1988م.
- الاتفاقية الدولية للاستعداد والتصدي والتعاون في ميدان التلوث الزيتي لعام 1990م
- اتفاق جنيف للعام 2006م (GE-06) الخاص بالخدمة الإذاعية للأرض.

- اتفاقيـة جنيـف لعـام 1948م بشـأن الاعـتراف الـدولي بـالحقوق علـى الطائرات.
- اتفاقية المنظمة الهيدروغرافية الدولية.
- اتفاقيـة الإطـار بشـأن نظـام الأفضـليات التجاريـة بـين الـدول الأعضـاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.
- اتفاقية الأمم المتحدة بشأن التغير المناخي، لعام 1992م.
- بروتوكـول عـام 1992م المتضـمن التعـديلات الـواردة علـى الاتفاقيـة الدوليـة الخاصـة بإنشـاء صـندوق دولـي للتعـويض عـن أضـرار التلـوث الزيتي، لعام 1971م.
- اتفاقية التنوع البيولوجي، لعام 1992م.
- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر لعام 1994م.
- اتفاقيـة الأمـم المتحـدة لمكافحـة الجريمـة المنظمـة غيـر الوطنيـة، لعـام 2000م.
- اتفاقيـة سـتوكهولم بشـأن المـواد العضـوية الثابتـة غيـر القابلـة لتحلـل، لعـام 2001م.
- اتفـاق بشـأن آليـة التفـاوض الجمـاعي العربـي مـع التكـتلات الإقليميـة ودون الإقليمية.
- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

- اتفاقية الأمم المتحدة بشأن حقوق الطفل.
- اتفاقية الأمم المتحدة بشأن حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة
- اتفاقية منظمة التجارة العالمية[2].

بالإضافة على ما ورد أعلاه في شأن الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف التي أبرمتها دولة الإمارات العربية المتحدة، فإن دولة الإمارات جادة في تعزيز التعاون الدولي لخدمة التنمية من خلال أي جهد سوى على المستوى الإقليمي أو الدولي.

المبحث الثالث
قياس الدور الإماراتي في تحقيق الشراكة في التنمية العالمية

أن قياس مساهمة دولة الإمارات العربية المتحدة في تحقيق الشراكة في التنمية العالمية تتطلب التعرف على المساعدات والمعونات الإنمائية المقدمة من دولة الإمارات، وكذلك مؤشر الانفتاح الاقتصادي (الصادرات + الواردات/ الناتج المحلي الإجمالي)، وتحويلات العمالة الوافدة، علاوة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى دولة الإمارات العربية المتحدة والصادر منها للخارج.

أولا- المساعدات والمعونات الإنمائية الرسمية :

قدمت دولة الإمارات العربية المتحدة منذ إنشاءها منحاً وقروضاً وإعانات ومساعدات تخطت 70 مليار دولار للعديد من دول العالم خصوصاً الدول النامية لتمويل مشاريع إنمائية وخيرية ومواجهة آثار الكوارث والحروب[3].

وبلغ إجمالي صافي المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة (1970-2015) قرابة (18) مليار دولار وهو ما يشكل نحو 8.7٪ من إجمالي المساعدات الإنمائية الميسرة المقدمة من الدول العربية خلال نفس الفترة، وهي بذلك تحتل المرتبة الثالثة بعد المملكة العربية السعودية ودولة الكويت [4].

وقد شهد النصف الثاني من العشرية الثانية للقرن الحادي والعشرين تطوراً ملموساً في حجم المساعدات الإنمائية الإماراتية الرسمية المقدمة لمختلف دول العالم، حيث وصلت (4705) مليون دولار مقارنة (804) مليون دولار في الفترة (2000-2004) والشكل التالي يوضح ذلك.

جدول (1) المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من دولة الإمارات العربية المتحدة (1970-2015) مليون دولار

الفترة	قيمة المساعدات
1974-1970	923
1979-1975	2857
1984-1980	2768
1989-1985	272
1994-1990	1957
1999-1995	482
2004-2000	804
2009-2005	429
2015-2010	4705
2015-1970	17697

المصدر: صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد للعام 2016،ص 540

وحافظت دولة الإمارات للعام الرابع على التوالي على مكانتها ضمن أكثر عشر دول مانحة للمساعدات الإنمائية الرسمية قياساً بدخلها القومي.

وطبقاً للبيانات الأولية الخاصة بلجنة المساعدات التنموية التابعة لمنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي والتي تشمل الدول التي قدمت مساعدات إنمائية رسمية لعام 2016، فإن دولة الإمارات احتلت المركز الأول ضمن أكبر الدول المانحة للمساعدات الإنمائية الرسمية قياساً بدخلها القومي الإجمالي(1.12٪)، تليها

وجاءت النرويج في المرتبة الثانية بنسبة 1.11٪ ثم لكسمبورغ في المرتبة الثالثة، بنسبة (1٪)، ثم السويد في المرتبة الرابعة بنسبة 0.94٪ [5]. وكانت دولة الإمارات قد احتلت المرتبة الأولى عالميـاً في نسبة المساعدات للدخل عامي 2013و2014 والمرتبة الثانية بعد السويد عام 2015.

وتتميز المساعدات والمعونات الإنمائية المقدمة من دولة الإمارات العربية المتحدة بجملة من المزايا والسمات تجعلها تمثل أحد النماذج المهمة للتعاون الإنمائي بين الدول النامية. وتتمثل هذه السمات بالآتي:

- تتصف المساعدات الإنمائية الإماراتية عن مصادر التمويل التجارية بوصفها مساعدات ميسرة، غير مشروطة، ولا يتم تقييدها بشروط التوريد والتنفيذ من قبل مؤسسات الدولة المانحة، وبعدم تدخلها في السياسات الاقتصادية الكلية للدول المستفيدة منها، علاوة عن إجراءاتها المرنة والسهلة.
- اتساع النطاق الجغرافي للمساعدات والمعونات الإنمائية المقدمة من دولة الإمارات العربية المتحدة، إذ بلغ عدد الدول المستفيدة أكثر من (155) دولة في مناطق العالم المختلفة، المسألة التي تعكس بوضوح النطاق الدولي الواسع لهذه المساعدات.
- تقديم المساعدات والمعونات الإنمائية الإماراتية من خلال قنوات عدة أهمها العون المباشر من الحكومة، والعون غير المباشر من خلال صناديق ومؤسسات تمويل التنمية الدولية والإقليمية متعددة الأطراف، والعون الأهلي الذي تقدمه الهيئات والجمعيات والمؤسسات الخيرية والخاصة (6).

وتوجد العديد من المؤسسات التي تعنى بتقديم المساعدات الإنمائية في دولة الإمارات العربية المتحدة على شكل قروض ميسرة أو منح أو مساهمات في رؤوس أموال مشروعات تنموية لاستكمال وتطوير البنية التحتية والخدمات وتهيئة قاعدة التنمية الاقتصادية في الدول النامية في مجالات الطاقة والصناعة والتعدين، والزراعة والثروة الحيوانية والنقل والاتصالات والبنية التحتية، من أهمها صندوق أبو ظبي للتنمية، الذي يعُد الذراع التنموي الدولي لدولة الإمارات العربية المتحدة والذي ينتهج سياسة تقوم على دعم وتمويل المشاريع التي من شأنها أن تدفع عملية التنمية بشكل مستدام وتسهم في المدى الطويل في تخطى سكان المجتمعات المستفيدة لخط الفقر.

وبلغ عدد المشاريع التنموية التي قام صندوق أبو ظبي للتنمية بتمويلها مع نهاية 2016م (498) مشروعاً في 84 دولة بلداً نامياً حول العالم من خلال قروض تنموية ومنح استثمارات إجمالية تقدر بـ (77) مليار درهم إماراتي، جاءت الدول العربية في مقدمة الدول المستفيدة (340) مشروع بلغت قيمتها (58.4) مليار درهم إماراتي أي ما يعادل (76٪) من إجمالي قيمة المشاريع التي مولها الصندوق خلال الفترة (1971-2016)، والجدول التالي يوضح ذلك[7].

وعلاوة على ذلك فإن الصندوق يشرف على إدارة المنح التي قدمتها حكومة أبو ظبي من خلال متابعة تنفيذ المشاريع المستفيدة من هذه المنح، حيث عهدت حكومة أبو ظبي إلى الصندوق في عام 2009م الإشراف على تمويل (6) منح بقيمة إجمالية تبلغ (6.178) مليار درهم، وبذلك تكون القيمة الإجمالية لقروض ومنح حكومة أبو

ظبي للدول النامية مع نهاية على 2009م حوالي (14) مليار درهم إماراتي لتمويل (78) مشروعاً تنموياً[7].

جدول(1) التوزيع الجغرافي لإجمالي المشاريع التنموية للصندوق لغاية 31/ 12/ 2016م مليار درهم إماراتي

المنطقة	عدد المشاريع	قيمة المشاريع	النسبة المئوية
الدول العربية	340	58.4	٪83
الدول الأفريقية	28	3.3	٪7
الدول الآسيوية	26	4.6	٪7
دول أوروبا وأمريكا اللاتينية	6	10.7	٪4
المجموع	498	77.0	٪100

المصدر: صندوق أبو ظبي للتنمية، التقرير السنوي 2009م، أبو ظبي، 2010م، ص 44

وبالإضافة إلى المساعدات الإنمائية الحكومية تقوم بعض المؤسسات غير الحكومية بتقديم المساعدات للعديد من الدول الفقيرة وخلال الأزمات، ومن هذه المؤسسات مؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان للأعمال الإنسانية التي تأسست عام 2007م والتي شملت نشاطاتها (40) دولة حول العالم واستفادت منها الفئات الفقيرة المحتاجة في الدول النامية. ويمكن الإشارة إلى أهم الأنشطة التي قامت بها مؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان للأعمال الإنسانية بالآتي:

- تقديم المساعدات العينية لإغاثة الفلسطينيين في قطاع غزة بالتعاون مع وكالة غوث اللاجئين (الأونروا)، علاوة على تقديم المساعدات العاجلة لإغاثة اللاجئين في وادي سوات في باكستان، وإلى عشرة آلاف أسرة من المتضررين

من الفيضانات في الفلبين، وكذلك للمتضررين من الزلازل والأعاصير التي ضربت جزيرة سومطرة في اندونيسيا.

- تقديم مجموعة من الأجهزة والمعدات الطبية لغرفة عمليات النساء والتوليد بمستشفى الدمرداش التابع لجامعة عين شمس في جمهورية مصر العربية.
- تنفيذ مشروع تأهيل وتشغيل (27) محطة مياه في ولاية شمال دارفور في إطار حرص المؤسسة على تقديم مساعدتها الخدماتية والإنمائية لسكان ولاية دارفور.
- تزويد مستشفى علاج السرطان الوحيد في كولومبو بسيريلانكا بأجهزة طبية متطورة.
- دعم إنشاء محميتان زراعية لإنتاج الخضروات لمعهد دار الأيتام المسلمين في نينغيشا بجمهورية الصين الشعبية، حيث يستفيد من هذا المشروع نحو (384) طالب وطالبة في المعهد.
- تنفيذ مشروع إفطار صائم في (26) دولة في أوربا واسيا وإفريقيا وأستراليا مع التركيز على الدول التي تواجه ظروفاً اقتصادية ومعيشية صعبة كفلسطين، العراق، أفغانستان، والصومال.

كما وقامت مؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان للأعمال الإنسانية خلال العام **2009**م بتوقيع عدة اتفاقات تعاون وشراكة عدة مع ستة منظمات دولية لإغاثة وتنمية أفغانستان هي: مؤسسة أوكسفام البريطانية، منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)،وسيف ذا تشيلدرن (أنقذوا الأطفال)، والتحالف العالمي لمكافحة سوء التغذية (جين)

والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين، كما تم التوقيع مع إدارة فيرجن يونتي العالمية اتفاقية تعاون وشراكة لإطلاق مبادرات إنسانية مشتركة في مجالي التعليم والصحة في خمسة دول أسيوية وإفريقية هي المغرب، فلسطين، باكستان، كينيا وزيمبابوي[8].

ومع نهاية العام الماضي 2013 وصل عدد الدول التي استفادت من المبادرات والمشاريع الإنسانية التي نفذتها مؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان للأعمال الانسانية في الخارج إلى أكثر من 70 دولة بالمقارنة مع (22) دولة قدمت لها المؤسسة مساعدات في العام الاول من تأسيسها.. وتم تقديم هذه المساعدات بالتعاون مع سفارات الدولة في الخارج والمؤسسات والمنظمات الدولية. ويمكن إيجاز أهم مشاريع ومساعدات المؤسسة الخارجية خلال العام 2013 بالآتي[9]:

- تم تقديم الدعم لحفل زفاف جماعي ضم (222) عريساً في البحرين وذلك للمرة الثالثة على التوالي.
- مشروع مستشفى الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان في مدينة الدار البيضاء في المملكة المغربية،.ويعد هذا المستشفى صرحاً طبياً متميزاً في شمال إفريقيا باحتوائه على ثلاثة تخصصات دقيقة هي الطوارئ وأمراض القلب والشرايين وقسم الأورام وأمراض السرطان ويعتبر باكورة أعمال المؤسسة وتأكيداً على التزامها بتنفيذ رؤيتها وأهدافها في المجال الصحي.ويأتي المستشفى تلبية لحاجة القطاع الصحي في المملكة المغربية للتخصصات الدقيقة بالإضافة إلى العديد من الخدمات والأقسام المساندة كأقسام التشخيص المختلفة وثماني صالات كبرى للعمليات الجراحية ووحدة خاصة للحروق ووحدة شاملة لطب الأطفال والأمومة وغيرها.وتصل مساحة المستشفى إلى 36 ألف

متر مربع ويضم ما يعادل 132 سريراً موزعة على الأقسام والتخصصات المختلفة.

- انجاز مشاريع إنمائية في خمس بلدات لبنانية هي يارين والبرغلية والبستان وطبايا والزلوطية تتمثل في إنشاء طرقات وملاعب، وتجهيز بعض المساجد، وتوفير مولدات كهربائية.
- فعاليات برنامج للمساعدات الغذائية والصحية والتعليمية لتونس والذي استفادت منه عشرات الآلاف من الأسر المعوزة وآلاف التلاميذ وعشرات المراكز الصحية المنتشرة في مختلف أنحاء تونس. وتم تنفيذ برنامج المساعدات بالتعاون مع الهلال الأحمر التونسي والاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي ووزعت خلاله عشرة آلاف سلة غذائية على عشرات الآلاف من الأسر المعوزة والأفراد من كبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة، بالإضافة إلى تقديم اكثر من خمسة آلاف حقيبة مدرسية و12 سيارة إسعاف، واكثر من (50) جهازاً طبياً تم تسليمها لوزارة الصحة التونسية.
- أنجزت مؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان للأعمال الانسانية في باكستان عدة مشاريع تنموية نفذها المشروع الاماراتي لمساعدة باكستان ومن بين هذه المشاريع شارع الشيخ خليفة بن زايد جنوب وزيرستان هذا المشروع الحيوي الذي يعتبر من أكبر وأهم المشاريع التنموية الحديثة التي تم تنفيذها في باكستان ويمثل أول خطوة نحو التقدم والازدهار في المنطقة. وسيعود أثره المباشر على رفاهية وتطور السكان المحليين. وساهم الشارع في تحسين طرق المواصلات والربط بين المدن والقرى التي تعاني من صعوبات في

الاتصال بالمدن الرئيسية بسبب طبيعتها الجغرافية الوعرة التي تعيق استخدام وسائل المواصلات الحديثة فيها وفي تقليل تكلفة النقل وسهولة وسرعة نقل البضائع والمنتوجات الزراعية والمعدنية والحيوانية ومواد البناء من منطقة جنوب وزيرستان إلى مراكز التوزيع الرئيسية بباكستان وسيزيد التفاعل والتلاحم الاجتماعي بين أبناء المنطقة وسيؤمن لهم طريق تنقل سريع وآمن للمستشفيات والكليات والمدارس التعليمية والدوائر والمؤسسات الحكومية

- تمول مؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان للأعمال الانسانية في أفغانستان مشروعاً للتحسين الغذائي يعد من أهم المشاريع التنموية هناك إذ يفيد أكثر من (15) مليون طفل وامرأة افغانية. وقد قطع المشروع الذي تنفذه مؤسسة جين العالمية المعروفة في تنفيذ مثل هذه المشاريع الحيوية شوطاً مهماً من مراحل التنفيذ الذي ستنعكس أثاره على اكثر من نصف الشعب الافغاني. ويدعم المشروع أربعة من المواد الغذائية الأساسية على نطاق واسع في أفغانستان وهما دقيق القمح والزيوت والسمن النباتي بالإضافة إلى ملح الطعام.

وكذلك تساهم دولة الإمارات العربية المتحدة في تمويل التنمية في العديد من الدول العربية والنامية من خلال المساهمة في تمويل بعض المؤسسات متعددة الأطراف كالصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والبنك الإسلامي للتنمية، وصندوق أوبك للتنمية الدولية، والمصرف العربي لتمويل التنمية في إفريقيا، وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات التي تساهم في تمويلها حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة.

ثانياً- تحويلات العمالة الوافدة:

تشكل التدفقات المالية المرتبطة بتحويلات العاملين في دولة الإمارات العربية المتحدة أحد أهم مصادر التمويل الخارجية في الدول المرسلة للعمالة وخصوصاً الدول الأسيوية وتتعدد فوائد التحويلات على الدول المصدرة للعمالة، حيث تؤدي هذه التحويلات إلى تحسين هيكل توزيع الدخل في هذه الدول بشكل لا يمكن تحقيقه عن طريق البرامج الإنمائية التي تتبنها تلك الدول، خصوصاً في حالة هجرة الفقراء والعمال غير المهرة. فضلاً عن ذلك بينت العديد من الابحاث والدراسات المتعلقة باستخدامات التحويلات إلى أن التحويلات تنفق بصفة أساسية على رفع مستويات الاستهلاك والصحة والتعليم لأسر العمال، وهو ما يقود إلى تحسين مستويات المعيشة لأسر المهاجرين.

كما وتسهم تحويلات العمالة بصورة ايجابية على اقتصادات الدول المصدرة لها، خصوصاً على ميزان المدفوعات، فالتحويلات تؤدي إلى التخفيف من حدة اختناقات الصرف الأجنبي للدول المصدرة للعمالة، وتحسن موقف حسابها الجاري، المسألة التي تجعل ميزان المدفوعات لعدد كبير من الدول المصدرة للعمالة يعتمد بشكل كبير على تدفقات تحويلات العمالة.

وشهدت تحويلات العاملين الأجانب في دولة الإمارات العربية المتحدة تزايداً ملحوظاً خلال السنوات القليلة المنصرمة نتيجة لتزايد العمالة الوافدة للدولة التي تشهد تسارعاً في معدل النمو الاقتصادي، وقد بلغت ما نسبته 6.8٪ من الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات العربية المتحدة لعام 2015، وهي بذلك تتخطى نظيرتها على الصعيد العالمي (0.76٪) وفي الدول المتقدمة (0.32٪) [10].

وقد قدرت تحويلات العاملين من دولة الإمارات العربية المتحدة بنحو(30) مليار دولار عام 2015م مقارنة بـ 4.4 مليار دولار عام 2003م. وجاءت الإمارات بالمرتبة الثالثة عالمياً في حجم التحويلات للمالية للعمالة الوافدة. والشكل التالي يوضح ذلك.

شكل (3) تحويلات العمالة الوافدة في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة (2003-2015م) مليار دولار

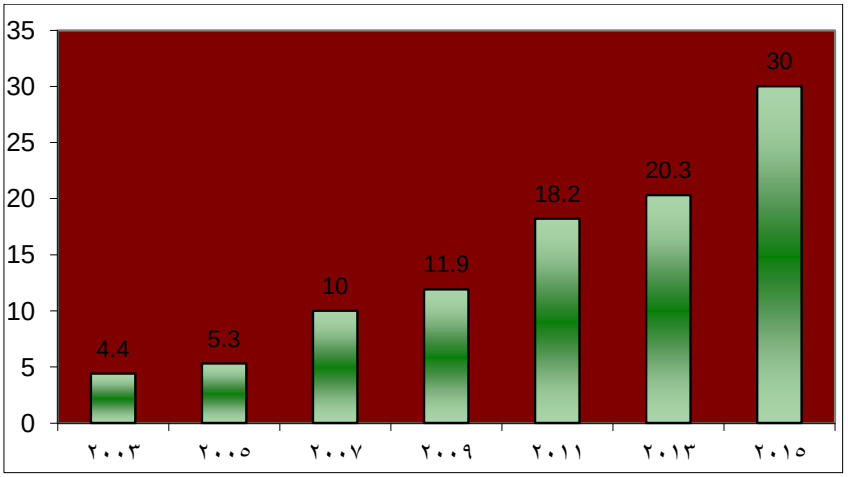

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على:

World Bank, Facts of immigration and remmmittes,Washington,Various issues

ويمكن القول بأن الزيادة الملحوظة في تحويلات العاملين الأجانب بدولة الإمارات العربية المتحدة خصوصاً خلال الفترة (2003-2015) تعزى إلى عدة أسباب من أهمها زيادة عدد العمالة الوافدة، وما ترتب عن ذلك من زيادة في دخولهم، وانخفاض كلفة التحويلات في ظل التحسن الذي طرأ على البنية التحتية للصناعة المصرفية المساندة للتحويلات، وانتشار شبكاتها عبر العالم، علاوة على التحسن النسبي في جمع

البيانات المرتبطة بهذه التحويلات في ضوء تزايد الوعي بأهميتها في دفع ومساندة التنمية في الدول النامية.

وغني عن البيان، فإن القيمة الحقيقية لتحويلات العمالة الوافدة في دولة الإمارات العربية المتحدة قد تتجاوز الأرقام المعلنة بكثير عند احتساب التحويلات التي تتم من خلال القنوات غير الرسمية، المسألة التي تجعل تأثيراتها بالغة الأهمية في الاقتصاد الكلي للدول المستقبلة لهذه التحويلات، وذلك من خلال توفير دخل مستدام ومتواصل من النقد الأجنبي وتوفير موارد لتمويل الاستيراد وتحفيز الطلب الكلي في الاقتصاد وبالتالي تحفيز النمو الاقتصادي.

ويمكن القول بأن دولة الإمارات العربية المتحدة تعد اليوم إحدى الدول الأساسية التي تسهم في التحويلات الدولية للعمالة، حيث أنها تساهم بحوالي (5.2٪) من إجمالي التحويلات الدولية التي قدرت عام 2015 بنحو (580) مليار دولار أمريكي[11].

وصفوة القول فإن استيعاب دولة الإمارات العربية المتحدة للأعداد الكبيرة من العمالة الوافدة وخصوصاً من الدول الفقيرة يعزز من الشراكة العالمية في التنمية، كما ويُعد مساهمة ايجابية في الجهد العالمي الهادف للتخفيف من حدة الفقر والبطالة في تلك الدول من خلال التحويلات النقدية لهؤلاء العاملين إلى دولهم، بالإضافة إلى خدمات التأمين الصحي المقدمة لهم ومكافئة نهاية الخدمة والتسهيلات المصرفية الممنوحة لهم من قبل المصارف.

ثالثاً- تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

شهدت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة (2001-2015) تطوراً ملحوظاً بوصوله إلى مستويات غير مسبوقة، حيث ارتفعت من(1184) مليون دولار عام 2001 إلى (10976) مليون دولار عام 2015، أي تضاعفت بقرابة (9) مرات والشكل التالي يوضح ذلك [12].

شكل (4) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى

دولة الإمارات العربية المتحدة (2001-2015م) مليون دولار

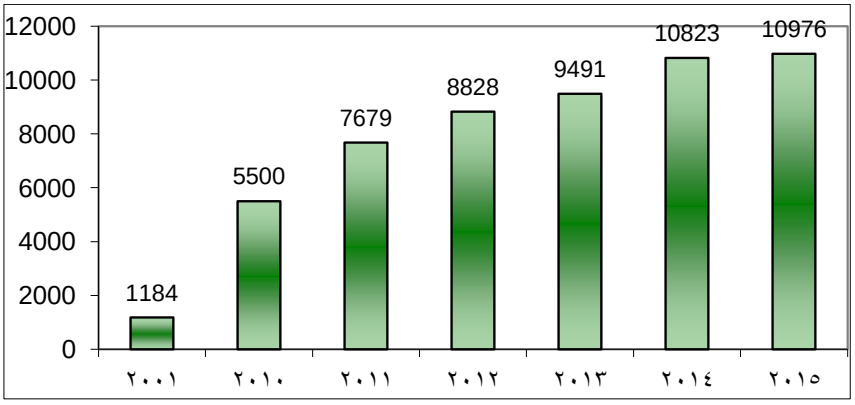

Source: UNCTAD, World Investment Report, Various Issues

ويمكن تفسير الاتجاه التصاعدي لتدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة (2001-2015) إلى تضافر عوامل عدة، تتمثل في إضفاء المزيد من المرونة على الأطر التشريعية وتبسيط وتحسين النظم والإجراءات ذات العلاقة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة لاسيما في مجال الخدمات المالية والعقارية والاتصالات، وكذلك خصخصة تلك الخدمات وإطلاق المشاريع الصناعية والسياحية الضخمة ومشاريع البنية التحتية، علاوة على تعزيز جهود الترويج للاستثمار وتعزيز الشفافية وتوفير قواعد البيانات والمعلومات الحديثة.

ومن المتوقع أن ترتفع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة لاسيما في ظل الخطوات التي تتخذها الدولة نحو تحقيق رؤيتها 2021 في بناء اقتصاد متنوع قائم على المعرفة والابتكار، منها اعتماد السياسة العليا لدولة الإمارات في مجال العلوم والتكنلوجيا والابتكار، والتي تتضمن (100) مبادرة وطنية في قطاعات التعليم، الصحة، الطاقة، النقل، المياه، والفضاء، وتخصيص حجم استثمارات متوقعة فيها بأكثر من (300) مليار درهم إماراتي[13].

أما فيما يتعلق بالتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من دولة الإمارات العربية المتحدة، فقد لوحظ زيادتها بشكل ملحوظ خلال الفترة (2001-2015)، حيث ارتفعت من (214) مليون دولار عام 2001م إلى (9264) مليون دولار في عام 2015، أي تضاعفت التدفقات بنحو(43) مرة والشكل التالي يوضح ذلك[14].

شكل (5) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من دولة الإمارات العربية المتحدة (2001-2015) مليون دولار

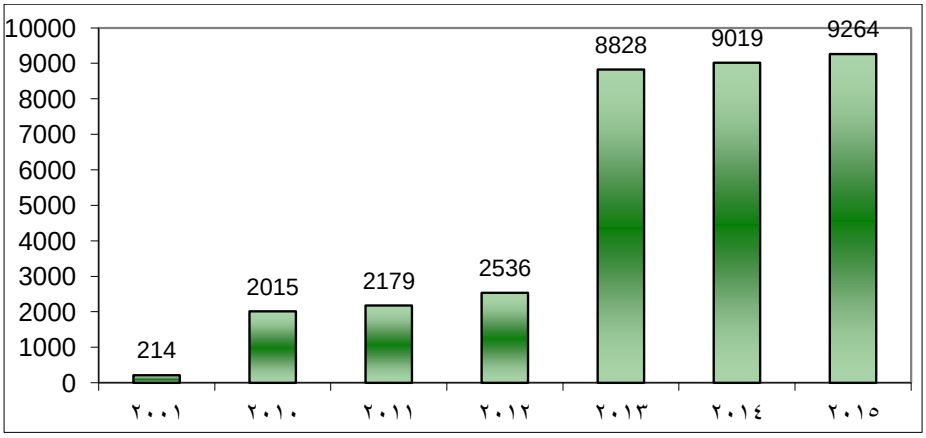

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، سنوات مختلفة

ومـن المتوقـع أيضـاً أن يرتفـع حجـم التـدفقات الاسـتثمارية الأجنبيـة المباشـرة الصـادرة مـن دولـة الإمـارات العربيـة المتحـدة خـلال السـنوات المقبلـة نتيجـة لتوجـه السياسـة الاسـتثمارية نحـو زيـادة نشـاطها الاسـتثماري في العديـد مـن الـدول العربيـة والأجنبيـة وذلـك في إطـار إيجـاد مصـادر دخـل تـدعم سياسـة التنويـع الاقتصـادي التـي تتبنهـا الدولـة والتـي أكـدت عليهـا اسـتراتيجية حكومـة الإمـارات العربيـة المتحـدة التـي أقـرت عـام 2007م، وتتماشـى مـع رؤيـة الإمـارات 2021 الهادفـة إلـى بنـاء اقتصـاد متنـوع ومسـتدام يعـزز مـن مكانـة دولـة الإمـارات العربيـة المتحدة على خارطة الاقتصاد العالمي.

رابعاً- الانفتاح التجاري على العالم الخارجي:

شـــهدت الفـــترة (2000-2015م) نمـــواً ملحوظـــاً في حجـــم التبـــادل التجـاري بـين دولـة الإمـارات العربيـة المتحـدة والعـالم الخـارجي، وذلـك نتيجـة لزيـادة حصـيلة الصـادرات السـلعية والمـدفوعات عـن الـواردات السـلعية. وقـد أنعكـس ذلـك علـى مؤشـر الانفتـاح الاقتصـادي مـع العـالم الخـارجي، إذ بلغـت نسـبة التجـارة الخارجيـة للنـاتج المحلـي الإجمـالي (145 ٪) في عـام 2015م مقارنة بـ (81٪) في عام 2000. والشكل التالي يوضح ذلك [15].

شكل (6) مؤشر الانفتاح التجاري لدولة الإمارات العربية المتحدة على العالم الخارجي (2000-2015) ٪

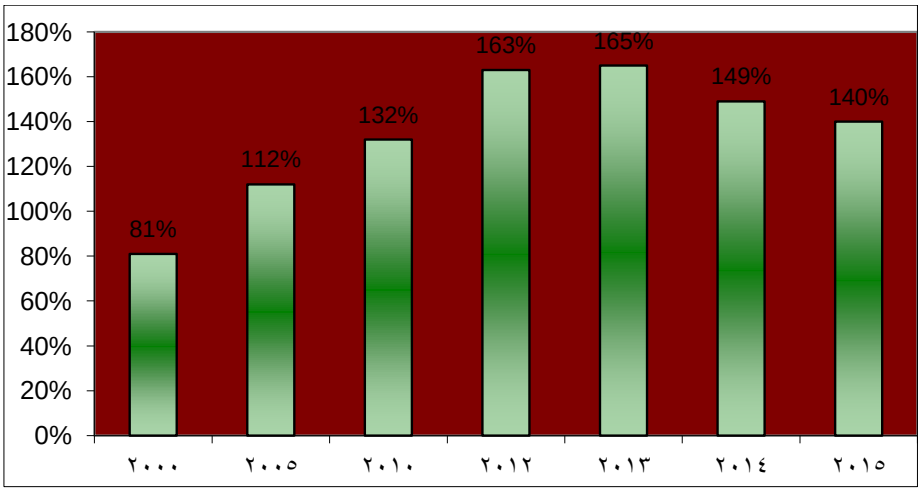

المصدر: تم احتساب معدل الانفتاح التجاري على العالم الخارجي من قبل الباحث بالاعتماد:

International Monetary Fund, Foreign Trade Direction, Various Issue

ويمكن القول بأن ارتفاع معدلات الانفتاح الاقتصادي لدولة الإمارات العربية المتحدة على العالم الخارجي يعود إلى اعتماد الدولة على برامج عديدة لتحرير التجارة بهدف تعزيز عملية الاندماج مع الاقتصاد العالمي، ومن المتوقع أن تستمر معدلات الانفتاح الاقتصادي بالارتفاع خلال الأعوام القادمة خصوصاً مع انضمام دولة الإمارات إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي دخلت حيز التنفيذ عام 2005م، وإلى السوق الخليجية المشتركة التي بدأت في مطلع عام 2008م، علاوة على عقد الدولة للعديد من اتفاقيات التبادل التجاري مع مختلف الدول المتقدمة والنامية، فضلاً عن إنشائها للمناطق الحرة.

وتتميز دولة الإمارات العربية المتحدة بانتهاجها لسياسة تجارية شفافة وحرة، حيث لها شركاء في أغلب مناطق العالم، وتصنف دولة الإمارات ضمن أهم عشرين دولة مصدرة على الصعيد العالمي، حيث جاءت في حققت دولة الإمارات متوسط نمو بلغ 14٪ للفترة ذاتها، وعلى صعيد الواردات السلعية العالمية حققت نمواً بالمتوسط بلغ 5٪ للفترة من 2010 - 2014، في حين وصلت نسبة النمو في دول الشرق الأوسط وخلال ذات الفترة حوالي 8٪، أما الإمارات فبلغ متوسط نسبة النمو 12٪ للفترة من 2010 – 2014.

بين التقرير أن صادرات الإمارات من الغذاء خلال عام 2000 بلغت 1.1 مليار دولار وخلال عام 2014 وصلت إلى أكثر 7.6 مليار دولار، موضحاً أن واردات الإمارات من الغذاء خلال عام 1990 كان فقط 1.6 مليار دولار وصل عام 2000 إلى 3.0 مليارات دولار وعام 2014 وصل إلى أكثر من 17.0 مليار دولار .

وتبلغ قيمة صادرات الإمارات خلال 2014 ما قيمته 107.8 مليار دولار وتشكل ما نسبته 30٪ من إجمالي صادرات الإمارات السلعية خلال 2014 مع العلم بأنها كانت تشكل ما نسبته 34.6٪ من إجمالي صادرات الإمارات السلعية خلال 2010 ما يؤكد نجاح سياسة الدولة في تقليل الاعتماد على النفط كسلعة أساسية للتصدير .

أن صادرات الخدمات العالمية حققت نمواً بالمتوسط 6٪ للفترة من 2010 - 2014، أما دول الشرق الأوسط وخلال نفس الفترة فشهدت صادراتها نمواً بلغ 5٪، وفيما يتصل بدولة الإمارات بلغ متوسط نسبة النمو

16٪ للفترة من 2010 – 2014، وخلال 2014 حققت صادرات الإمارات من الخدمات نمواً بنسبة 14٪ مقارنة مع 2013، مع ملاحظة أن صادرات العالم من الخدمات نمت بنسبة 5٪، وفي دول الشرق الأوسط بلغت النسبة 7٪ خلال العام ذاته، أما الواردات العالمية من الخدمات والتي حققت نمواً بالمتوسط 7٪ للفترة من 2010 – 2014، فإن دول الشرق الأوسط وخلال ذات الفترة سجلت متوسط نمو بلغ 9٪، في حين سجلت الإمارات متوسط نسبة نمو بلغ 14٪ للفترة ذاتها.

ان واردات دولة الإمارات من النقل بلغت قيمتها 45.5 مليار دولار خلال 2014 وتأتي في المرتبة 6 عالمياً في حال التعامل مع الاتحاد الأوروبي كمجموعة، كما ورد ذكر الإمارات في الواردات من السفر حيث بلغت قيمة وارداتها 17.8 مليار دولار خلال 2014 وجاءت في المرتبة 14 عالمياً في حال التعامل مع الاتحاد الأوروبي كمجموعة.

حافظت دولة الإمارات على مكانتها كأهم سوق للصادرات والواردات السلعية على مستوى دول الشرق الأوسط وإفريقيا، حسب تقرير إحصاءات التجارة الدولية 2015 الصادر عن منظمة التجارة العالمي في نهاية أكتوبر 2015، حيث احتلت الإمارات المرتبة 16 عالمياً في الصادرات السلعية التي بلغت قيمتها 360 مليار دولار، والمرتبة 20 عالمياً في الواردات من السلع وبما قيمته 262 مليار دولار، أما على صعيد تجارتها السلعية على مستوى دول الشرق الأوسط، فاستحوذت الإمارات على 28٪ من إجمالي صادرات المنطقة وما نسبته 33٪ من إجمالي وارداتها خلال العام 2014.

أمـا فيمـا يتعلـق بالتجـارة العالميـة مـن الصـناعات خـلال 2014 والبـالغ قيمتهـا 12.2 ترليـون دولار، ذكـر التقريـر أن صـادرات الإمـارات بلغـت 85 مليـار دولار خـلال 2014 بمـا يعـادل 23.6٪ مـن الصـادرات الوطنيـة السـلعية لعـام 2014، مبينـاً أن الإمـارات تسـتحوذ علـى مـا نسـبته 32٪ مـن إجمـالي صـادرات الشـرق الأوسـط وتـأتي في المرتبـة الأولـى، محققـة نمـواً سـنوياً يبلـغ 2٪ لعـام 2014 ومتوسـط الفـترة مـن 2010 -2014 يبلـغ 7٪، وتبلـغ قيمـة واردات الإمـارات 139 مليـار دولار خـلال 2014، وفي الصـناعات المحـددة ومنهـا الحديـد والصـلب ورد ذكـر الإمـارات في قيمـة الـواردات حسـب أهـم الـدول حيـث بلغـت قيمتهـا 10 مليـارات دولار خـلال 2014 مـع العلـم بـأن صـادرات العـالم من الحديد والصلب تبلغ 472 مليار دولار خلال العام 2014 [16].

المبحث الرابع
المبادرات الإماراتية لتعزيز الشراكة في التنمية العالمية

قامت دولة الإمارات العربية المتحدة بالعديد من المبادرات التي كان لها دور فعال في تعزيز التنمية الدولية وتحقيق الشراكة العالمية فيها، وانعكست إيجاباً على مسيرة التنمية في الدول النامية، ويمكن الإشارة إلى أهم هذه المبادرات بالآتي:

أولاً- مبادرة الأيادي المعطاءة:

أطلقت هذه المبادرة في عام **2008**م تحت رعاية سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك الرئيس الأعلى لمؤسسة التنمية الأسرية، وتكفل بها سمو الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان، نائب رئيس مجلس الوزراء لتنفيذ برامج علاجية ووقائية في مختلف التخصصات الطبية للمرضى المعوزين داخل الإمارات العربية المتحدة وخارجه.

وتُعد مبادرة الأيادي المعطاة الثالثة من نوعها ضمن مبادرات زايد العطاء لتنمية المجتمع التي أطلقت بتوجيهات من الشيخ زايد مؤسس دولة الإمارات العربية المتحدة رحمه الله، لتعزيز العمل التطوعي في العالمين العربي والإسلامي، وتكتسب هذه المبادرة أهميتها من كونها الأولى من نوعها على الصعيد العالمي، لأنها تختص بفئة معينة هي المرضى المحتاجين الذين يعانون الحصول على تكاليف العلاج، خاصة للمرضى الذين يحتاجون إلى إجراء عمليات جراحية كبرى في العديد من الدول، كما وتعد المبادرة إضافة مهمة للعمل الخيري والإنساني الذي تحرص عليه دولة الإمارات، وهي تمثل تطويراً مهماً في مجال الأعمال الإنسانية التي يتم توفيرها للمحتاجين.

وغني عن البيان فإن هذه المبادرة تعكس مدى حرص القيادة الرشيدة لصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة على تفعيل العمل التطوعي لخدمة المجتمع وتنميته، والتخفيف من معاناة المرضى المعوزين غير القادرين على تدبير نفقات العلاج في مختلف مناطق العالم، كما تحمل المبادرة معاني إنسانية عميقة، فهي موجهة للمشاركة في التخفيف من معاناة المرضى المعوزين على الصعيد العالمي.

ويتطلب نجاح هذه المبادرة تكاثف جهود الأطباء والجراحين لتنفيذ برامج علاجية ووقائية موجهة للمرضى المعوزين في مختلف الدول أبرزها مصر، البوسنة والهرسك، اندونيسيا، المغرب، إرتيريا والهند، وقام الفريق الطبي لمبادرة أيادي العطاء تقديم أول برامجه الإنسانية والتشخيصية والعلاجية والوقائية للأطفال من الفئات المعوزة في القرى المصرية بالشراكة مع وزارة الشؤون الاجتماعية وبالتنسيق مع وزارة الصحة وبإشراف أطباء إماراتيين ومصريين وعالميين[17].

ثانياً- مبادرة "نوردبي"

أطلقت هذه المبادرة في 3 سبتمبر 2008م من قبل صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، وتهدف هذه المبادرة الإنسانية العالمية إلى القضاء على حالات العمى وضعف البصر التي يمكن الوقاية منها في المناطق الأقل تقدماً والتي تحتاج لهذه المساعدة، وتعمل المبادرة على توفير العلاج لأكثر من مليون مصابين بالعمى حول العالم في مرحلتها الأولى، وتعمل هيئة الصحة في دبي على الإشراف على تنفيذ جميع البرامج المدرجة على أجندة مبادرة نور دبي بالتعاون والشراكة مع منظمة " أوربيس العالمية " غير الربحية التي

كرست جهودها للحد من الأمراض التي تقود إلى العمى ومكافحتها في الدول النامية وأندية " ليونز" العالمية أحد أكبر المنظمات التطوعية في العالم، التي تضم في شبكتها العالمية (1.3) مليون عضو في (202) دولة وتشتهر ليونز العالمية بخبرتها في علاج العمى والإعاقات البصرية.

وستشمل المبادرة التي تأتي لمساعدة منظمة الصحة العالمية والوكالة الدولية للوقاية من العمى في تحقيق أهدافها المرسومة في " رؤية 2020م : الحق في البصر " بالإضافة إلى الإمارات، الأشخاص المصابين بالعمى والمهددين به في عدد من الدول منها العراق، أفغانستان، مالي، سيرلانكا، كينيا، باكستان، أثيوبيا، بنغلاديش، مصر، الأردن، وفلسطين.

وستنفذ نور دبي برامج لمعالجة الأشخاص المصابين بثلاث أمراض أساسية هي:

- عدسة العين الكدرة (الساد) التي تحتل المرتبة الأولى بين أسباب العمى في العالم، حيث أن هناك 18 مليون شخص مصاب به، أي 48٪ من إجمالي المكفوفين.
- الحول الذي يصيب أكثر من 5٪ من الأطفال حول العالم.
- عتامة القرنية المسئولة عن إصابة (4.9) مليون شخص بالعمى.

وتشمل مبادرة نور دبي ثلاث برامج رئيسة علاجية ووقائية وتثقيفية من أجل علاج حالات العمى وضعف البصر وسبل الوقاية منها محلياً وإقليمياً وعالمياً [18].

ثالثاً- مؤسسة دبي للعطاء:

تأسست مؤسسة دبي للعطاء في 19 سبتمبر 2007م، وأصدر صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء بصفته حاكماً لإمارة دبي في 28 فبراير 2008م قانون إنشاء المؤسسة والذي يشير إلى أنها تهدف إلى جمع الأموال والتبرعات داخل إمارة دبي وخارجها لتحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها، ومن تلك الأهداف تقديم المساعدات للمحتاجين على مستوى دول العالم ومساعدة وتمكين المجتمعات المدنية، خاصة النساء والأطفال على الصعيد العالمي، علاوة على دعم جهود محاربة الفقر في أرجاء العالم كافة وحماية وتعزيز كرامة الإنسان.

وأعلنت منظمة الأمم المتحدة للطفولة " اليونيسيف " في فبراير 2008م انضمامها إلى برامج مبادرة " دبي للعطاء " وذلك بقصد توفير التعليم لمليون طفل حول العالم. وبموجب هذه الشراكة بين منظمة اليونيسيف ومبادرة دبي للعطاء ستتمكن منظمة اليونيسيف من دعم برامجها الخاصة بالتعليم في إفريقيا وشرق أوربا وجنوب آسيا والشرق الأوسط.

وفي إطار مبادرة تاريخية وقعت دبي للعطاء اتفاقية تعاون مع شركة " مايكروسوفت العالمية " في 27 يناير 2008م يتم بموجبها تمكين مليون طفل في الدول النامية من التواصل والانتقال إلى عصر المعلومات، وذلك عن طريق تجهيزهم بأحدث التكنولوجيات المستخدمة في التعليم، التي ستعزز فرصهم في سوق عمل القرن الحادي والعشرين. ويتمحور الاتفاق حول تعاون " حملة دبي للعطاء " ومايكروسوفت " في إقامة قواعد مجتمعات تعليمية تقنية في مناطق الشرق الأوسط وإفريقيا وآسيا.

وتمتد مساعدات دبي للعطاء بالتعاون مع وكالات الإغاثة الدولية لتصل إلى 5 ملايين طفل في 24 بلداً من خلال برامج عديدة تهدف إلى:

- بناء وترميم أكثر من 2000 مدرسة.
- تدريب أكثر من 20000 معلماً.
- تأسيس أكثر من 3000 رابطة آباء ومعلمين.
- إنشاء أكثر من 480 مكتبة.
- توزيع 1.3 مليون كتاب باللغات المحلية.

وقامت دبي للعطاء بتنفيذ العديد من البرامج في مجال التعليم والصحة من أهمها:

1- برنامج العطش للعلم:

أطلق هذا البرنامج عام 2009 وقد ساهم بتمويله 120 ألف متبرع من مجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة بكافة أطيافه، وكان أطفال جمهورية مالي التي تقع في شرق إفريقيا هي أول دولة تستفيد من هذا البرنامج.

2- برنامج الماء والصرف الصحي والنظافة الصحية في المدارس:

أطلقت دبي للعطاء هذا البرنامج في يونيو عام 2010م بالتعاون مع شركائها الدوليين من المنظمات غير الحكومية في مالي وسيراليون الواقعتين في غرب إفريقيا بهدف تحسين فرص حصول الأطفال في كلا البلدين على التعليم الأساسي السليم وبمقتضى هذا البرنامج سيستفيد أكثر من (1.7) مليون طفل في هاتين الدوليتين بشكل مباشر من كافة مرافق مياه الشرب النقية والصرف الصحي وبرنامج التثقيف الصحي. وقد خصصت دبي للعطاء مبلغ (18) مليون دولار لتنفيذ هذا البرنامج الذي يشكل

جزء لا يتجزأ من جهود دبي للعطاء في تنفيذ رؤية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد لضمان حصول الأطفال في البلدان النامية على التعليم الأساسي السليم[19].

بالإضافة إلى المبادرات التي قامت بها دولة الإمارات العربية المتحدة في تحقيق الشراكة في التنمية العالمية من خلال تقديم المساعدات والمعونات الإنمائية وكذلك الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وفتح أسواقها للعمالة الوافدة من الخارج، فإن دولة الإمارات قامت بدور محور في دعم جهود المجتمع الدولي في تحقيق التنمية الدولية في كافة أبعادها ومجالاتها، من خلال استضافتها للعديد من القمم والمؤتمرات والمنتديات العالمية المعنية بمعالجة قضايا التنمية على الصعيد العالمي ومن أهم هذه المؤتمرات والمنتديات القمة العالمية لطاقة المستقبل والتي تستضيفها دولة الإمارات العربية المتحدة منذ عام **2011** تتويجاً للجهود الكبيرة التي تبذلها الدولة من أجل تجسيد التعاون الدولي والشراكة العالمية في مجال الطاقة المتجددة .

وتنفرد القمة العالمية لطاقة المستقبل، بتوفير منصة تجمع قادة القطاعين العام والخاص لتعزيز التعاون من أجل التصدي للقضايا الحاسمة التي العالم، وتحديد الإجراءات التي يجب اتخاذها على الصعيد العالمي وعلى مختلف المستويات السياسية والاقتصادية، فضلاً عن مستوى الشركات. ويوفر الحدث فرصة لا تضاهى للتواصل مع أصحاب المشروعات العالمية ومزودي الحلول والمستثمرين. وتشمل فعاليات القمة العالمية لطاقة المستقبل مؤتمراً رفيع المستوى، ومعرضين متخصصين يركزان على الطاقة والبيئة. علاوة على برنامج القادة الشباب لطاقة المستقبل، ومناقشات مائدة مستديرة، وتسليط الضوء على التكنولوجيا الحديثة، وندوات متخصصة بالقطاع واجتماع الشركات، إضافة إلى الأنشطة الاجتماعية[20].

الخاتمـــة

ســاهمت دولــة الإمــارات العربيــة المتحــدة منــذ تأسيســها عــام1971م في الجهــود المبذولــة علــى الصــعد الدوليــة والعربيــة والخليجيــة بهــدف تحقيــق الشــراكة في التنميــة العالميــة وذلــك عــن طريــق انضــمامها إلــى العديــد مــن الاتفاقيات الاقتصادية الدولية التابعة للأمم المتحدة، خصوصاً اتفاقية منظمة التجارة العالمية التي انضمت إليها في عام 1995م، وكذلك في الاتفاقيات العربية كاتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى الذي بدء التنفيذ الفعلي لها في عام 2005م والاتفاقيات الخليجية ومن أهمها اتفاقية السوق الخليجية المشتركة التي بدأ العمل بها في يناير 2008م.

وكذلك ساهمت دولة الإمارات العربية المتحدة في الجهود المبذولة لتعزيز التنمية الدولية من خلال تبنيها لنظام تجاري ومالي منفتح، حيث تخطت درجة الانفتاح التجاري للاقتصاد الإماراتي (100٪) خلال الفترة 2002-2015، كما وارتفعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الإمارات، حيث تخطت (11) مليار دولار في عام 2015، كما ساهمت في مواجهة الاحتياجات الخاصة للبلدان الأقل نمواً من خلال تقديم للمساعدات والمعونات الإنمائية للدول النامية والتي تخطت بكثير النسبة المحددة من الأمم المتحدة والبالغة (0.7٪) من الناتج القومي الإجمالي والتي كان لها عظيم الأثر في مساعدة الدول الفقيرة في التقدم باتجاه إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية، كما تبنت العديد من المؤسسات المعنية بتقديم الخدمات الإنسانية

العديد من المبادرات التي تعزز من الشراكة العالمية في التنمية منها كمبادرة الأيادي المعطاة، ومبادرة نور دبي، ومؤسسة دبي للعطاء والتي كانت لها أثر كبير معالجة الكثير من المشكلات الصحية والتعليمية في الدول النامية خصوصا الفقيرة منها.

كما وقامت دولة الإمارات العربية المتحدة باستضافة العديد من المؤتمرات العالمية المعنية بتحقيق المشاركة العالمية في التنمية كالقمة العالمية لطاقة المستقبل وغيرها من المؤتمرات والمنتديات لتبادل الرؤى والتجارب والأفكار التي تعزز من التعاون من أجل التنمية الدولية.

أن تعزيز الدور الإماراتي في تحقيق الشراكة في التنمية العالمية واستمرارية مساهمة دولة الإمارات بفاعلية في الأنشطة الدولية ذات الصلة بالعون الإنمائي يستدعي القيام بما يلي:

- زيادة المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من الدولة وربط تقديم تلك المساعدات بخطط وبرامج التنمية في الدول المستفيدة من تلك المساعدات.
- زيادة مساهمة دولة الإمارات في رؤوس أموال صناديق ومؤسسات التمويل الدولية والإقليمية المعنية بتقديم المساعدات المتعددة الأطراف وذلك بهدف إسناد مبادراتها في دعم التنمية والعمل الإنساني في الدول النامية.

- الاستمرار في استضافة المؤتمرات والقمم العالمية التي تسهم في تعزيز أوجه التعاون الدولي في معالجة القضايا الاقتصادية والتنموية العالمية وبما يساعد على تنفيذ برامج التنمية الدولية.
- حث المؤسسات والجمعيات الإنسانية على الاستمرار في تبني مبادرات أكثر خصوصاً في المجالات ذات العلاقة بالتنمية البشرية (الصحة والتعليم) وفي مجال محاربة الفقر والجوع الذي تعاني منه العديد من شعوب العالم النامي.
- تعزيز التعاون والتنسيق مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية فيما يرتبط بجهودها لدعم التنمية الدولية، وذلك من خلال توحيد المواقف في المؤتمرات والملتقيات العالمية المعنية بتحقيق الشراكة العالمية في التنمية.

الهوامش والمصادر

1- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2016، الكويت 2016م، ص101

2- نوزاد عبد الرحمن الهيتي، التنمية المستدامة: الإطار العام والتطبيقات دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجاً، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ،2009، ص 163-164

3- أشرف سعد العيسوي، فلسفة التنمية والتطور في دولة الإمارات: المقومات ومعالم النهضة، قضايا إماراتية، العدد الأول، ديسمبر، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية 2008م، ص 38.

4- صندوق النقد العربي، آخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2016، سبتمبر، أبو ظبي، 2016، ص 540.

5- للمزيد من التفاصيل أنظر:

OECD,Development Co-operation Report 2017,Paris,April 2017

6- نوزاد عبد الرحمن الهيتي، المساعدات الإنمائية الإماراتية ودور صندوق أبو ظبي للتنمية فيها، مجلة أفاق اقتصادية، العدد(113)، 2008،ص 125-126

7- للمزيد من التفاصيل أنظر:

صندوق أبو ظبي للتنمية، الكتيب التأسيسي، أبو ظبي، 2017،ص 23

8- للمزيد من التفاصيل أنظر:

مؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان، التقرير السنوي 2009م، أبو ظبي 2010م.

9- مؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان، التقرير السنوي 2013، أبو ظبي، 2014.

10- للمزيد من التفاصيل حول التحويلات النقدية للعاملين على الصعيد العالمي انظر:

UNDP,Human Development Report 2016,NewYork,2016,P249

11- للمزيد من التفاصيل أنظر:

World Bank, Migration and Remittances Fact book, 2016, Washington, 2016

11- للمزيد من التفاصيل حول الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة لدولة الإمارات العربية المتحدة: أنظر المصدر التالي:

12-UNCTAD, World Investment Report 2015, Geneva, 2015

13- http://www.economy.gov.ae/arabic/Knowledge-Section/Pages/Agreements-Map.aspx

14- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في البلدان العربية 2016، الكويت، 2016.

15- تم احتساب نسبة الانفتاح التجاري من الباحث بالاعتماد على المصدر التالي:

International Monetary Fund, Foreign Trade Direction, Various Issues

16- للمزيد من التفاصيل حول مؤشرات التجارة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة انظر:

World Trade Organization, Annual Foreign Trade Statistics Report 2014, Geneva, 2015

17- للمزيد من التفاصيل حول مبادرة الأيادي المعطاة انظر الموقع التالي:

www.wu.gov.ae/

18- للمزيد من التفاصيل حول مبادرة الأيادي المعطاة انظر الموقع التالي:

www.noor-dubai.com

19- للمزيد من التفاصيل حول مؤسسة دبي للعطاء، أنظر الموقع التالي:

www.dubaicares.ae

20- للمزيد من التفاصيل حول القمة العالمية لطاقة المستقبل، انظر:

مؤسسة مصدر، واقع اليوم لطاقة المستقبل، كتيب تعريفي، 2014،أبو ظبي، 2014، ص10.

الفصل السادس

الديبلوماسية الاقتصادية
في دولة الإمارات العربية المتحدة

مُقَدِّمَة

شهد المشهد الدبلوماسي العالمي بعد الحرب الكونية الثانية تحولات كبيرة تمثلت باعتماد الدبلوماسية الاقتصادية ركيزة رئيسة وأداة مهمة للسياسة الخارجية. فلم تعد الدبلوماسية مقتصرة على النطاق التقليدي الذي يركز على الاهتمام بالشؤون والأحداث السياسية والتصديق على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، بل تخطت ذلك لتشمل مجالات الاقتصاد بفروعه المختلفة من صناعة وزراعة وتجارة وعلوم وتكنولوجيا وإنجازاتها، وشؤون الطاقة والبيئة والهجرة، والمساعدات الإنمائية والاستثمارات المباشرة.

وأمام هذه الصورة، بدأت العديد من دول العالم تستحدث إدارات للشؤون الاقتصادية ضمن الهياكل التنظيمية لوزارة الخارجية، علاوة على استحداث منصب مساعد وزير الخارجية للشؤون الاقتصادية، وهياكل مؤسسية تعنى بتقديم المساعدات الخارجية، وذلك لأهمية البعد الاقتصادي في تنمية العلاقات بين الدول والشعوب، وبات من واجبات الدبلوماسي المعاصر، العمل على دعم التعاون في المجالين الاقتصادي والتجاري، كما أولت الدول أهمية كبيرة لعمل الملحقيات التجارية التي باتت تشكل ضرورة للتواصل والانفتاح على العالم الخارجي ولجذب الاستثمارات والتعريف بأفاق التجارة الخارجية ومستقبلها ولخدمة التجار الراغبين بالدخول في الأسواق العالمية، وتشجيع الصادرات الوطنية، وتعزيز تواجد الدولة في الاقتصاد العالمي.

لقد أدركت دولة الإمارات العربية المتحدة، أهمية الدبلوماسية الاقتصادية كأحد مصادر القوة الناعمة للدولة، فالمساعدات الخارجية لديها القدرة على تشكيل صورة الدولة بالخارج، والتواصل مع الجيران والإقليم، عن طريق إرسال رسائل إيجابية للشراكة والتعاون، فكون دولة الإمارات طبقاً لمعياري الجغرافيا والسكان، دولة صغيرة في النظام الدولي، فإن آفاق مساهمتها في تطور العالم محدودة، ولذلك، كان اختيار القيادة الرشيدة للمغفور له بأذن الله الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، التركيز على القوة الناعمة للمساهمة في التنمية الاقتصادية على الصعيد العالمي، وتأسيس دور دولي بارز للإمارات على الصعيد الإنمائي والإنساني.

وبهدف تعزيز دور الدبلوماسية الاقتصادية، قامت الدولة بالتوقيع على العديد من اتفاقيات التعاون الاقتصادي والتجاري والفني مع مختلف دول العالم، واستحداث منصب وزير الدولة للتعاون الدولي ومنصب مساعد وزير الخارجية للشؤون الاقتصادية، وإدارة للشؤون الاقتصادية والتعاون الدولي بوزارة الخارجية، وصندوق أبو ظبي للتنمية، بالإضافة إلى تأسيس ملحقيات تجارية في العديد من دول العالم لاسيما التي ترتبط معها دولة الإمارات بعلاقات شراكة في مجالات التجارة والاستثمار، تتوالى عمليات الترويج للفرص الاستثمارية في مختلف أقاليم العالم.

وسيتناول هذا الفصل استعراض مسيرة الدبلوماسية الاقتصادية والتنموية لدولة الإمارات والنجاحات التي حققتها على الصعيد العالمي خلال العقود الخمسة المنصرمة، من خلال بيان الأطر المؤسسية والتشريعية للدبلوماسية الاقتصادية الإماراتية .

المبحث الأول
الأطر المؤسسية والتشريعية للدبلوماسية الاقتصادية الإماراتية

أولاً- المنطلقات:

تنطلق الدبلوماسية الاقتصادية التي تتبعها دولة الإمارات العربية المتحدة من جملة من المرتكزات تتمثل في رؤية الإمارات 2021م واستراتيجية وزارة الخارجية والتعاون الدولي واستراتيجية المساعدات الخارجية، وفيما يلي بيان لتلكم المنطلقات:

1) رؤية الإمارات 2021:

تشير رؤية الإمارات العربية المتحدة 2021 الصادرة عن مجلس الوزراء الموقر عام 2011، في الركيزة الثانية متحدون في المصير إلى ما يلي: " تستمد دولة الإمارات قوتها من تقاليدها في الانفتاح والتفاهم والتعايش السلمي، وهذا يساعدنا على تسخير إيجابيات العولمة لصالحنا ومواصلة الاستفادة من انفتاح الدولة على العالم عوضاً عن اعتباره خطراً يهددها".

تواصل دولة الإمارات دورها المحوري في المنطقة كمركز رئيسي للأعمال، توفّر مؤسساته وبنيته التحتية همزة وصل تربط إقليمنا بالعالم وتخدمه كنموذج يحتذى به، أما على الساحة الدولية فتبني الإمارات على النجاحات التي حققتها في الدبلوماسية والمساعدات التنموية والإنسانية واستضافة المؤسسات والمؤتمرات الدولية" [1].

2) استراتيجية وزارة الخارجية:

أطلقت وزارة الخارجية الإماراتية في منتصف شهر فبراير 2017 استراتيجيتها (2017-2021) والتي جاءت منسجمة مع توجهات حكومة دولة الإمارات ورؤية البلاد 2021. واشتملت الاستراتيجية على (23) مبادرة ذات أولوية، وبأهداف استراتيجية موزعة على أربعة محاور رئيسة هي: المجتمع، والاستقرار الإقليمي، والمسؤولية الدولية الفاعلة، والازدهار، وذلك لتحقيق هدف أن تكون الإمارات من أفضل دول العالم بحلول عام 2021.

فعلى صعيد محور المسؤولية الدولية الفاعلة تسعى الوزارة للمحافظة على الريادة الدولية في مجال التنمية مع التركيز على المشاريع التنموية التي تسهم في القضاء على الجوع والفقر، وتمكين المرأة والفتيات في المجتمعات النامية، أما على صعيد الازدهار، فإن استراتيجية الوزارة تسعى لتعزيز مكانة الدولة اقتصادياً من خلال إنشاء بنك للصادرات والواردات الإماراتية لدعم الصادرات الإماراتية وزيادة الناتج القومي الإجمالي[2].

3) استراتيجية المساعدات الخارجية:

أطلقت استراتيجية المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة (2017-2021) في ديسمبر 2016 بقصد تحقيق رؤية الإمارات 2021 المتعلقة بتعزيز مكانة الدولة على الساحة الدولية والتأسيس لشراكات إقليمية وعالمية في مختلف المجالات التنموية. وتتمحور الأهداف الرئيسة لهذا الاستراتيجية حول مكافحة الفقر والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة في الدول المستفيدة أو المتلقية للمساعدات الإماراتية.

وتتمثل الأهداف الرئيسة للمساعدات الخارجية لدولة الإمارات بالآتي:

- الحد من الفقر وتحسين حياة المجتمعات الأقل حظاً وتخفيف حدة الفقر بها.
- نشر الاستقرار والسلام والازدهار في المنطقة.
- تنمية علاقات الإمارات مع الدول الأخرى سواء تلك التي تتلقى المساعدات من دولة الإمارات أو الدول المانحة الأخرى التي تتعاون معها.
- تشجيع قيام علاقات اقتصادية مع الدول النامية تقوم على تحقيق المنافع المتبادلة[3].

ثانياً- الأطر المؤسسية المعنية بتنفيذ الديبلوماسية الاقتصادية:

إن تنفيذ الدبلوماسية الاقتصادية بوصفها أحدى الأدوات الفعالة لتحقيق المصالح العليا للدولة في علاقاتها الخارجية مع دول العالم المختلفة يقع على عاتق عدة جهات بالدولة تتمثل بالآتي:

1) وزارة الخارجية والتعاون الدولي:

تمثل رؤية وزارة الخارجية والتعاون الدولي لدولة الإمارات العربية المتحدة في السعي لكي تكون نموذجاً رائداً في الدبلوماسية النشطة لتعزيز مكانة الدولة ورعاية مواطنيها. وتقوم رسالة الوزارة على تعزيز المصالح الاستراتيجية السياسية والاقتصادية للإمارات العربية المتحدة من خلال دبلوماسية فعالة تعزز الأمن والاستقرار والتنمية المستدامة والتميز في تقديم الخدمات ورعاية المواطنين في الخارج.

وتُمثل وزارة الخارجية والتعاون الدولي منذ تأسيسها مقومات المجتمع الإماراتي ونافذته على العالم الآخر،يُنشر من خلالها فكر ورؤية القيادة الإماراتية، التي تؤكد

على قيم الإخاء الإنساني، وتدعو دائماً إلى رفع المعاناة عن الإنسان بصرف النظر عن جنسه أو دينه، مشددة على ضرورة تعميق قيم السلام العالمي وحل النزاعات بالطرق السلمية وعبر الحوار. وتشكل وزارة الخارجية والتعاون الدولي، عبر سفاراتها وإداراتها المختلفة وبعثاتها الدبلوماسية والقنصلية المنتشرة حول العالم، ومن خلال سفرائها وممثليها ودبلوماسيها، صلة الوصل بين القيادة الرشيدة لدولة الإمارات وشعوب العالم بكافة أطيافه[4].

وتوجد ضمن الهيكل التنظيمي لوزارة الخارجية والتعاون الدولي إدارة متخصصة بالشؤون الاقتصادية والتعاون الدولي، يقع على عاتقها تعزيز دور الدبلوماسية الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة من خلال جمع وتحليل وتقييم المعلومات والاقتصادية، وتنظيم الاتصالات بين وزارات الدولة ومصالحها ودوائرها وبين الهيئات والحكومات الأخرى في المسائل ذات الصلة بتعزيز التعاون الاقتصادي، والترويج لاقتصاد الإمارات كبيئة جاذبة للاستثمارات، علاوة على توفير المعلومات المتعلقة بالفرص الاستثمارية بالخارج والتي يمكن أن تستفيد منها الدولة في تعزيز شراكتها الاقتصادية والتنموية التي أكدت عليها أجندة التنمية المستدامة 2030.

2) صندوق أبو ظبي للتنمية:

تأسس صندوق أبوظبي للتنمية في 15 يوليو 1971 كمؤسسة وطنية رائدة في مجال تقديم المساعدات الخارجية، تابعة لحكومة أبوظبي، ويتركز نشاط الصندوق على عامل الاستدامة للحد من الفقر في مجتمعات الدول النامية من خلال تمويل ودعم مشروعات حيوية من شأنها الإسهام في عملية تنمية مختلف القطاعات ورفع المستوى المعيشي وتوفير فرص العمل لسكانها[5].

ويمكن إيجاز أهم أهداف صندوق أبو ظبي للتنمية والتي تعزز من دور الدبلوماسية الاقتصادية الإماراتية على الصعيد العالمي بالآتي:

- المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة بالدول النامية من خلال تقديم القروض التنموية الميسرة لتمويل مشاريع تهدف إلى تحسين البنى الأساسية ودعم النمو الاقتصادي.
- إدارة المنح التي تقدمها حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة للدول النامية من خلال الإشراف المباشر على استخدام هذه المعونات في تنفيذ المشاريع المخصصة لها ومتابعة مراحل الإنجاز.
- تأسيس شركات استثمارية، والمساهمة في شركات قائمة في الدول المستفيدة بما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في تلك الدول.
- توفير الخبرات والمعونات الفنية في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية[6].

وبلغ عدد المشاريع التي نفذها صندوق أبو ظبي للتنمية في إطار العمل التنموي المستدام طيلة الفترة (1971-2016) نحو (498) مشروعاً بقيمة إجمالية قدرها (80) مليار درهم إماراتي في (84) دولة في آسيا وإفريقيا وأوروبا وامريكا اللاتينية[7].

3) جهاز الإمارات للاستثمار:

جهاز الإمارات للاستثمار *(EIA)* هو جهاز مملوك للحكومة الاتحادية، أسس بموجب المرسوم الاتحادي رقم (4) لعام 2007 وتم تعديله فيما بعد بموجب

المرسوم الاتحادي رقم (13) لعام 2009. وتتضمن التوجيهات الرئيسية الواردة فيه، إدارة الثروة السيادية لدولة الإمارات العربية المتحدة، من خلال الاستثمار في حقائب أصول متنوعة في الصناعات والمجالات الاقتصادية الرئيسية بهدف تحقيق أرباح مالية مستدامة لدولة الإمارات العربية المتحدة[8].

ومنذ تأسيسه عام 2007 يبحث جهاز الإمارات للاستثمار عن فرص استثمار على المستوى الدولي والإقليمي والمحلي، مع التركيز على الاستثمار في فئات الأصول التي تساهم في تعزيز وتنويع الاقتصاد الإماراتي، وخلال السنوات العشر المنصرمة أحتل جهاز الإمارات للاستثمار مكانة متميزة ليصبح شريكاً مهماً لفرص الاستثمار العالمية الكبيرة على الصعد الدولية والإقليمية والمحلية[9].

4) إدارة العلاقات والمنظمات المالية الدولية بوزارة المالية:

تتولى إدارة العلاقات والمنظمات المالية الدولية التابعة مهام الإعداد لمشاركة وزارة المالية في اللجان الاقتصادية المشتركة مع الدول الأخرى ووضع مقترحات وآليات تعزيز العلاقات المالية الدولية ومتابعة تنفيذ التوصيات الصادرة بشأنها وإعداد مذكرات التفاهم بهدف توقيعها مع الدول الأخرى بما يعزز مكانة الدولة في المجالات المالية.

كما تعمل الإدارة على ملفات تعزيز التعاون المالي والاقتصادي مع الدول والمنظمات والصناديق التنموية والمؤسسات المالية الإقليمية والدولية والتنسيق معها في شأن برامج المعونات الدولية والمشاركة في جمع المعلومات المتعلقة بالمنح والمساعدات الخارجية التي تقدمها الدولة بالتنسيق مع الجهات المختصة إضافة إلى التنسيق مع الجهات المعنية لتعزيز التنافسية المالية العالمية للدولة[10].

5) المكاتب والملحقيات التجارية:

يُعد فتح مكاتب تجارية لدولة الإمارات في الأسواق العالمية البارزة إحدى المبادرات المهمة الهادفة لتعزيز حجم تجارتها الخارجية، وتطوير علاقات الشراكة الاستراتيجية مع الشركاء التجاريين، وتعزيز صادرات الدولة إلى الأسواق التجارية المهمة، وزيادة حصة سوق الإمارات من الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وتنتشر المكاتب التجارية الإماراتية في الدول ترتبط معها الدولة بعلاقات شراكة اقتصادية وتجارية مهمة كالهند والصين وكوريا الجنوبية وسنغافورة، والولايات المتحدة والمملكة المتحدة واستراليا وألمانيا وفرنسا وكندا وتركيا وإيران والبرازيل.

وتتركز مهام المكاتب التجارية في الخارج في إعداد التقارير الاقتصادية بشأن التنمية الاقتصادية الحديثة في الدولة المعنية، وإبداء الاقتراحات لتعزيز وتطوير العلاقة الاقتصادية بين الإمارات والدول المعنية، وجمع المعلومات المتعلقة باقتصاد الإمارات وتجارتها والقضايا الصناعية وتوفير التحليلات بشأن المعلومات وأثرها على الاقتصاد المحلي في الإمارات، وإجراء الاتصالات المطلوبة مع الجهات المعنية لدى الدول ذات العلاقة والتي ترتبط بمهام مكاتب التمثيل التجاري.

وتعمل المكاتب التجارية على توفير الخدمات لرجال الأعمال الإماراتيين وإبداء النصح والمشورة لهم والتي تستند على قاعدة من العلاقات التجارية إلى جانب اللوائح والقوانين التجارية الراهنة، وتوفير المعلومات بشأن أفضل المصادر لتلبية متطلبات المستثمرين الإماراتيين بشأن السلع وتعزيز العلاقة بينهم وبين نظرائهم في الدولة المعنية، والرد على التساؤلات التجارية والاقتصادية من جانب المستثمرين والشركات والجهات الحكومية، وتقديم نسخة من الإجابات لوزارة التجارة الخارجية

ونشر الوعي بين رجال الأعمال الأجانب بشأن البيئة الجاذبة للأعمال في الإمارات وتوضيح اللوائح المعمول بها والمعلومات ذات الصلة وتوزيع الإصدارات الإعلامية و الصادرة عن القطاعات المتخصصة بشأن التنمية الاقتصادية والإنجازات التي قد تحققت في الإمارات[11].

ثالثاً- الأطر التشريعية :

بهدف تأطير عمل الدبلوماسية الاقتصادية والتعاون الدولي، قامت دولة الإمارات بالتوقيع على اتفاقيات ذات صلة بالجانب الاقتصادي مع العديد من دول العالم، حيث وقعت (94) اتفاقية تجنب ازدواج ضريبي على الدخل مع دول في القارات الخمس بينها معظم الشركاء التجاريين لدولة الإمارات، وتواصل التفاوض مع 15 دولة أخرى، كما دخلت (58) اتفاقية لحماية وتشجيع الاستثمار مع دول تُمثل وجهات استثمارية إماراتية حيز التنفيذ وجاري التفاوض مع (5) دول أخرى. ووقعت اتفاقية لتحسين الامتثال الضريبي الدولي ضمن مقاربة لتطبيق قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية "فاتكا" مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية.[12]، كما بلغ عدد اتفاقيات التعاون الاقتصادي والتجاري والفني الموقعة مع بعض دول العالم (16) اتفاقية والدول هي: روسيا البيضاء،أوكرانيا، رومانيا،إيطاليا،مونتييغرو،اليونان، ألبانيا، بلجيكا، كرواتيا،النمسا،بولندا،هولندا، الدنمارك وبلجيكا ولكسمبورغ[13].

المبحث الثاني
أدوات الدبلوماسية الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة

تتعدد أدوات الدبلوماسية الاقتصادية المستخدمة في دولة الإمارات العربية لتعزيز دور الإمارات في التنمية الدولية ودعم التوجه الإماراتي لبناء اقتصاد متنوع القاعدة الإنتاجية يؤمن النمو الاقتصادي المستدام بعيداً عن التأثر عن أجواء التغيرات التي يشهدها السوق العالمية للطاقة، وتتمثل أدوات الدبلوماسية الاقتصادية الإماراتية، بالتجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة والواردة، والمساعدات الاقتصادية الخارجية، وفيما يلي توضيحاً لذلك.

أولاً- الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من دولة الإمارات والواردة إليها :

يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم أدوات الدبلوماسية الاقتصادية التي تستخدمها الدولة لتعزيز دورها الريادي على الصعيد العالمي.

1) تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة:

شهدت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من دولة الإمارات العربية المتحدة لمختلف دول العالم ارتفاعاً مطرداً في قيمتها خلال الخمسة عشر سنة المنصرمة، ووصلت إلى أعلى قيمة لها عام 2008، حيث بلغت قرابة (16) مليار دولار، ثم انخفضت قيمة هذه التدفقات بعد ذلك نتيجة للأزمة المالية، وعاودت الارتفاع خلال السنوات (2013-2015) لتصل إلى نحو (9.3) مليار دولار عام 2015، وتخطى رصيدها التراكمي (87) مليار دولار مقارنة بـ(2.1) مليار دولار عام 2001 والجدول التالي يبين ذلك.

جدول (4) تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من دولة الإمارات (2001-2015) مليون دولار

السنة	التدفقات الصادرة	الأرصدة الصادرة
2001	214	2152
2002	441	2593
2003	991	3584
2004	2208	5792
2005	3750	9542
2006	10892	20434
2007	14568	35002
2008	15820	50822
2009	2723	53545
2010	2015	55559
2011	2179	57738
2012	2536	60274
2013	8828	69102
2014	9019	78121
2015	9264	87385

UNCTAD,World Investment Report, Various Years

وتأتي دولة الإمارات العربية المتحدة في قائمة أكبر الدول العربية المستثمرة بالخارج، ومن المتوقع أن يرتفع حجم التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة الصادرة من دولة الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات المقبلة نتيجة لتوجه السياسة الاستثمارية نحو زيادة نشاطها الاستثماري في العديد من الدول العربية والأجنبية وذلك في إطار إيجاد مصادر دخل تدعم سياسة التنويع الاقتصادي التي تتبنها الدولة والتي أكدت عليها رؤية الإمارات 2021 الهادفة إلى بناء اقتصاد متنوع ومستدام يعزز من مكانة دولة الإمارات على خارطة الاقتصاد العالمي.

2) تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة لدولة الإمارات:

أن مما لاشك فيه بأن التحسن الذي حصل في مختلف الجوانب المتعلقة بالبيئة الاستثمارية بدولة الإمارات سواء ما يتعلق بالقوانين والتشريعات الناظمة له، أو الأطر المؤسسية الداعمة كان له عظيم الأثر في تزايد حجم الاستثمارات الأجنبية الوافدة لدولة الإمارات والتي ارتفعت تدفقاتها من حوالي (4.2) مليار دولار عام 2003 إلى قرابة (11) مليار دولار عام 2015 أي حققت ارتفاعاً بنسبة (162٪)، كما وارتفعت الأرصدة الواردة من هذه الاستثمارات إلى أكثر من (111) مليار دولار عام 2015 والجدول التالي يبين ذلك.

جدول (5) تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة لدولة الإمارات العربية المتحدة (2003-2015) مليون دولار

السنة	التدفقات الواردة	الأرصدة الواردة
2001	1184	2253
2002	95	2348
2003	4256	6604
2004	10004	16608
2005	10900	27508
2006	12806	40314
2007	14187	48875
2008	13724	53938
2009	4003	72226
2010	5500	77726
2011	7679	85406
2012	8828	95019
2013	9491	105495
2014	10823	115561
2015	10976	111139

UNCTAD,World Investment Report, Various Years

ويعزى الارتفاع الكبير في قيمة الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى دولة الإمارات إلى التوسع في إطلاق المشاريع الصناعية والسياحية والعقارية الضخمة ومشاريع البنية التحتية، علاوة على قيام الدولة بتبسيط وتحسين النظم والإجراءات المرتبطة بنظام الاستثمار وتعزيز جهود الترويج للاستثمار وتعزيز الشفافية وتوفير قواعد البيانات والمعلومات الحديثة.

وجاءت الإمارات، وفقاً لتقرير الاستثمار الأجنبي العالمي لعام 2015 بالمرتبة الأولى بين البلدان الأكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر خلال عام 2014 في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا، وفي المرتبة 22 عالمياً، من حيث رصيد استثماراتها في الخارج[14].

ومن المتوقع أن تشهد السنوات القادمة مزيداً من النمو في حجم الاستثمارات الأجنبية، لاسيما في ظل الخطوات التي تتخذها الدولة نحو تحقيق رؤيتها لبناء اقتصاد متنوع قائم على المعرفة والابتكار، منها اعتماد السياسة العليا لدولة الإمارات في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار، والتي تتضمن (100) مبادرة وطنية في القطاعات التعليمية والصحية والطاقة والنقل والفضاء والمياه، وتخصيص حجم استثمارات متوقعة فيها بأكثر من 300 مليار درهم[15].

كما انعكس التحسن في بيئة الاستثمار في ارتفاع مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة من (150) مشروعاً عام 2003 إلى (316) مشروعاً عام 2015 أي بنسبة زيادة قدرها (110.7٪)، وبلغ عدد مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات خلال الفترة (2003-2015) حوالي (4128) مشروعاً، تم تنفيذها من قبل (3414) شركة أجنبية وعربية، وتشير التقديرات أن التكلفة الاستثمارية الإجمالية لتلك

المشروعات تبلغ حوالي (142.2) مليار دولار، وتوظف أكثر من (362) ألف موظف، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول (6) مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة 2003-2015

السنة	عدد المشروعات	التكلفة	عدد الوظائف	عدد الشركات
2003	150	8,712.5	19,658	146
2004	158	3,938.2	14,669	149
2005	229	9,600.7	21,074	213
2006	307	16,519.4	39,973	285
2007	308	10,309.4	30,526	302
2008	520	22,503.7	64,329	474
2009	413	11,255.2	36,445	387
2010	332	10,881.4	28,024	312
2011	391	9,090.0	21,654	363
2012	345	10,225.7	26,137	334
2013	341	7,298.0	18,848	335
2014	318	12,924.3	17,296	302
2015	316	8,941.3	23,398	305
الإجمالي	4128	142,201	362,301	3,414

Source: The Financial Times,FDI Intelligence

وجاءت الهند في مقدمة الدول المستثمرة بدولة الإمارات وفق التكلفة الاستثمارية للمشروعات، حيث تخطت استثماراتها (25) مليار دولار أي بنسبة (17.6٪) من إجمالي الاستثمارات الواردة لدولة الإمارات خلال الفترة (2003-2015)، تليها الولايات المتحدة بـــ(21.1) مليار دولار وبنسبة (14.8٪) ثم المملكة المتحدة (11.7) مليار دولار وبنسبة (8.2٪) فألمانيا (7.7) مليار دولار وبنسبة (5.4٪) ثم اليابان (7.4) مليار دولار

وبنسبة (5.2٪).وبلغت حصة الدول الخمس (51.2٪) من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة يناير 2003 حتى مايو 2015، وبتكلفة إجمالية قاربت (73) مليار دولار.

جدول (7) أهم الدول المستثمرة في الإمارات من يناير 2003 ولغاية مايو 2015

الدولة	عدد الشركات	عدد المشروعات	عدد الوظائف	التكلفة" مليون $"
الهند	273	339	38257	25065
الولايات المتحدة	724	880	53007	21121
المملكة المتحدة	551	644	31998	11720
ألمانيا	193	243	23172	7691
اليابان	95	106	8222	7373
الكويت	44	62	21138	7039
كوريا الجنوبية	30	41	14137	6480
فرنسا	166	215	17089	6051
استراليا	62	68	10261	4602
سنغافورة	38	47	10400	4545
السعودية	55	61	14491	4475
سويسرا	98	123	14304	3475
هولندا	64	81	6487	3017
كندا	56	69	7450	2797
بلجيكا	27	33	3097	2521
إيطاليا	84	100	9703	2425
إسبانيا	80	85	5455	2068

الدولة	عدد الشركات	عدد المشروعات	عدد الوظائف	التكلفة" مليون $"
الصين	37	47	2354	1448
باكستان	14	18	6420	1354
البحرين	19	23	4743	1179
لبنان	20	25	3297	1169
هونك كونك	31	39	2906	1078
قطر	19	24	4330	983
الأردن	12	13	3562	965
تايلند	13	14	2078	964
مصر	16	22	2007	937
روسيا	28	32	3100	883
تركيا	18	22	1791	810
ماليزيا	26	28	3858	782
أخرى	326	276	23040	7431
الإجمالي	3219	3880	352209	142262

Source: The Financial Times,FDI Intelligence

وتركزت الاستثمارات الأجنبية والعربية الواردة لدولة الإمارات خلال الفترة من يناير 2003 ولغاية مايو 2015 في القطاع العقاري بمقدار (32.3) مليار أي بنسبة (23٪) دولار، ثم قطاع الفنادق والسياحة بمقدار (21.6) مليار دولار وبنسبة (15٪)، فالفحم والنفط والغاز بمقدار (18.1) مليار دولار وبنسبة (13٪)، ثم الخدمات المالية بمقدار (8.9) مليار دولار وبنسبة (6٪)، ثم خدمات الأعمال والمواد الكيمياوية والاتصالات بنسبة (4٪) لكل قطاع.

جدول (8)الاستثمارات الواردة إلى الإمارات وفق التوزيع القطاعي

ما بين يناير 2003 ومايو 2015

القطاع	عدد الشركات	عدد المشروعات	عدد الوظائف	التكلفة/ مليون$
العقارات	120	150	86178	32284
الفنادق والسياحة	114	176	28751	21591
الفحم والنفط والغاز الطبيعي	65	71	6380	18055
الخدمات المالية	382	498	12309	8925
خدمات الأعمال	598	677	19382	6378
المواد الكيمياوية	65	78	9909	6371
الاتصالات	182	210	11790	5309
الترفيه	27	34	12062	4570
المعادن	96	105	18958	3967
منتجات استهلاكية	144	184	33814	3925
أخرى	1426	1697	112676	30887
الإجمالي	3219	3880	352209	142262

Source: The Financial Times,FDI Intelligence

ثانياً- التجارة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة:

تُعد التجارة الخارجية أحد العناصر الرئيسة لنجاح الدبلوماسية الاقتصادية التي عرفت بها دولة الإمارات العربية المتحدة والتي تشكل عنصر دائم وفعال للسياسة الخارجية الإماراتية، كما وتمثل ركيزة أساسية لتطوير العلاقات الاقتصادية بين الدولة والعالم الخارجي، حيث تشترك دولة الإمارات العربية المتحدة اليوم بعلاقات تجارية مع أكثر من (170) دولة من مختلف مناطق العالم.

وشهد التبادل التجاري بين الإمارات ودول العالم تطوراً ملفتاً للنظر خلال الفترة (2000-2016) إذ ارتفع من نحو (118) مليار دولار عام 2000 إلى حوالي (658) مليار دولار عام 2000، محققاً زيادةً بنسبة (458٪)، والشكل التالي يبين ذلك.

شكل (1) تطور التجارة الخارجية لدولة الإمارات للفترة (2000-2016) مليار دولار

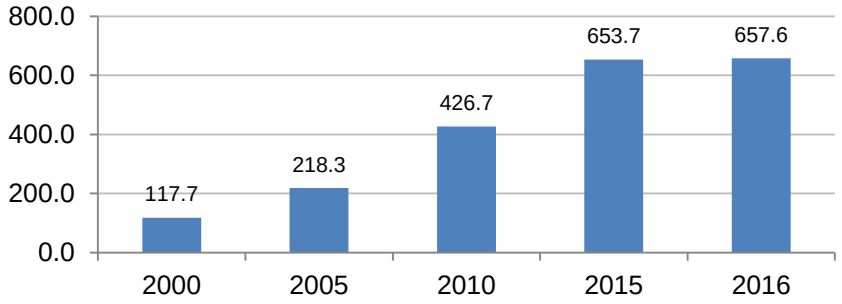

Source: World Trade Organization(WTO), World Trade Statistical Review, Various Years

كما شهدت الصادرات السلعية الإماراتية نمواً متصاعداً في قيمتها طيلة الفترة (2000-2013) باستثناء عام 2009، حيث انخفضت نتيجة للأزمة المالية التي حصلت عام 2008، حيث ارتفعت من حوالي (50) مليار دولار عام 2000 إلى حوالي (379) مليار دولار، ثم شهدت تدنياً لتصل إلى حوالي (202) و(145) مليار دولار خلال عامي 2014و2015 على التوالي، وذلك نتيجة لانخفاض أسعار النفط في السوق العالمية. أما الواردات السلعية لدولة الإمارات من الخارج، فقد شهدت تصاعداً ملفت للنظر، إذ ارتفعت من حوالي (35) مليار دولار عام 2000 إلى (284) مليار دولار عام 2013، ثم تراجعت عامي 2014و2015 لتصل إلى (232) و(215) مليار دولار على التوالي، والجدول التالي يبين ذلك.

جدول (9) تطور التجارة السلعية لدولة الإمارات العربية المتحدة (2000-2015) مليون دولار

السنة	الصادرات	الواردات
2000	49,853	35,010
2001	48,414	37,294
2002	52,164	42,652
2003	67,135	52,074
2004	93,400	71,984
2005	117,287	84,654
2006	145,586	100,057
2007	188,945	132,494
2008	203,288	154,042
2009	191,802	170,411
2010	213,539	164,561
2011	302,236	229,932
2012	349,482	255,882
2013	378,660	284,126
2014	201,907	232,239
2015	145,348	215,118

Source: Gulf Organization for Industrial Consulting, Gulf Statistical Profile, Various Years

ويشير التوزيع الجغرافي للواردات الإماراتية إلى أن جمهورية الصين الشعبية تستحوذ على ربع الواردات السلعية الإماراتية من الخارج، تليها الهند بنسبة (20.6٪)، ثم الولايات المتحدة بنسبة (15,8٪)، فألمانيا بنسبة (11.2٪)،ثم المملكة المتحدة بنسبة (7.2٪) وتشكل الدول الخمس مجتمعة ما نسبته (80.3٪) من إجمالي واردات دولة الإمارات من الخارج.

جدول (10) أهم الدول التي تصدر السلع إلى دولة الإمارات لعام 2015

	الدولة	القيمة (مليون دولار)	النسبة من الإجمالي
1	الصين	37,069.274	٪25.5
2	الهند	29,989.560	٪20.6
3	الولايات المتحدة	22,970.393	٪15.8
4	ألمانيا	16,333.656	٪11.2
5	المملكة المتحدة	10,449.623	٪7.2
6	اليابان	8,694.885	٪6.0
7	إيطاليا	6,854.917	٪4.7
8	السعودية	6,773.448	٪4.7
9	هونغ كونغ	6,218.287	٪4.3
10	كوريا الجنوبية	6.081.135	٪4.2
11	سويسرا	5,314.021	٪3.7
12	سنغافورة	5,155.570	٪3.5
13	قطر	4,734.993	٪3.3
14	تركيا	4,681.407	٪3.2
15	فرنسا	4,264.937	٪2.9
16	بلجيكا	3,801.796	٪2.6
17	هولندا	3,544.043	٪2.4
18	ماليزيا	3,038.580	٪2.1
19	تايلند	3,016.259	٪2.1
20	استراليا	2,516.812	٪1.7
	أخرى	23,614.436	٪16.2
	الإجمالي	215,118.032	٪100

Source:Interntional Trade Center- Trade Map

أما فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للصادرات الإماراتية فقد جاءت اليابان بالمرتبة الأولى، حيث استوردت ما قيمته (25.5) مليار دولار مثلت (16.2٪) من إجمالي الصادرات السلعية الإماراتية لعام 2015، تليها الهند بنحو (20.3) مليار دولار وبنسبة (13.9٪)، ثم الصين (11.5) مليار دولار وبنسبة (7.9٪)، فسلطنة عمان (10.2) مليار دولار وبنسبة(7٪)، ثم المملكة العربية السعودية وكوريا الجنوبية(8.6) مليار دولار لكل دولة أي بنسبة (5.9٪)، وسنغافورة (8.2) مليار دولار وبنسبة (5.6٪) والجدول التالي يبين ذلك.

جدول (11) أهم الدول التي تستورد السلع من دولة الإمارات لعام 2015

	الدولة	القيمة (مليون دولار)	النسبة من الإجمالي
1	اليابان	25,514.723	٪16.2
2	الهند	20,283.244	٪13.9
3	الصين	11,531.801	٪7.9
4	سلطنة عمان	10,159.886	٪7.0
5	المملكة العربية السعودية	8,626.872	٪5.9
6	كوريا الجنوبية	8,613.919	٪5.9
7	سنغافورة	8,176.265	٪5.6
8	تايلند	8,135.333	٪5.6
9	هونك كونك	4,281.412	٪2.9
10	سويسرا	3,870.630	٪2.7
11	تايوان	3,438.207	٪2.4
12	ماليزيا	3,122.164	٪2.1
13	بلجيكا	3,120.724	٪2.1

	الدولة	القيمة (مليون دولار)	النسبة من الإجمالي
14	الكويت	2,976.211	٪2.0
15	قطر	2,860.802	٪2.0
16	الولايات المتحدة	2,589.739	٪1.8
17	تركيا	2,008.690	٪1.4
18	أستراليا	1,858.911	٪1.3
19	هولندا	1,304.886	٪0.9
20	المملكة المتحدة	1,302.559	٪0.9
	أخرى	13,644.482	٪9.4
	الإجمالي	145,441.460	٪100

Source:Interntional Trade Center- Trade Map

ويمكن القول بأن ارتفاع معدلات الانفتاح الاقتصادي لدولة الإمارات على العالم الخارجي يرجع إلى اعتماد الدولة على برامج لتحرير التجارة والمنهج الليبرالي الحر الذي تتبناه الحكومة الإماراتية في إدارة الشؤون الاقتصادية والتجارية.

ثالثاً- المساعدات الخارجية الإماراتية:

ساهمت دولة الإمارات العربية المتحدة منذ تأسيسها عام 1971 في الجهود الدولية والإقليمية المبذولة لتحقيق الشراكة الاقتصادية العالمية وذلك عن طريق انضمامها إلى العديد من الاتفاقيات الاقتصادية الدولية التابعة للأمم المتحدة، لاسيما اتفاقية منظمة التجارة العالمية التي تأسست عام 1994 وانضمت إليها الدولة عام 1995، وكذلك في الاتفاقيات العربية كاتفاقية منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى الذي بدء التنفيذ الفعلي لها عام 2005، والاتفاقيات الخليجية، ومن أهمها اتفاقية

السوق الخليجية المشتركة التي بدء العمل به في مطلع يناير 2008.كما ساهمت دولة الإمارات العربية المتحدة في تمويل برامج العديد من المنظمات والهيئات الدولية والعربية المهتمة بتمويل البرامج والأنشطة الإنمائية في الدول النامية لاسيما الفقيرة منها.

وتتسم المساعدات الخارجية التي تقدمها دولة الإمارات العربية المتحدة بعدة سمات تجعلها أحد النماذج الرائدة في تعزيز التعاون الاقتصادي الهادف إلى دعم جهود المجتمع الدولي في تعزيز التنمية الدولية، وفيما يلي سمات تلك المساعدات:

– تتميز المساعدات المقدمة من دولة الإمارات عن المساعدات التي تقدمها مصادر التمويل التجارية والتنموية، وكذلك المساعدات المقدمة من الدول الأعضاء في لجنة المساعدات التنموية بوصفها تشكل مساعدة أكثر يسراً وأقل تكلفة، وغير مشروطة، ومن دولة نامية إلى دول نامية أخرى، ولا يتم تقييدها بشروط التوريد والتنفيذ لما يحدث من قبل الدول المانحة، الأمر الذي يوفر للدول المتلقية إمكانية كبيرة لإدارة واستغلال هذا المساعدات بتكلفة أقل، وبمرونة أكبر تنسجم مع سياساتها الاقتصادية والإنمائية.

– تقدم المساعدات الخارجية الإماراتية من خلال عدة قنوات من أهمها المساعدات الاقتصادية الثنائية التي تقدمها الحكومة الإماراتية بصورة مباشرة أو عن طريق صندوق أبو ظبي للتنمية،علاوة على المساعدات التي تقدم من خلال المنظمات غير الحكومية، وكذلك المساعدات التي تقدمها مؤسسات التنمية العربية التي تساهم دولة الإمارات العربية المتحدة في تمويلها، كالبنك الإسلامي للتنمية، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في

أفريقيا، علاوة على مساهمات دولة قطر في المؤسسات الدولية المانحة للعون الإنمائي.

– تقدم المساعدات الخارجية من دولة الإمارات العربية المتحدة إما في صورة قروض تتصف باليسر من خلال انخفاض سعر الفائدة وطول فترتي السماح والسداد، أو في صورة منح وهبات لا تسترد، وذلك بقصد دعم المشاريع التنموية في قطاعات الاقتصاد الوطني في الدول المستفيدة، وبرامج الاصلاح الاقتصادي، ومشاريع التنمية الاجتماعية، علاوة على الدعم الفني والمؤسسي والإغاثة في حالات النكبات والكوارث الطبيعية[16].

– اتساع الرقعة الجغرافية التي تشملها المساعدات الخارجية الإماراتية بشقيها الإنمائي والإنساني، حيث بلغ عدد الدول المستفيدة من هذا العون حتى مطلع 2016 أكثر من (155) دولة ومنطقة جغرافية المسألة التي يتضح فيها بصورة جلية النطاق الدولي الواسع للمساعدات الاقتصادية المقدمة من دولة الإمارات العربية المتحدة[17].

لقد أرسى المغفور له بأذن الله صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان طيب الله ثراه منذ تأسيس دولة الإمارات قبل أكثر من (45) عاماً قواعد راسخة في تقديم المساعدة والعون للدول العربية والإسلامية سرى عليه سلفه صاحب السمو الشيخ سلطان بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات "حفظه الله ورعاه". وقد قدمت الإمارات صافي مساعدات إنمائية رسمية اقتربت من (18) مليار دولار خلال الفترة (1970-2015)، شكلت ما نسبته (8.7٪) من إجمالي المساعدات الإنمائية الرسمية العربية[18].

جدول (12) صافي المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من دولة الإمارات (2015-1970)

الفترة	قيمة المساعدات
1974-1970	923
1979-1975	2857
1984-1980	2768
1989-1985	272
1994-1990	1957
1999-1995	482
2004-2000	804
2009-2005	429
2015-2010	4705
2015-1970	17697

المصدر: صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد للعام 2016،ص540

وحافظت دولة الإمارات للعام الرابع على التوالي على مكانتها ضمن أكثر عشر دول مانحة للمساعدات الإنمائية الرسمية قياساً بدخلها القومي. وطبقاً للبيانات الأولية الخاصة بلجنة المساعدات التنموية التابعة لمنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي والتي تشمل الدول التي قدمت مساعدات إنمائية رسمية لعام 2016، فإن دولة الإمارات احتلت المركز الأول ضمن أكبر الدول المانحة للمساعدات الإنمائية الرسمية قياساً بدخلها القومي الإجمالي(1.12٪)، تليها وجاءت النرويج في المرتبة الثانية بنسبة 1.11٪ ثم لكسمبورغ في المرتبة الثالثة، بنسبة 1٪، ثم السويد في المرتبة الرابعة

بنسبة 0.94٪. [19]. وكانت دولة الإمارات قد احتلت المرتبة الأولى عالميـاً في نسبة المساعدات للدخل عامي 2013و2014 والمرتبة الثانية بعد السويد عام 2015.

أمـا بالنسـبة لإجمـالي المسـاعدات الخارجيـة التـي قـدمتها الجهـات المانحـة والمؤسسات الإنسانية والخيرية الإماراتية، فقد شهدت تصاعداً ملحوظـاً في قيمتهـا، حيث ارتفعت من قرابة (1,3) مليار دولار عام 2009 إلى (6,2) مليار دولار أي زادت بأكثر من أربعة أضعاف ونصف والجدول التالي يبين ذلك.

جدول (13) المساعدات الخارجية الإماراتية الحكومية وغير الحكومية المقدمة خلال الفترة 2009-2015

السنة	قيمة المساعدات " مليون دولار"	المساعدات كنسبة من الدخل القومي الإجمالي ٪
2009	1280	٪0,54
2010	762	٪0,30
2011	2110	٪0,62
2012	1,590	٪0,46
2013	5890	٪1,45
2014	6160	٪1,54
2015	8800	٪2,5

المصدر: دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة الخارجية والتعاون الدولي، تقرير المساعدات الخارجية، سنوات مختلفة.

Source: OECD,Development Co-operation Report 2016:TheSustaninable Goals as Business Opportunities,Paris,2016,P.292

ويشير التوزيع الجغرافي للمساعدات الإماراتية للعام 2015 والبالغ قيمتها نحو (32.34) مليار درهم إلى أن المساعدات الموجهة لدول في قارة أفريقيا حصلت على النصيب الأكبر بما قيمته(25.11) مليار درهم مقارنة بـ14.67مليار درهم في العام 2014.واحتلت دول متلقية للمساعدات الإماراتية في قارة أسيا ما قيمته (6.63) ملايين درهم ثم دول في كل من أوروبا والأمريكيتين وأوقيانوسيا ودول أخرى ما قيمته (586.94) مليون درهم.

وتتنوع الجهات الإماراتية المانحة لمساعدات العام 2015 حيث احتلت المساعدات الحكومية المرتبة الأولى باستثثارها بما نسبته (86.1٪) من إجمالي المساعدات المدفوعة وبقيمته (7.57) مليار دولار أمريكي"، وجاءت المساعدات المقدمة من صندوق أبوظبي للتنمية المرتبة الثانية بما قيمته 736.73 مليون دولار أمريكي، تليها المساعدات المقدمة من مؤسسة خليفة بن زايد للأعمال الإنسانية بالمرتبة الثالثة بما قيمته نحو 154.73 مليون دولار أمريكي " وبما نسبته (1.76٪) من إجمالي المساعدات، ثم هيئة الهلال الأحمر الإماراتي في المرتبة الرابعة بما قيمته (103.57) مليون دولار أمريكي " أي بما نسبته (18,1 ٪).

وغني عن البيان، فإن المساعدات الخارجية لدولة الامارات جاءت في إطار سياسة الدولة لدعم الأهداف الإنمائية للألفية، حيث بلغ إجمالي ما وجهته الإمارات في العام 2015 لتحقيق تلك الأهداف قرابة (32) مليار درهم، دفع منها حوالي(21.15) مليار درهم لتحقيق الهدف الأول من الأهداف الإنمائية الألفية وهو هدف القضاء على الفقر المدقع والجوع وحوالي (8.86) ملايين درهم لتحقيق هدف إقامة الشراكة العالمية في التنمية ووجهت الإمارات نحو (1.45) مليار درهم لتحقيق هدف الاستدامة البيئية[20].

المبحث الثالث

المبادرات الإماراتية في مجال الدبلوماسية الاقتصادية

قامت دولة الإمارات في إطار تقوية دبلوماسيتها الاقتصادية بالعديد من المبادرات التي تعزز الحضور الإماراتي كعنصر فاعل وديناميكي في مسيرة النظام الاقتصادي العالمي المترامي الأطراف، ويمكن إيجاز أهم المبادرات الإماراتية في مجال الديبلوماسية الاقتصادية:

أولاً- استضافة المؤتمرات والقمم العالمية الاقتصادية:

قامت دولة الإمارات العربية المتحدة بتنظيم ورعاية العديد من الفعاليات الاقتصادية العالمية في إطار تعزيز دورها الديناميكي على خارطة الاقتصاد العالمي، من أهم الفعاليات التي نظمتها في هذا المجال ما يلي:

1) اجتماعات الصندوق والبنك الدوليين بالإمارات:

تعمل وزارة المالية على بناء شراكات استراتيجية دولية لتعزيز علاقات دولة الإمارات المالية والاقتصادية والتجارية مع الهيئات والمؤسسات والصناديق الدولية والإقليمية ومختلف دول العالم ذات الاقتصادات المزدهرة والتجارب المعرفية النوعية. وفي هذا الإطار استضافت ولأول مرة في الشرق الأوسط اجتماعات تعقدها مجالس محافظي مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي يومي 23 و24 سبتمبر 2003، وبمشاركة واسعة من (20) ألف شخص من أنحاء العالم يمثلون نخبة مجتمع المال والاقتصاد بالإضافة إلى وفود (184) دولة و(50) منظمة غير حكومية، علاوة عن نحو ألفين من ممثلي وسائل الاعلام.

وتنظر وزارة المالية إلى الاجتماعات السنوية واجتماعات الربيع لمجموعة صندوق النقد والبنك الدوليين على أنها فرصة حقيقية للتعريف بالقطاع المالي والاقتصادي الحكومي والخاص في دولة الإمارات، وأدت العلاقات المتينة التي تربط دولة الإمارات ممثلة بوزارة المالية بصندوق النقد الدولي ومشاوراتها معه في إطار المادة الرابعة للصندوق، إلى تطوير السياسات المالية الحكومية وتعزيز وتمتين شبكة علاقات دولة الامارات بمختلف دول العالم والمؤسسات المالية الإقليمية والدولية[21].

2) القمة العالمية لطاقة المستقبل:

عقدت الدورة السنوية الرابعة من القمة العالمية لطاقة المستقبل في أبو ظبي عام 2011 وشارك فيها ما يزيد على (35) وفد رسمي تقدمهم قادة الدول وشخصيات ملكية ومجموعة من الوزراء، وحضر فعالية القمة (26) الف شخصية وشارك فيها (600) عارض و(200) من المتحدثين العالميين البارزين، علاوة على (3150) موفد رفيع المستوى من (112) دولة حول العالم ناقشوا القضايا الرئيسة المرتبطة بتوفير الطاقة النظيفة والآمنة.

وتنفرد القمة العالمية لطاقة المستقبل، بتوفير منصة تجمع قادة القطاعين العام والخاص لتعزيز التعاون من أجل التصدي للقضايا الحاسمة التي العالم، وتحديد الإجراءات التي يجب اتخاذها على الصعيد العالمي وعلى مختلف المستويات السياسية والاقتصادية، فضلاً عن مستوى الشركات. ويوفر الحدث فرصة لا تضاهى للتواصل مع أصحاب المشروعات العالمية ومزودي الحلول والمستثمرين. وتشمل فعاليات القمة العالمية لطاقة المستقبل مؤتمراً رفيع المستوى، ومعرضين متخصصين

يركزان على الطاقة والبيئة. علاوة على برنامج القادة الشباب لطاقة المستقبل، ومناقشات مائدة مستديرة، وتسليط الضوء على التكنولوجيا الحديثة، وندوات متخصصة بالقطاع واجتماع الشركات، إضافة إلى الأنشطة الاجتماعية[22].

3) القمة العالمية لحكومات المستقبل:

تشكل القمة العالمية لحكومات المستقبل اليوم إحدى أهم مؤسسات استشراف المستقبل الدولية، وتركز هذه القمة على تشجيع الأجيال الجديدة على الابتكار واستخدام التكنولوجيا في مواجهة التحديات العالمية. وشهدت هذه القمة منذ تأسيسها عام 2013 عدداً من التحولات والتوسع في نطاقها، حيث تم تحويلها إلى حراك عالمي لخير الشعوب، بعدما أصبحت الحدث الأبرز والأكثر أهمية على مستوى المنطقة، والأول من نوعه على مستوى العالم، فيما يتعلق باستشراف المستقبل واستباق التحديات والجهوزية للمستجدات.

وغني عن البيان، فإن القمة العالمية للحكومات التي تعقد سنوياً بدبي تستطب نخبة من القيادات وصناع القرار والمنظمات الدولية ورواد الأعمال والخبراء والمفكرين من أغلب مناطق العالم للمشاركة في استشراف مستقبل الحكومات وآثار التغيرات المتسارعة على المجتمعات والسبل الكفيلة بإيجاد الحلول المبتكرة الاستباقية لها وتجمع عدداً من الشركاء الوطنيين والعالميين البارزين الذين يشاركونها رؤاها وأهدافها ويسهمون بفاعلية في إنجاحها[23].

وشهدت الدورة الخامسة للقمة التي عقدت في فبراير 2017، مشاركة واسعة ضمت (150) متحدثاً في (114) جلسة، وحضور أكثر من (4000) شخصية إقليمية وعالمية من (139) دولة.

وجدير بالذكر، فإن أبرز المنظمات الدولية تعقد في إطار شراكتها مع القمة اجتماعات بهدف تطوير منصة عمل مشتركة لتوحيد جهودها، وتشمل قائمة الشركاء: البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، ومنظمة الأغذية والزراعة، والبنك الإسلامي للتنمية، والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، ومنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، ومركز أميركا اللاتينية للإدارة العامة والتنمية[24].

4) أكسبو دبي 2020:

يُعد فوز دولة الإمارات العربية المتحدة ممثلة بإمارة دبي في تنظيم أكسبو 2020 الدولي بمثابة أحد الإنجازات المرموقة للدبلوماسية الاقتصادية الإماراتية، حيث تفوقت دبي على مدن كبيرة مثل ايكاترينبيرغ الروسية وازمير التركية وساو باولو البرازيلية. ويتوقع خبراء أن يوفر معرض أكسبو دبي الدولي 2020 اقتصاد دبي بإيرادات تقدر بنحو (23) مليار دولار وهو ما يشكل نحو (24.4٪) من الناتج المحلي الإجمالي لإمارة دبي. ومن المتوقع أن يكون لتنظيم هذا الحدث تأثير كبير ذلك على قطاع الفنادق والسياحة، وكذلك تحقيق زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (2٪) بين عام 2020و 2021[25].

أن الأثر الاقتصادي المتوقع لاستضافة اكسبو 2020هو(17.7) مليار يورو إلى جانب توفير أكثر من (275) ألف فرصة عمل في دبي من الآن وحتى عام 2021 وبالتأكيد فإن الأثر على السياحة سيكون كبيراً، فهذا الحدث سوف يجذب(25) مليون زائر (70٪) منهم سيأتون من خارج الدولة، وهو أضخم عدد للزوار الدوليين في تاريخ أكسبو[26].

ثانياً- إطلاق جائزة الإمارات للابتكار في المساعدات الخارجية:

أطلقت وزارة التنمية والتعاون الدولي خلال العام 2015 جائزة الإمارات للابتكار في المساعدات الخارجية بهدف توسيع نطاق تطبيق حلول التنمية والاستجابة الإنسانية المبتكرة وتشجيع كافة الجهات المانحة والمؤسسات التنموية والإنسانية والخيرية الإماراتية للتمكن من تقديم مساهمات فعالة لزيادة أثر المساعدات على حياة المستفيدين بواسطة تقديم حلول مبتكرة تؤدي إلى تعزيز وتوحيد الجهود في المجالات ذات العلاقة، مع ضمان الجودة والكفاءة في العمل[27].

ثالثاً- برنامج التعاون التنموي الإماراتي المصري:

ترتكز المشاريع التنموية التي تقدمها دولة الإمارات العربية المتحدة لمصر في الوقت الحالي إلى العلاقة التاريخية والروابط المشتركة، وتنسجم مع المبادئ الراسخة التي تؤمن بها الإمارات.

ويتمثل تعاون الإمارات العربية مع مصر في تقديم منح مالية وتشغيلية عن طريق جملة واسعة من برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، علاوة عن دعم فني لخطة الإنعاش والتنمية الاقتصادية. وفي إطار هذه الجهود قامت الإمارات بتقديم ودائع إلى البنك المركزي المصري، وتمويل شراء كميات من الوقود والمحروقات لتأمين احتياجات مصر من الطاقة، بالإضافة إلى تمويل مبادرات ومشاريع متنوعة تهدف إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتشمل هذه المبادرات تنفيذ مشاريع فعلية كإنشاء المزيد من المجمعات السكنية والمراكز الصحية وصوامع الغلال ومرافق الصرف الصحي.

ويمكن إيجاز الجهود التي تبذلها دولة الإمارات في إطار دبلوماسيتها الاقتصادية في مصر في الآتي:

- سيكون لمشاريع التنمية والبنية التحتية التي تنفذها دولة الإمارات على أكثر من (8) ملايين مصري وتوفر ما يزيد على (900) ألف فرصة عمل.
- إنفاق (1,5) مليار دولار أمريكي لإنشاء (50,016) وحدة سكنية للأسر المصرية .
- تشييد (100) مدرسة تضم (1668) فصلاً دراسياً في (18) محافظة وتستوعب (67) ألف طالب.
- ترميم وبناء (25) صومعة للقمح بسعة إجمالية (1,5) مليون طن، وبالتالي مضاعفة سعة تخرين القمح في مصر.
- إنشاء (78) عيادة رعاية صحية في (23) محافظة، مجهزة تجهيزياً كاملاً لخدمة (780) ألف مواطن في (78) قرية نائية.
- توفير الكهرباء من الطاقة الشمسية لأكثر من (30275) منزل في (70) قرية[28].

رابعاً- صندوق الشراكة مع دول المحيط الهادئ:

تم إطلاق برنامج الشراكة بين دولة الإمارات ودول جزر المحيط الهادئ في عام 2010 بهدف دعم مشاريع الطاقة المتجددة وتعزيز أواصر التعاون بين دولة الإمارات وتلك الدول في عدد من المجالات الإنمائية الأخرى. قدّم صندوق الشراكة بين دولة الإمارات ودول المحيط الهادئ ما يقدر بـ (50) مليون دولار أمريكي على

شكل منح لمشاريع توليد الطاقة المتجددة في دول المحيط الهادئ الجزرية. وقد تم حتى الآن الانتهاء من إبرام اتفاقيات لمشاريع بين الإمارات العربية المتحدة وست دول من دول المحيط الهادئ هي فيجي وكيريباتي وساموا وتونغا وتوفالو وفانواتو. بالإضافة إلى مشروع تونغا الذي تم إنجازه في أواخر عام 2013.

ويستجيب صندوق الشراكة إلى تحديد الطاقة المتجددة كأداة أساسية ورئيسية من أدوات تمكين النمو وزيادته وذلك وفق ما تقرر في اجتماع شهر يناير عام 2012 لقادة دول المحيط الهادئ الذي عقد برعاية الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (آيرينا).

وتقوم شركة مصدر الشركة الرائدة في قطاع الطاقة المتجددة بدور مطوّر المشاريع. ولا يوجد قيود على تمويل المشروع/ المشاريع ويتم منح الأفضلية لذوي الكفاءة والجودة من المتعاقدين والمقاولين المحليين[29]. ويأتي تمويل هذه المشاريع ضمن المبادرة التي أطلقها سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان وزير الخارجية والتعاون الدولي في مارس عام 2013 من خلال تخصيص (184) مليون درهم (50) مليون دولار أمريكي بصورة منح لتمويل مشاريع الطاقة المتجددة في (11) دولة من دول جزر المحيط الهادئ يقوم بإدارتها صندوق أبوظبي للتنمية وتنفذها شركة مصدر. وتم في نهاية عام 2016 الانتهاء من تنفيذ وتشغيل كافة المشاريع، وقد ساهمت تلك المشاريع التي تم انجازها في تحقيق قدراً كبيرا من المنافع الاقتصادية والاجتماعية وتأمين احتياجات تلك الدول من الطاقة النظيفة[30].

خامساً- مبادرات محمد بن راشد آل مكتوم العالمية :

أُطلقت هذه المؤسسة عام 2015 من قبل صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم ،نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، وتعتبر تجسيد للهدف الذي تسعى دولة الإمارات لتحقيقه من خلال إنجاز المستهدفات الموضوعة ضمن أهداف التنمية المستدامة، تدعمها موازنة تشغيلية سنوية تقدر بأكثر من مليار درهم إماراتي. وتضم المؤسسة الجديدة (28) مؤسسة إماراتية ينصب تركيزها على محاربة الفقر والمرض، ونشر المعرفة والثقافة، وتمكين المجتمعات، ودعم الابتكار. وتستهدف خدمة ما يزيد عن (130) مليون شخص من خلال تنفيذ حوالي (1400) برنامجاً للتنمية البشرية في المنطقة العربية برمتها[31].

وتمثلت أهم إنجازات المؤسسة في دعم ثلاثة آلاف شركة توظف (160) ألف شخص، وتدريب قيادة (100) جهة حكومية من مختلف دول العالم، علاوة على استثمارات بقيمة مليار درهم إماراتي لخلق بيئة متكاملة للمبدعين والمبتكرين، ودعم (23) من رواد الأعمال، و (1,5) مليون أسرة في (40) دولة في مناطق مختلفة في العالم[32].

الخاتمـــة

اهتمت الحكومة الإماراتية بتأطير الدبلوماسية الاقتصادية بوصفها أحد اهم الأدوات لنجاح السياسة الخارجية للدولة وتعزيز مكانتها في المجتمع الدولي، وهذا ينسجم مع رؤية الإمارات 2021، وما جاء في استراتيجيات وزارة الخارجية، أخرها استراتيجية وزارة الخارجية(2017-2021)، كما قامت الدولة بإنشاء الأطر المؤسسية التي يقع على عاتقها تطبيق الدبلوماسية الاقتصادية على أرض الواقع، حيث أنشئت صندوق أبو ظبي للتنمية عام 1971، وجهاز الإمارات للاستثمار عام 2007، بالإضافة إلى تأسيس المكاتب والملحقيات التجارية، وإدارات متخصصة في وزارة الاقتصاد، ووزارة المالية تعنى بتعزيز وترويج للدبلوماسية الاقتصادية الإماراتية.

ساهمت الدبلوماسية الاقتصادية الإماراتية خلال العقود الخمسة المنصرمة في تحقيق نجاحات ملموسة للسياسة الخارجية لدولة الإمارات، مما عزز من مكانة الدولة على صعيد تحقيق الشراكة العالمية في التنمية، وتجسد ذلك في انضمامها إلى العديد من الاتفاقيات في المجالات التجارية والاستثمارية الثنائية ومتعددة الأطراف سواء العربية منها أو الدولية كاتفاقية منظمة التجارة العالمية، واتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، كما قامت الدولة بتوقيع (94) اتفاقية تعاون ثنائي في مجال الحد من الازدواج الضريبي مع دول من قارات العالم الخمس، و(58) اتفاقية ثنائية لحماية وتشجيع الاستثمار، علاوة على توقيعها على (14) اتفاقية للتعاون الاقتصادي والتجاري والفني.

حققت الدبلوماسية الاقتصادية الإماراتية نجاحات ملموسة تجسدت بارتفاع أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة لدولة الإمارات من (2.2) مليار دولار عام

2001 إلى حوالي (111) مليار دولار عام 2015 الأمر الذي ساهم في ترسيخ مكانة الإمارات كوجهة للاقتصادات الناشئة في آسيا والشرق الأوسط. كما تضاعفت التجارة الخارجية لدولة الإمارات بأكثر من خمسة مرات ما بين عامي 2001و2015، واتسعت رقعة الشراكة التجارية لتشمل (170) دولة، علاوة على اتساع النطاق الجغرافي الدولي للمساعدات الإنمائية الإماراتية، حيث استفادت منها (155) دولة. وحافظت دولة الإمارات للعام الرابع على التوالي على مكانتها ضمن أكبر عشرة مانحين الدوليين في مجال المساعدات التنموية الرسمية، قياساً لدخلها القومي، وتصدر دولة الإمارات العربية المتحدة الدول المانحة للمساعدات على الصعيد العالمي للعام 2016، وهذا يؤكد التزامها برسالتها الإنسانية العالمية وبمبادئها التنموية التي تأسست عليها وسعيها لترسيخ مكانتها ودعم لكافة الدول.

كما قامت دولة الإمارات بتبني مبادرات عدة في مجال الدبلوماسية الاقتصادية، منها إنشاء صندوق الشراكة مع دول المحيط الهادئ عام 2010 بهدف دعم مشاريع الطاقة المتجددة، ومؤسسة مبادرات محمد بن راشد آل مكتوم العالمية، التي انطلقت عام 2015 والتي استثمرت مليار درهم إماراتي لخلق بيئة متكاملة للمبدعين والمبتكرين، ودعم (23) من رواد الأعمال، و (1,5) مليون أسرة في (40) دولة في مناطق مختلفة في العالم. وقامت أيضاً إطلاق جائزة الإمارات للابتكار في المساعدات الخارجية عام 2015 بهدف توسيع نطاق تطبيق حلول التنمية والاستجابة الإنسانية المبتكرة.

قامت دولة الإمارات العربية المتحدة بتنظيم ورعاية العديد من الفعاليات الاقتصادية العالمية في إطار تعزيز دورها الديناميكي على خارطة الاقتصاد العالمي، ومن هذه الفعاليات اجتماعات الصندوق والبنك الدوليين بالإمارات عام 2003 والقمة العالمية

لطاقة المستقبل والقمة العالمية لحكومات المستقبل، وتوجت الإمارات جهودها بنيل شرف استضافة أكسبو 2020.

إن الارتقاء بدور الدبلوماسية الاقتصادية الإماراتية كنموذج يحتذى بها في مجال التعاون الدولي، وبما يعزز النجاحات التي حققتها السياسة الخارجية لدولة الإمارات في المحافل الدولية يتطلب القيام بالآتي:

1- العمل على تعزيز وتنسيق التعاون بين الأجهزة الاقتصادية المختلفة على المستوى الاتحادي وعلى مستوى كل إمارة في الدولة، وكذلك التابعة لوزارات أخرى مع القطاع الاقتصادي بوزارة الخارجية والتعاون الدولي بقصد تحقيق التكامل في خبرات الجانبين الفنية والدبلوماسية.

2- العمل على الارتقاء بدور المكاتب التجارية الإماراتية المنتشرة في دول مختلفة، لما يتوافر لدى أعضاء هذا المكاتب من خبرات متراكمة، واتصالات دائمة مع القطاعات الاقتصادية في الدولة، والتنسيق بين عمل المكاتب والقطاع الاقتصادي بوزارة الخارجية.

3- تبني فعاليات اليوم الاقتصادي المفتوح للدبلوماسيين الإماراتيين المنقولين للعمل في البعثات الدبلوماسية والقنصلية بالخارج. وبمشاركة واسعة من المؤسسات والفعاليات الاقتصادية النشطة في المجال التجاري والاستثماري بهدف إكسابهم مهارات تحليل فرص الاستثمار توفير المعلومات عن الفرص الاستثمارية التي يمكن لدولة الإمارات العربية المتحدة استغلالها، علاوة على فتح أسواق جديدة لمنتجات الشركات والمؤسسات الإماراتية في الخارج.

4- إدخال مقرر الدبلوماسية الاقتصادية ضمن برنامج الدراسات العليا لأكاديمية الإمارات الدبلوماسية وذلك بقصد تنمية مهارات الموظفين الجدد من وزارة الخارجية والتعاون الدولي والجهات الحكومية العاملة في ميادين العلاقات الدولية في مجال تحليل الواقع الاقتصادي والاستثماري والترويج لاستثمارات الدولة بالخارج، وللاستثمارات الأجنبية في داخل الإمارات.

5- الاستمرار في توجيه المساعدات الإماراتية لدعم جهود الدول النامية لاسيما الفقيرة منها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030، خصوصاً في المجالات المرتبطة بتطوير البنية التحتية ومكافحة الفقر والجوع وتقديم مساعدات لتوفير الرعاية الصحية والتعليم والطاقة المتجددة ودعم وتمكين المرأة.

6- التوسع في إقامة مناطق التجارة الحرة لتعزيز انفتاح الاقتصاد الإماراتي، والإسراع في إقرار قانون الاستثمار الجديد، وغيرها من القوانين والتشريعات ذات الصلة بتحسين البيئة الاستثمارية وذلك لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وترسيخ مكانة الإمارات كوجهة للاقتصادات الناشئة في آسيا والشرق الأوسط.

7- الاستمرار في عقد المنتديات والملتقيات العالمية التي تساعد على تعزيز الدبلوماسية الاقتصادية الإماراتية، وحشد جهود المجتمع الدولي الهادفة إلى تحقيق شراكة اقتصادية عالمية تسهم في تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والشراكة الحقيقية في التنمية.

الهوامش والمصادر

1- مجلس الوزراء، الوثيقة الوطنية الإمارات عام 2021، أبو ظبي، ديسمبر، 2011،ص12

2- للمزيد من التفاصيل حول استراتيجية وزارة الخارجية بدولة الإمارات العربية المتحدة انظر: وزارة الخارجية والتعاون الدولي، استراتيجية وزارة الخارجية 2017-2021، أبو ظبي، 2017.

3- للمزيد من التفاصيل حول استراتيجية دولة الإمارات العربية المتحدة في مجال المساعدات الخارجية، أنظر: وزارة الخارجية والتعاون الدولي، استراتيجية المساعدات الخارجية 2017-2021، ديسمبر 2016.

4- للمزيد من التفاصيل عن مهام ودور وزارة الخارجية الإماراتية، انظر الموقع التالي:

https://www.mofa.gov.ae/TheMinistry/Pages-.aspx

5- للمزيد من التفاصيل حول نشأة وتطور صندوق أبو ظبي للتنمية، انظر:

https://www.adfd.ae/ar-sa/ABOUTADFD/Pages/Home.aspx

6- صندوق أبو ظبي للتنمية، التقرير السنوي 2015، أبو ظبي، 2016، ص 14

7- صندوق أبو ظبي للتنمية، الكتيب المؤسسي، أبو ظبي، 2017،ص 13

8- للمزيد من التفاصيل حول جهاز الإمارات للاستثمار، انظر:

http://www.eia.gov.ae/?p=632&lang=ar

9-http://www.eia.gov.ae/?lang=ar

10ttps://www.mof.gov.ae/Ar/About/ocAndInstitutes/Departments/Pages/InternationalFinancialRelations.aspx36-

11- http://www.emaratalyoum.com/business/local/2010-03-17-1.69747

12https://www.mof.gov.ae/Ar/strategicPartnership/taxAgreement/Pages/default.aspx

*13-**http://www.economy.gov.ae/arabic/Knowledge-Section/Pages/Agreements-Map.aspx***

14-UNCTAD,World Investment Report2015:Reforming International Investment Governance,Geneva,2015.

*15-**http://www.emaratalyoum.com/business/local/2016-04-11-1.887234***

16- نوزاد الهيتي، المساعدات الإنمائية الإماراتية ودور صندوق أبو ظبي للتنمية فيها، مجلة أفاق اقتصادية، العدد (114)، 2008، ص 125-126.

17- وزارة الخارجية والتعاون الدولي، الإمارات العربية المتحدة – المساعدات الخارجية 2015، ديسمبر، 2016،ص8

18- صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد للعام 2016،أبو ظبي، 2016ص540

*19- **https://data.oecd.org/oda/net-oda.htm***

*20-**https://www.mofa.gov.ae/MediaCenter/News/Pages/17-12-2016-UAE.aspx#sthash.psqA2bIl.dpuf***

*21-**https://www.mof.gov.ae/Ar/strategicPartnership/strategicInterPartners/Pages/default.aspx***

22- مؤسسة مصدر، واقع اليوم لطاقة المستقبل، كتيب تعريفي، 2014،أبو ظبي، 2014، ص 10.

*23-**https://worldgovernmentsummit.org/r***

*24-**http://www.emaratalyoum.com/local-section/other/2017-02-12-1.969405***

25-https://www.thefirstgroup.com/ar/why-dubai/world-expo-2020

*26- **http://businessnewsme.com/cover-story-details/1018***

27http://wam.ae/ar/details/1395290641023

28- وزارة الخارجية والتعاون الدولي، الإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية يداً بيد: نظرة عامة على المشاريع، أبو ظبي، 2014،ص 13.

29-https://www.mofa.gov.ae/TheMinistry/UAEForeign Policy /Pages

30- صندوق أبو ظبي للتنمية، الكتيب المؤسسي، مصدر سابق، ص 18

31- وزارة الخارجية والتعاون الدولي، الإمارات العربية المتحدة: المساعدات الخارجية 2015، أبو ظبي، ديسمبر 2016،ص 18

32-http://www.almaktouminitiatives.org/images/default-source/infographics/achievements.png?sfvrsn=

قائمة

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولاً- المصادر باللغة العربية:

أ-التقارير والمنشورات الرسمية:

- الدستور الدائم لدولة الإمارات العربية المتحدة.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2016.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2015.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، نشرة ضمان الاستثمار، السنة الرابعة والثلاثون، العدد الفصلي الرابع (أكتوبر- ديسمبر 2016).
- الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة في دولة الإمارات العربية المتحدة، التقرير السنوي للعام 2015، دبي، 2016.
- المجلس الوطني الاتحادي، دراسة برلمانية تحليلية حول موضوع التنمية الإسكانية المستدامة، مقدمة إلى مؤتمر نحو تنمية إسكانية مستدامة، أبو ظبي، 2-3 أكتوبر، 2008.
- المركز الوطني للإحصاء، تقرير الاهداف الإنمائية للألفية، أبو ظبي، 2012.
- برنامج الشيخ زايد للإسكان- إدارة الخدمات الهندسية، مشاريع المجمعات البيئية، نوفمبر، 2013.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2010، نيويورك، 2010.

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2011، نيويورك، 2011.
- حكومة دولة الإمارات، السياسة العليا للعلوم والتكنولوجيا والابتكار، نوفمبر،2015.
- الأمانة العامة للمجلس التنفيذي، الجريدة الرسمية لدولة الإمارات العربية المتحدة، العدد (442)، السنة السادسة والثلاثون، يناير 2006 .
- هيئة تنظيم الاتصالات، القانون الاتحادي بشأن تنظيم الاتصالات رقم (3) لعام 2003.
- وزارة الاقتصاد، التقرير الاقتصادي السنوي للعام 2015، الإصدار الثالث والعشرين، أبو ظبي، 2016،ص 35
- وزارة الاقتصاد، قطاع الملكية الفكرية، القانون الاتحادي رقم (31) لسنة 2006.
- وزارة الاقتصاد، قانون الشركات التجارية رقم (2) لعام 2015.
- وزارة الاشغال العامة، القانون الاتحادي رقم (11/ 2007) لتمليك المساكن الحكومية، أبو ظبي، 2007.
- وزارة الاعلام، الكتاب السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي، 2013، أبو ظبي، 2014.
- صندوق خليفة لتطوير المشاريع ،التقرير السنوي للعام 2015،أبو ظبي، 2016 .
- وزارة الخارجية والتعاون الدولي، استراتيجية وزارة الخارجية 2017-2021، أبو ظبي، 2017.
- وزارة الخارجية والتعاون الدولي، استراتيجية المساعدات الخارجية 2017-2021، ديسمبر 2016.

- وزارة الخارجية والتعاون الدولي، الإمارات العربية المتحدة – المساعدات الخارجية 2015، ديسمبر، 2016.
- وزارة الخارجية والتعاون الدولي، الإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية يداً بيد: نظرة عامة على المشاريع، أبو ظبي، 2014.
- صندوق الأمم المتحدة للسكان، حالة سكان العالم 2013، نيويورك، 2013.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2013، أبو ظبي، 2013.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2014، أبو ظبي، 2014.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2015،أبو ظبي، 2015.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2016، أبو ظبي، 2016.
- صندوق أبو ظبي للتنمية، الكتيب التعريفي، أبو ظبي، 2017.
- صندوق أبو ظبي للتنمية، التقرير السنوي 2014،أبو ظبي، 2015.
- مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، واقع التعليم والأفاق المستقبلية لتطويره في دولة الإمارات العربية المتحدة، أبوظبي، 2010.
- مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، استراتيجيات الإسكان في دول مجلس التعاون وبعض الدول الأوربية، استطلاعات الرأي، العدد(2)، 2009.

- مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير المعرفة العربي للعام 2014 الشباب وتوطين المعرفة بدولة الإمارات العربية المتحدة، دبي، 2015.
- منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، ملف الخليج الإحصائي، 2015، الدوحة، 2016.
- مؤسسة مصدر، واقع اليوم لطاقة المستقبل، كتيب تعريفي، 2014،أبو ظبي، 2014.
- مؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان، التقرير السنوي 2009م، أبو ظبي 2010.
- مؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان، التقرير السنوي 2013، أبو ظبي، 2014.

ب) الكتب:

- نادية صالح الوائلي، الاقتصاد الفعال: دراسة تحليلية لما بعد الاقتصاد المعرفي، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2012.
- نوزاد عبد الرحمن الهيتي، التنمية المستدامة: الإطار العام والتطبيقات دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجاً، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2009.
- نوزاد عبد الرحمن الهيتي، التنمية المستدامة في الدول العربية، مؤسسة زايد للبيئة، دبي، سلسلة عالم البيئة، العدد (18)، 2015.

ج) البحوث والدراسات والمقالات:

- أشرف سعد العيسوي، فلسفة التنمية والتطور في دولة الإمارات: المقومات ومعالم النهضة، قضايا إماراتية، العدد الأول، ديسمبر، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ،2008.
- حمد أبو بكر علي بدوي، القطاع الخاص والسياسات الاقتصادية في دولة الإمارات العربية المتحدة، الدائرة الاقتصادية والفنية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2010.
- يونس على الصوابة، استعراض التمكين من حيازة الأرض والمسكن في دولة الإمارات العربية المتحدة، بحث مقدم إلى، المؤتمر الإقليمي لسياسات الإسكان، أبو ظبي، 12-14 أكتوبر، 2008.
- نيفين حسين محمد، دور الابتكار والابداع المستمر في ضمان المركز التنافسي للمؤسسات الاقتصادية والدول: دراسة حالة دولة الإمارات، إدارة التخطيط ودعم القرار، وزارة الاقتصاد، أغسطس، 2016.
- نيفين حسين، جهود دولة الإمارات العربية المتحدة في مجالات الابتكار واقتصاد المعرفة، إدارة التخطيط ودعم القرار، وزارة الاقتصاد، أبو ظبي، 2016.
- نوزاد عبد الرحمن الهيتي، قراءة تحليلية لريادة الاعمال في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة التعاون الصناعي في الخليج العربي، العدد (115)، مارس، 2016.
- نوزاد عبد الرحمن الهيتي، بيئة الأعمال ومتطلبات التنمية في دولة الإمارات العربية المتحدة، مجلة أفاق اقتصادية، العدد(130)، 2016.

- نوزاد عبد الرحمن الهيتي، المساعدات الإنمائية الإماراتية ودور صندوق أبو ظبي للتنمية فيها، مجلة أفاق اقتصادية، العدد(113)، 2008.
- مجلة القافلة، تقرير عن ريادة الأعمال، العدد(4) المجلد(64) يوليو- أغسطس، 2015.
- رياض رافع، الاقتصاد الإماراتي عزز الدولة قبل الاتحاد وبعده، جريدة الرياض، العدد(17327)، ديسمبر، 2015.
- قطاع الإسكان يحتل الأولوية في الإمارات، أرقام، 18/ 6/ 2013.

ثانياً- المصادر باللغة الانجليزية:

- *Ahmed, Globalization and Architectural Behavior in the United Arab Emirates: Towards Reformation of Humanitarian Architecture, University of Wolver Hampton, 2011.*
- *Rebecca Bundhun, World Bank warns on GCC remittance flows if oil price stays low, the National, 14 April 2015.*
- *OECD,Development Co-operation Report 2017,Paris,April 2017.*
- *World Bank, Knowledge Assessment Methodology(KAM),2012.*
- *International Monetary Fund, Foreign Trade Direction, Various Issues*
- *Cornell University, INSEAD& Wipo,Global Innovation Index 2016:Winning with Global Innovation,Geneva,2016.*
- *United Nation-Economic & Social Affairs Department,E-Government Survey2016,NewYork,2016.*
- *United Nations Development Programe (UNDP), Human Development Report, 2014, New York, 2014.*
- *United Nations Development Programe (UNDP), Human Development Report, 2015, New York, 2015.*

- *United Nation-Economic & Social Affairs Department-Government Survey2016,NewYork,2016P,158*
- *United Nations Commission on Sustainable Development, Indicators of Sustainable development: Frame work and Methodologies, New York, 2001.*
- *United Nations, World Population Prospects: the2012 revision Population Database, New York,2013.*
- *United Nations Development Programe (UNDP), Human Development Report, 2013, New York, 2013.*
- *United Nations Conference Trade And Development (UNCTAD),World Investment Report 2015,Geneva,2015.*
- *UNCTAD,World Investment Report2016,Geneva,2016.*
- *World Bank, World Development Indicators 2015,Washington,2015.*
- *World Bank Group, Doing Business 2016, Measuring Regulatory quality and Efficiency, 13 The Edition, Washington, 2015.*
- *World Bank Group, Doing Business 2015, Going Beyond Efficiency, 12The Edition, Washington, 2014.*
- *World Economic Forum, The Global Competitiveness Report2016-2017,Washinton,2016.*
- *World Bank, Migration and Remittances Fact book, 2016, Washington, 2016-*
- *World Bank Group, Doing Business 2016, Equal opportunting for all, ^{14} Th Edition, Washington, 2017.*
- *World Bank Group, World Development Indicators, 2016,Washington, 2016.*
- *The Financial Times,FDI Intelligence World Trade Organization, Annual Foreign Trade Statistics Report 2014, Geneva, 2015*

ثالثاً- المصادر الإلكترونية:

- *https://www.vision2021.ae/sites/default/files/uae_vision-arabic.pdf1-*
- https://www.uaecabinet.ae/ar/the-national-strategy-for-innovation
- -https://www.tra.gov.ae/ar/services-and-activities/ecommerce/details.aspx
- -http://www.wipo.int/wipolex/ar/text.jsp?file_id=316770
- -https://www.tra.gov.ae/ar/services-and-activities/ecommerce/details.aspx
- -https://www.tra.gov.ae/ar/services-and-activities/ecommerce/details.aspx
- -http://www.mbrf.ae/newsPage.aspx?ID=758
- -http://www.mbrf.ae/NewsPage.aspx?id=774
- - http://www.emaratalyoum.com/business/local/2015-01-10-1.745114
- http://www.emaratalyoum.com/business/local/2015-07-03-1.799330-
- http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2016/05/31/927313.html#ixzz4c48g6VcS
- -http://www.eremnews.com/markets-entertainment/554361
- -http://smartlearning.gov.ae/ar/get-us-know-us/?tab=1412241504-1-9
- -http://www.emaratalyoum.com/local-section/education/2012-10-03-1.516458
- -http://smartlearning.gov.ae/ar/get-us-know-us/?tab=1412241504-3-51
- -http://www.visitdubai.com/ar/business-and-investment/business-incentives/dubai-free-zones/dubai-internet-city
- -http://www.alittihad.ae/details.php?id=86478&y=2011

- -http://mefma.org/index.php?option=com_content&view=article&id=370:dubai-silicon-oasisi-authority-arabic&catid=40&Itemid=306&lang=ar
- -http://www.visitdubai.com/ar/business-and-investment/business-incentives/dubai-free-zones/dubai-silicon-oasis
- -http://qistas.com/legislations/uae/view/78014
- -http://www.albayan.ae/across-the-uae/education/2016-08-03-1.2690069
- -https://uaecabinet.ae/ar/details/news/uae-leads-arab-countries-in-2016-global-innovation-index -
- -http://www.dcss-center.org/gulf_report/arc.php?rw=56-http://www.emaratalyoum.com/business/local/2014-04-13-1.666789
- -file:///C:/Users/mofa/Downloads7
- - http://www.sme.ae/Arabic/aboutus/Pages/default.aspx
- http://www.emaratalyoum.com/business/local/2012-12-13-1.533282
- -http://www.kuna.net.kw/ArticlePrintPage.aspx?id=2504592&language =ar
- www.akoun.ae/ar/Pages/partners/khalifafund.aspx-
- -http://hi2.ae/home/who-we-are/?lang=ar
- http://www.emaratalyoum.com/business/local/2013-09-11-1.605248
- -http://www.dea.ae
- -http://www.chababs.com
- -www.smeawards.ae
http://www.seea.ae-
- -https://www.uaeu.ac.ae/ar/news/2015/mar/conference_18.shtml
- https://thegedi.org/global-entrepreneurship-and-development-index

- - Source:http://www.globalinnovationindex.org/analysis-indicator
- -http://www.ndc.ac.ae
- -http://albayan.ae/across-the-uae/news-and-report/2013-06-19-1.1906624?ot=ot
- - https://www.szhp.gov.ae/default.aspx
- -http://www.mrhe.gov.ae/sites/ar/QualityExcellence/Pages/default.aspx
- http://www.argaam.com/aarticle/articleedetail/preview/346334
- -https://szhp.gov.ae/Documents/OpenData/2013/0004.pdf
- - http://albayan.ae/across-the-uae/news-and-report/2013-06-19-1.1906624?ot=ot
- http//www.alkhaleej.ae/home/print/f53c9315-c755-48f7-a351-9dc93baa2e5a/a63514
- -http://data.albankaldawli.org/indicator/SH.H2O.SAFE.UR.ZS
- - http://www.alhayat.com/Articles/3474467
- -http://www.alittihad.ae/details.php?id=58626&y=2014
- http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GNP.PCAP.PP.CD1--
- http://www.emaratalyoum.com/local-section/other/2013-11-26-1.6268293--
- -https://www.adced.ae/sites/ar/MediaCenter/Pages/Issue14Breaking.aspx
- - https://www.wam.ae/ar/report/general/1395279772485.html
- https://www.wam.ae/ar/news/emirates/1395293178684.html--
- - http://www.emaratalyoum.com/life/four-sides/2016-05-10-1.895418
- - https://www.vision2021.ae/ar/our-vision
- http://data.albankaldawli.org/indicator/AG.LND.AGRI.ZS-
- -http://www.economy.gov.ae/LawsAndRegulations

- - http://ae.fbsemirates.com
- - http://www.businessnewsme.com/cover-story-details/1022
- http://www.visitdubai.com/ar/business-and-investment/business-incentives/dubai-free-zones
- https://worldgovernmentsummit.org/r
- -http://www.emaratalyoum.com/local-section/other/2017-02-12-1.969405
- -https://www.thefirstgroup.com/ar/why-dubai/world-expo-2020
- -http://businessnewsme.com/cover-story-details/1018
- 55-http://wam.ae/ar/details/1395290641023
- -www.economy.gov.ae/arabic/Investment-Gate/Investor-center/Pages/Dept-of-commercial-Promotion-and-investment-Competencies.aspx -
- - http://www.heritage.org/index/pdf/2016/book/index_2016.pdf
- -http://globalization.Kof.ethz.ch/static/pdf/rankings, Various Years
- http://www.transparency.org/news/feature/corruption_perceptions_index_2016
- -http://www.me-newswire.net/ar/news
- http://www.economy.gov.ae/arabic/Knowledge-Section/Pages/Agreements-Map.aspx
- www.wu.gov.ae/
- www.noor-dubai.com
- www.dubaicares.ae
- https://www.mofa.gov.ae/TheMinistry/Pages-.aspx